السيناريوهات المستقبلية للقدس الشرقيـــــة

مركز التعاون والسلام الدولي

2014

السيناريوهات المستقبلية للقدس الشرقية

2014

شكر وتقدير

يتقدم مركز التعاون والسلام الدولي بالشكر والتقدير لمؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية لدعمها لإنجاز هذه الدراسة عن:

" السيناريوهات المستقبلية للقدس الشرقية 2014"

وبالأخص السيدة انغريد روس، ممثلة FES المقيمة بالقدس

تدعم مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية بشكل مستمر إصدارات المؤسسة التي تتعلق بالقدس ومشاكلها وغيرها

قائمة المحتويات

الفصل الأول

الطروحات الجيوسياسية بشأن مستقبل القدس منذ مطلع القرن العشرين.....15

الطرح الجيوسياسي الفلسطيني مقابل الطرح الإسرائيلي..... **23**

الفصل الثاني

تطور حدود القدس على مر الزمن 29

الفصل الثالث

القدس والمسيرة السلمية: من مدريد إلى كامب دافيد وطابا وما بعدهما 37

القدس وقمة كامب دافيد: **44**

مؤتمر انابوليس **56**

مباحثات طابا 2001 ..... **57**

مبادرات غير رسمية..... **58**

فشل المفاوضات على القدس، محفز لبناء جدار الفصل **62**

الفصل الرابع

مركبات الحل المستقبلي للقدس،المحاذير والمعايير والإسقاطات 63

محاور فحص بدائل الطروحات أو الحلول الجيوسياسية..... **70**

خيارات وبدائل لسيناريوهات جيوسياسية لمستقبل القدس..... **71**

1 .البدائل للسيناريوهات السيادية:-..... **79**

2. الحدود الجيو سياسية لمدينة القدس كمدينة ذات سيادة مشتركة وعاصمة لدولتين.... 81

تقييم البدائل **82**

ملخص وتوصيات.....87

الجداول

جدول رقم 1: التحولات في المركبات الأساسية التي تناولتها مشاريع الحلول والمشاريع المطروحة بشأن مستقبل القدس 1916 – 2006..... 19

جدول رقم 2: تطور حدود بلدية القدس السياسية والإدارية مابين 1850-2005 31

جدول رقم 3: التحولات الجيوسياسية التي جرت في تبعية بلدية القدس وسكانها خلال القرن الاخير واثرها على المركبات السياسية والحياتية..... 33

جدول رقم 4: مقارنة بين مقترحات مختلفة لتسويات سياسية بشان مستقبل القدس 59

جدول رقم 5: خيارات وبدائل لسيناريوهات جيوسياسية لمستقبل القدس..... 67

جدول رقم 6: العلاقة بين بدائل جيوسياسية ومحاور مركزية لوضع ترتيبات سياسية وادارية في مدينة القدس..... 77

جدول رقم 7: تلخيص البدائل الخمس المقترحة على ثلاثة محاور السيادة، ادارة المواقع الدينية، الادارة الحضرية والموقف الفلسطيني والاسرائيلي من كل بديل..... 84

الأشكال

شكل رقم 1: مبادئ واعتبارات لوضع ترتيبات لنماذج جيوسياسية لمستقبل القدس.....76

شكل رقم 2: علاقات السيناريوهات مع السيادة والحدود والإدارة البلدية.....78

شكل رقم 3: السيناريوهات المختلفة في القدس.....85

الخرائط

القدس اتفاقية جنيف 8

كامب ديفيد 2000 الاقتراح الاسرائيلي.....9

الاقتراح الاسرائيلي انابوليس.....10

الاقتراح الفلسطيني انابوليس 11

الحوض البصري والبلدة القديمة حسب مبادرة جنيف 2003.....12

الحوض البصري المحيط بالبلدة القديمة.....13

الخرائط

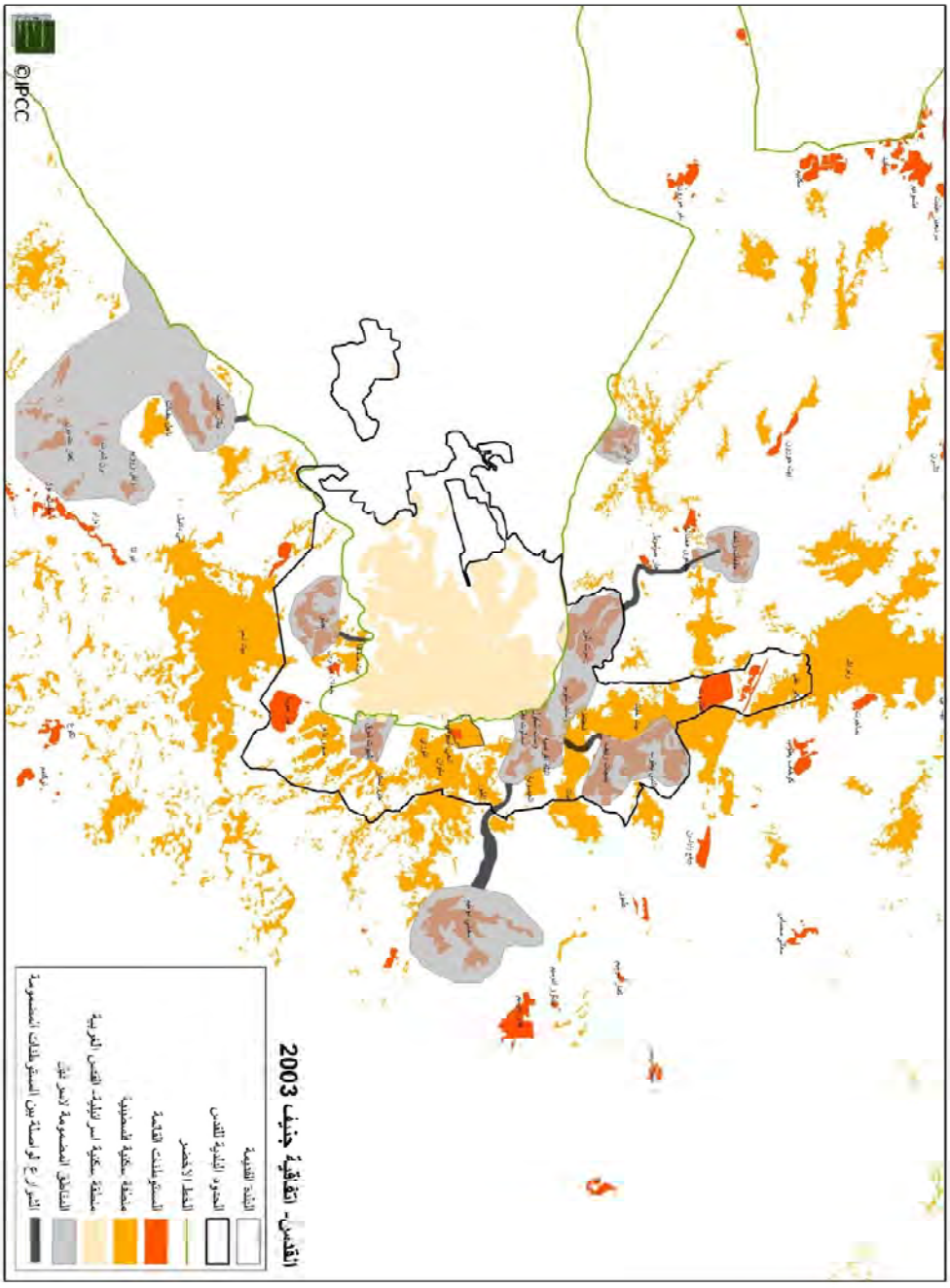

خارطة 1: القدس اتفاقية جنيف 2003

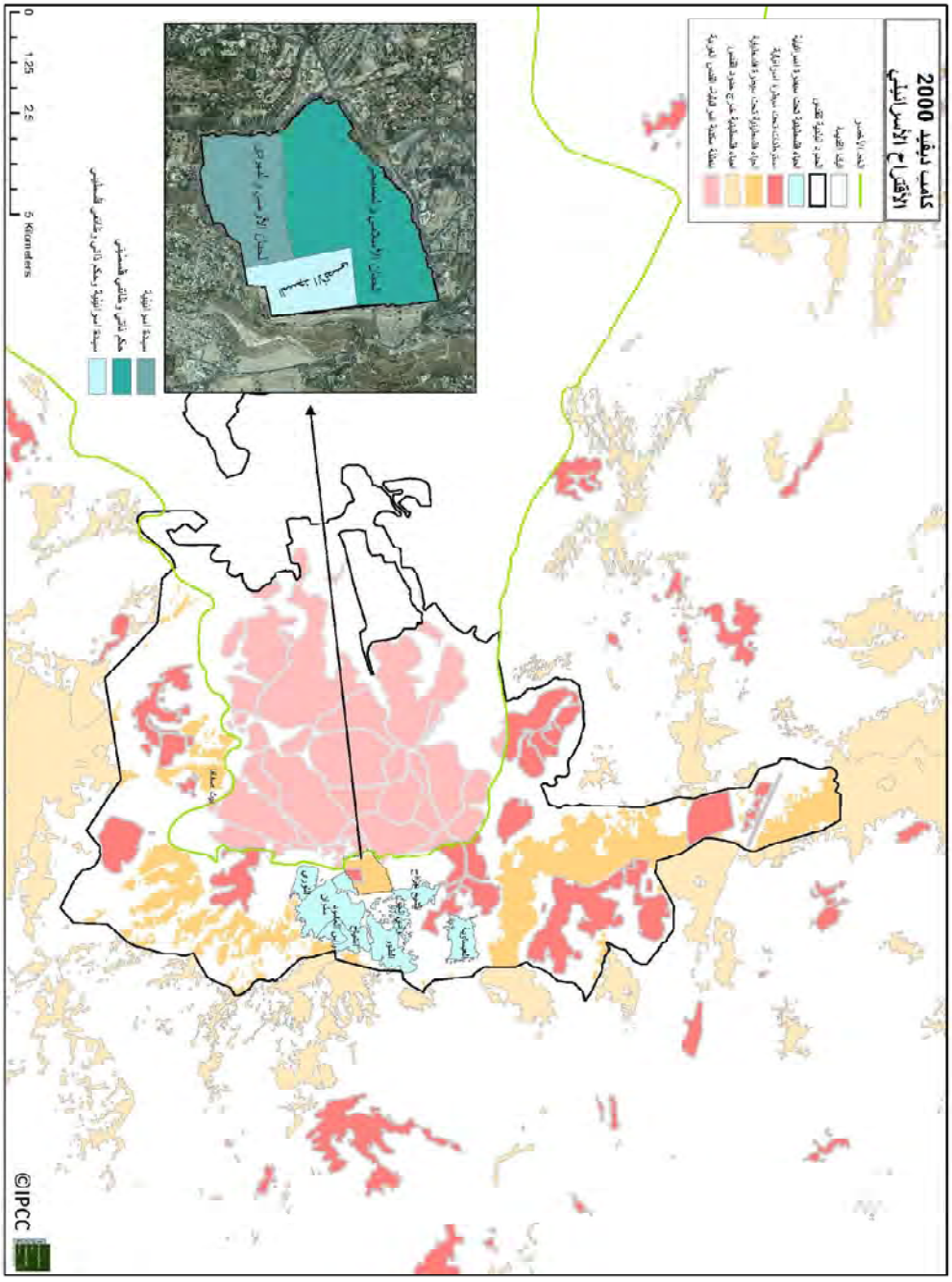

خارطة 2: كامب ديفيد 2000 الاقتراح الاسرائيلي

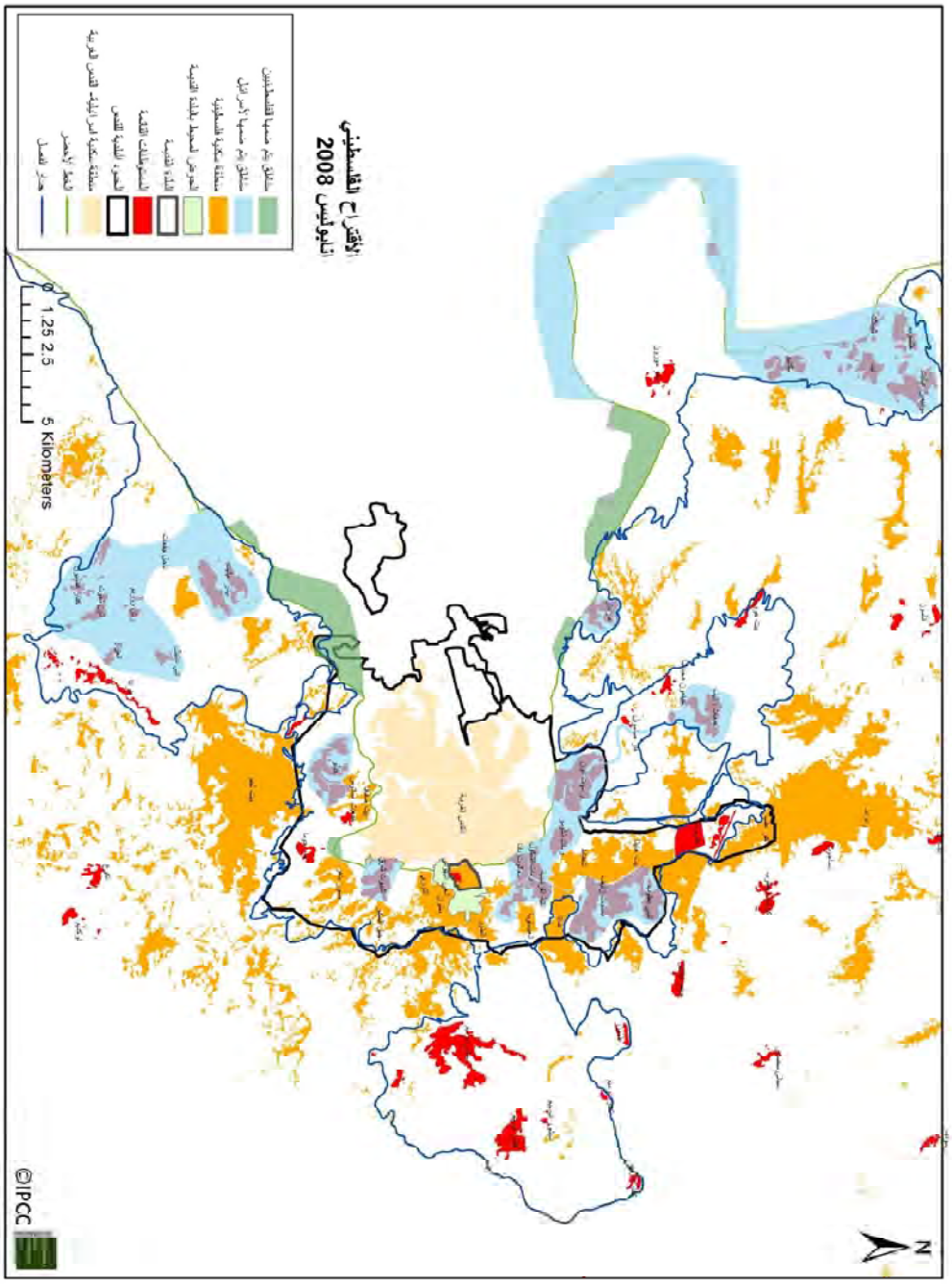

خارطة 3: الاقتراح الاسرائيلي انابوليس 2008

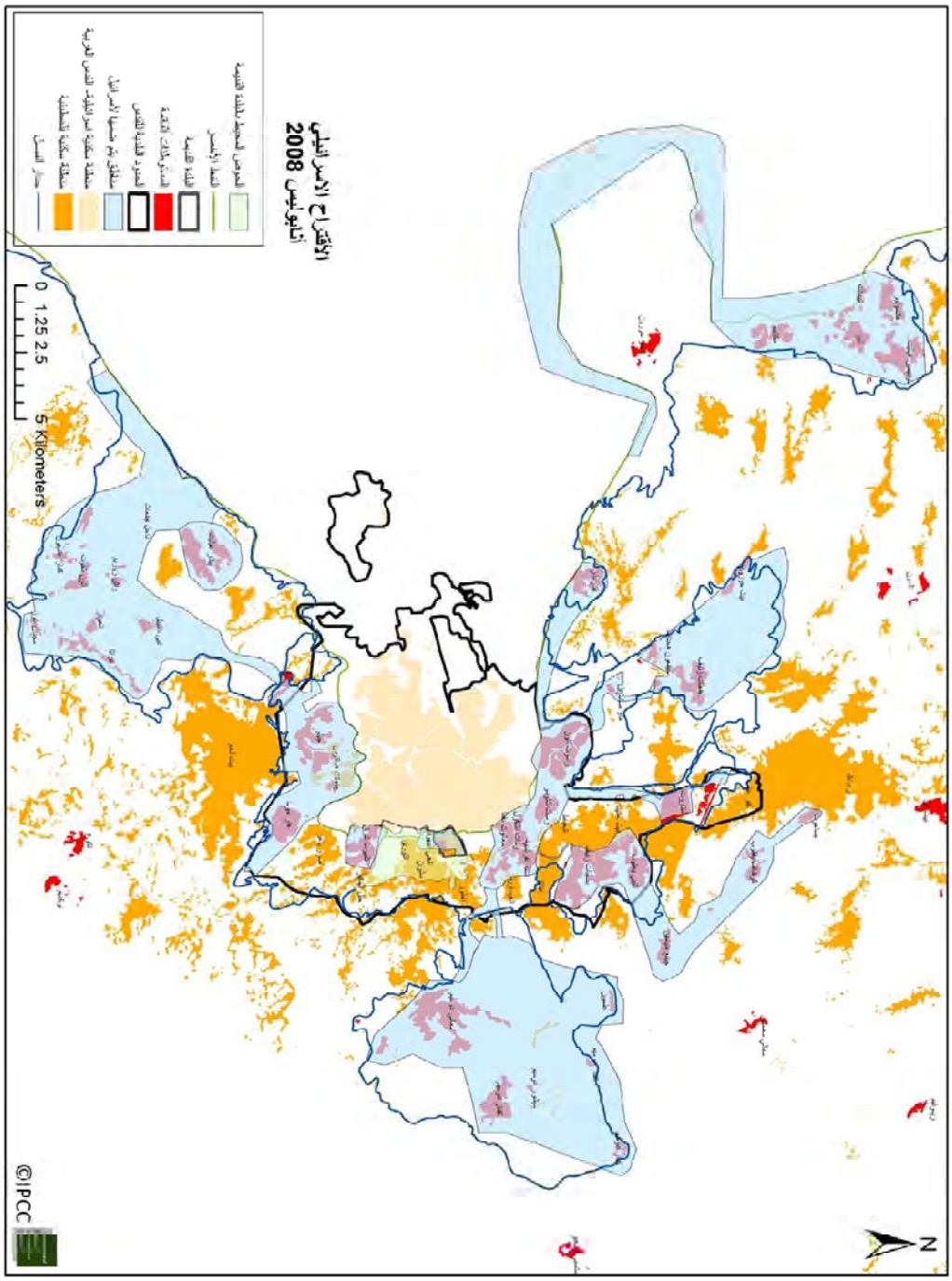

خارطة 4: رقم الاقتراح الفلسطيني انابوليس 2008

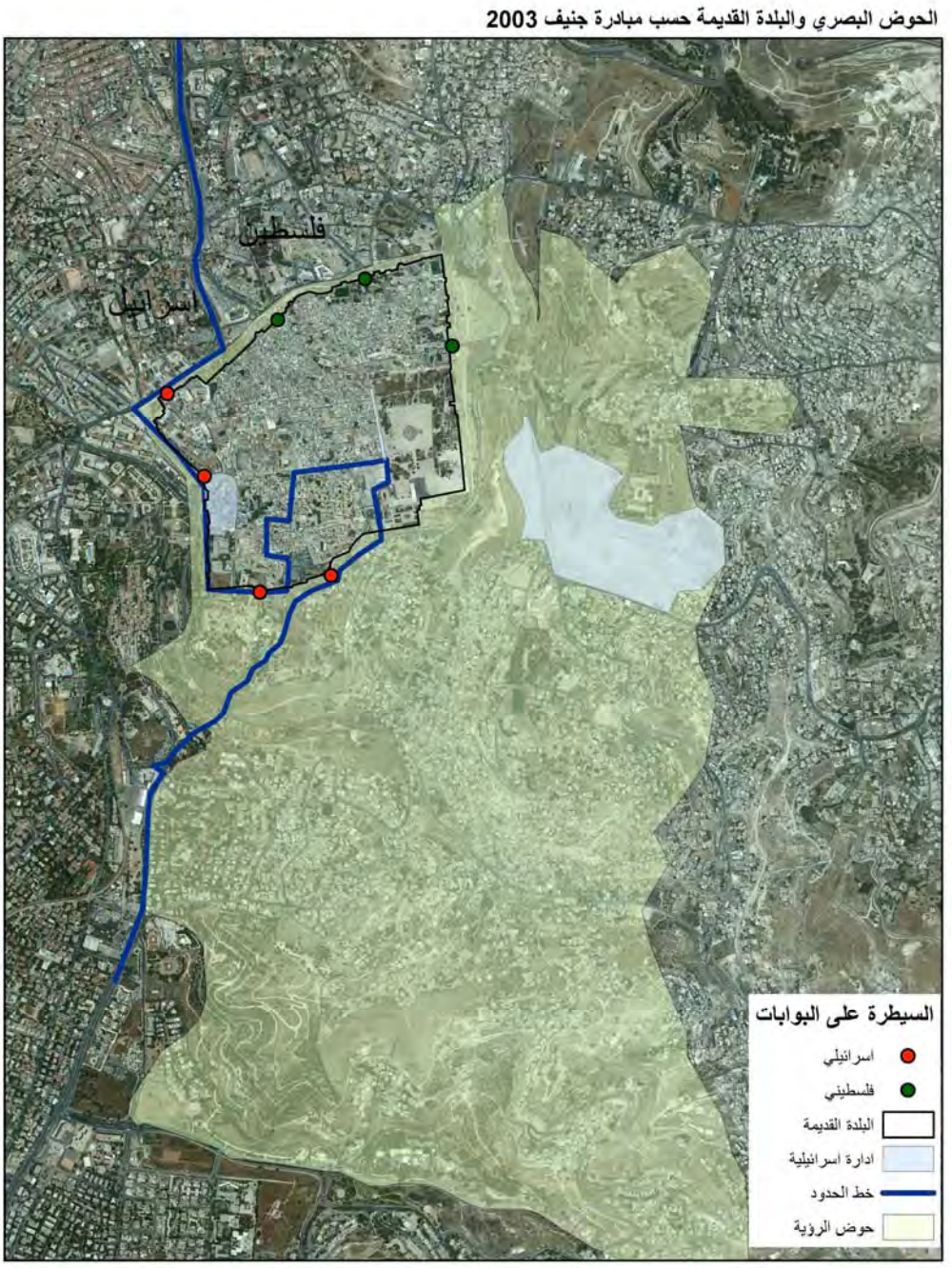

خارطة 5: الحوض البصري والبلدة القديمة حسب مبادرة جنيف 2003

خارطة 6: الحوض البصري المحيط بالبلدة القديمة

الفصل الأول

الطروحات الجيوسياسية بشأن مستقبل القدس منذ مطلع القرن العشرين

مقدمة:

إن محاولات وضع طروحات حلول جيوسياسية للقدس خلال القرن الأخير ومنذ بداية الصراع العربي الصهيوني، مهمة قديمة تناولتها أبحاث ودراسات ومنشورات كثيرة (أبو جابر، 1996؛ Hirsch & Couriel, 1994) والتي تجاوزت مئة اقتراح أو مشروع. حيث كان لكل اقتراح أو مشروع جانباً جديداً أو تركيزاً على محور أو جانب آخر من الجوانب السياسية، الإدارية والدينية. وما زالت المحاولات مستمرة لوضع معادلة جيوسياسية بشأن القدس يمكن قبولها أو التعايش معها من قبل الأطراف المتصارعة على القدس بشكل مباشر، أو تلك التي لها مصالح في القدس. ومن خلال استعراض الحلول أو المشاريع التي وضعت بشأن القدس يتضح أنها تناولت ثلاثة جوانب مركزية :

1. الطرح الجيوسياسي/ السيادي لتلبية الطموحات السيادية الوطنية والقومية.
2. كيفية إدارة المواقع المقدسة في القدس؛ هناك من فصلها وأشار إلى كيفية إدارتها أو بسط وفرض السيادة عليها.
3. وضع تصورات وحلول بشأن كيفية الإدارة الحضرية والبلدية في القدس.

بعض الاقتراحات تناولت هذه الجوانب أو المسائل الثلاث، ومنها من تناول جانباً واحداً منها وأبقى الجوانب الأخرى دون طرح للحل أو اقتراح مشروع حل لها. كما يلاحظ من الحلول المطروحة والمشاريع المقترحة إنها تبدلت في مفهومها،وفي آلياتها مع مرور الزمن، وحسب الأطراف المشاركة في صياغة الحل بشكل مباشر أو غير مباشر. هذه الطروحات يمكن إيجازها بأنها انتقلت من واقع المدينة المفتوحة، إلى المدينة المقسمة، وبعدها حالة المدينة المقسمة رغم أنها تحت سيادة إسرائيلية توجد لها شرعية دولية (انظر الجدول رقم 1). كذلك تم تعديل مرجعية الحل أو المشروع المطروح لوضع ترتيبات جيوسياسية في القدس؛ من المرجعية السياسية السيادية المطلقة إلى إضافة المرجعية المرحلية البراغماتية/الذرائعية والواقع الحالي كعنصر أساسي في وضع الحلول الجيوسياسية. كما أن المصدر أو الانتماء السياسي أو القومي لواضع مشروع الحل له اثر على مضمون ومفهوم الحل أو المشروع المقترح.

من خلال استعراض المشاريع المقترحة لوضع ترتيب أو حل جيوسياسي بشأن القدس أسوة بالمواضيع الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ يتضح أن هناك تحولاً في المفهوم والمرجعية والآلية، وكذلك الحيز الجيوسياسي. ويمكن أن نوجز هذا التحول بقولنا أنه انتقل من واقع لا تتوفر فيه الشرعية الدولية والعربية والفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي للقدس- والذي واكب الموقف العربي والفلسطيني حتى بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 غير مطبق لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية المتمثلة بقرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947-إلى واقع بعد عقد معاهدة سلام مع مصر عام 1979، به توحيد المطالب الفلسطينية والعربية والدولية لتوفير الحقوق الفلسطينية وتأثيرها على الأمن والمصالح الإسرائيلية. هذا التغير من عدم منح الشرعية

والاعتراف لإسرائيل بسيطرتها الجزئية على القدس إلى المطالبة بالحقوق الفلسطينية كان إحدى محاور الدبلوماسية العربية والإسرائيلية منذ سنوات الثمانين (Cohen, 1980) . ولاحقاً فإن السيطرة الإسرائيلية وقوتها إضافة إلى خلق حقائق على الأرض أصبحت عاملا مؤثراً على الحلول والمشاريع المطروحة بشأن القدس. وان إرجاء وضع الترتيب السياسي لمسألة القدس بين الإسرائيليين والفلسطينيين حسب اتفاقيات أوسلو إلى مرحلة الوضع النهائي، تؤكد أن "شرعية" السيادة الإسرائيلية، على الأقل على جزء من القدس، تم الاعتراف بها والتعايش معها ضمنيا من قبل الدول العربية ودول العالم والتمثيل الفلسطيني رغم عدم وجود اعتراف رسمي دولي بالقدس الغربية كعاصمة لدولة إسرائيل، وان النقاش والمطلب الحالي يدور على تأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية في القدس، بما في ذلك سيادة فلسطينية على القدس الشرقية حسب الشرعية والقانون الدولي.

إن الطروحات المتعلقة بوضع طروحات جيوسياسية وترتيبات إدارية في القدس كانت متاثرة من الواقع المفروض. فإن قرار التقسيم 181 بشأن تدويل القدس، قد رفض من قبل العرب ومن اليهود أيضاً، ولكن احتلال شطر من القدس على يد المنظمات الصهيونية عام 1948، وإقرار الانتداب البريطاني، بالسيطرة الفعلية الإسرائيلية على القدس عشية انسحابه منها؛ أدى إلى الاعلان الإسرائيلي عن القدس عاصمة للدولة العبرية ونقل
مؤسسات الحكم والمؤسسات التي تعبر عن الرمزية السياسية كالبرلمان، ومحكمة العدل العليا، ومقر رئيس الدولة ورئيس الحكومة،ووزارات حكومية إلى القدس الغربية وتوطينها فيها؛ رغم أن معظم الدول ما زالت تحافظ على الشرعية الدولية وتمتنع عن منح شرعية رسمية لإسرائيل بنقل سفاراتها إلى القدس. ولكن من ناحية فعلية يوجد اعتراف يمارس من خلال الزيارات الدبلوماسية لرؤساء الدول وممثليها إلى القدس وعقد اجتماعات فيها. وبعد عام 1967، قامت إسرائيل بإقامة "مدينة حكومية" في القدس الشرقية، اضافة إلى إقامة الاحياء الاستيطانية وحوالي 196,178 ألف إسرائيلي يسكن حالياً (معطيات عام2013) المستوطنات –الاحياء الجديدة حسب التعريف الإسرائيلي – في القدس الشرقية والتي يبلغ عدد المستوطنات حوالي 28 مستوطنه اي حوالي 40% من اليهود الذين يسكنون القدس، يسكنون في المستوطنات التي اقيمت في القدس الشرقية.
منذ عام 2003 بدأت إسرائيل باقامة الجدار الفاصل الذي يعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وبذلك يتم بداية وضع حدود جيوسياسية وبسط السيطرة والسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، وحاليا تقوم إسرائيل بضبط وحتى منع الفلسطينيين المقدسيين من دخول الاراضي الفلسطينية منطقة "أ" (A) رغم صلة القرابة والارتباط الوظائفي، الوجداني والسياسي مع الاراضي الفلسطينية، ووضعت إسرائيل الحواجز ونقاط "الحدود" وحاليا يتم النقاش بشأن الترتيبات التقنية على هذه الحواجز بحيث تؤخذ بعين الاعتبار المسائل الحياتية والانسانية بشكل عملي وفعلي، أما المطالب الجيوسياسية الفلسطينية فما زالت تقف عند بسط الشرعية الدولية على حل جيوسياسي وترتيبات إدارية في القدس.

من الجدير بالذكر، أن بسط السيطرة الإسرائيلية والضم القسري، إضافة إلى تغيير الواقع وتهويد القدس لم يغير الحقيقة بان القدس الشرقية محتلة، وأن الشرعية الدولية والإقرار بالقدس الغربية كعاصمة لدولة إسرائيل ما زالت غير مقر بها وغيرمقبولة من معظم دول العالم، رغم أن إسرائيل تسيطر وتستقبل وفوداً من دول مختلفة في القدس بصفتها عاصمة إسرائيل. وأن جزءاً من الطروحات الجيوسياسية جاءت لكي تحوّل الحالة غير الطبيعية وغير المقبولة بالسيطرة الإسرائيلية على القدس إلى حالة طبيعية تحظى بإقرار شرعي ورسمي بواقع أن القدس الغربية عاصمة دولة إسرائيل.

جدول رقم 1: التحولات في المركبات الأساسية التي تناولتها مشاريع الحلول والمشاريع المطروحة بشأن مستقبل القدس 1916 – 2014

المركبات المركزية / الفترة	الطرح السياسي والطموحات الوطنية القومية	الأماكن المقدسة	الإدارة المحلية الحضرية
حتى عام 1948 (ادارة خارجية) مرحلة المدينة الموحده	-القدس عاصمة لفلسطين الانتدابية ومقر اجهزة السلطة المركزية (المندوب السامي). -بناء القدس خارج التقسيم وتكون تحت وصاية دولية. - القدس يشطريها عاصمة معلنة وموحدة لإسرائيل.	-تأمين الوصول الى الاماكن الدينية بحرية، ومنح مسؤولية ادارتها لجهات فوق قومية/دينية. - تحت السيطرة الاسرائيلية.	-ادارة مشتركة يهودية/عربية للبلدية. -تقسيم المدينة الى وحدات ادارية مستقلة تحت مظلة حاكم القدس. -ادارة البلدية بواسطة جهة معينة تابعة للامم المتحده
بين عام 1948-1967 مرحلة التقسيم (اقتراحات محدودة)	تقسيم المدينة الى مدينتيين اسرائيلية وعربية (تحت الادارة الاردنية). -تحقيق المطامع الاسرائيلية على جزء القدس وبقاء الفلسطينيين دون تحقيق لطموحاتهم الوطنية. -مدينة القدس الشرقية مركز ديني ومركز اداري ثانوي تابع لمركز سياسي رئيس (عمان).	-الجزء الشرقي من القدس تحت السيطرة الاردنية. توفر حرية للوصول اليها باستثناء اليهود. مطالبة اسرائيلية بان تكون رقابة دولية على الاماكن المقدسة في القدس.	-انقسمت المدينة الى بلدتين اسرائيلية واردنية -تشكيل لواءين، واحد اسرائيلي والاخر تابع للمملكة الاردنية الهاشمية. -تعدد البلديات والمجالس القروية والاقليمية في محيط القدس دون تكامل او تنسيق فيما بينها. -مركزية في الادارة الحضرية. -غياب اي مشاركة او تعاون بين ادارة شطري المدينة بما في ذلك تعاون وظائفي

1999-1967 مرحلة الضم والسيادة الاسرائيلية	- القدس بشطريها عاصمة معلنة وموحدة لاسرائيل - تأمين تحقيق السيادة والطموحات الاسرائيلية على كامل القدس الشرقية والغربية. -مطالبة فلسطينية بالسيادة على القدس الشرقية - حتى عام 1988مطالبة أردنية بإزالة الاحتلال وعودة القدس تحت الادارة الأردنية حسب قرار242 بعد عام 1988 – فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية	- تحت السيطرة الاسرائيلية. - منح صلاحيات ادارية دينية اردنية على الحرم القدسي ومؤسسة الاوقاف في القدس. -حرية الادارة للمواقع الدينية من قبل ممثلي الطوائف المسيحية. -تقييد حرية الوصول الى الاماكن المقدسة وسياسة حصار وعزل القدس منذ عام 1993.	- سيطرة اسرائيلية في ادارة القدس من خلال بلدية القدس ولواء القدس. -وضع اقتراحات توزيع الادارة الحضرية المحلية الى ثلاثة مستويات:بلدية ظل،احياء ادارية وظائفياً،وإدارة مشاركة جماهيرية تحت السيادة الاسرائيلية(المراكز الجماهيرية او لجان الاحياء).
2001-1999	- طرح مقترحات لتقسيم القدس على اساس ديمغرافي وظائفي في اطار حل شامل للصراع الفلسطيني-الاسرائيلي	-المطالبة بالاعتراف بالارتباط اليهودي بالحرم القدسي الشريف.	-مقترح لإدارة ذاتية وظائفية في حالة الحكم الذاتي والوظائفي الذي طرح في بداية كامب ديفيد. -ادارة الاحياء العربية من قبل الفلسطينيين والمستوطنات التي ستضم باعتراف دولي من قبل الاسرائيليين.

2003-2001	-تعميق السيطرة الامنية والإدارية الاسرائيلية على القدس الشرقية -اقامة جدار فاصل يفصل القدس عن محيطها وباقي مناطق الضفة الغربية ويقلل الارتباط بين القدس الشرقية والضفة الغربية -تعميق الحواجز وضبط حركة السكان الفلسطينيين من محيط القدس منها واليها -طرح مشاريع غير رسمية لاعادة تقسيم القدس بما في ذلك البلدة القديمة مثل مبادرة جنيف	-سيطرة اسرائيلية على الحرم القدسي والتدخل بإدارته بشكل متواصل -السماح لليهود/الاسرائيليين بزيارة الحرم القدسي بقرار من الجهاز القضائي بعد ان منعوا من ذلك -طرح حلول وترتيبات لإدارة مشتركه، سيادة مزدوجه، تقسيم السيادة من خلال مشاريع سوف نتناولها لاحقاً	-ابقاء بلدية القدس المسيطرة على ادارة المدينة -اقامة لجان احياء تابعه لبلدية القدس الاسرائيلية - طروحات غير رسمية لحل اقامة بلدتين وبلدية ظل او لجنة تنسيق مشتركة، فصل ادارة البلدة القديمة عن محيطها.

2014	**- تعثر العملية السلمية ورفض اسرائيلي للطرح الفلسطيني بإيقاف الاستيطان بجانبها في القدس الشرقية.** **-تراجع المبادرة الغير رسمية وضعف اليسار الاسرائيلي.** **-رفض اسرائيلي لتوجهه السلطة الفلسطينية الى الامم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين على الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.**	**-تعزيز السيطرة الامنية على الحرم القدسي الشريف وكامل البلدة القديمة.** **تزايد اعداد الجهات اليهودية المتطرفة المطالبة بإقامة الهيكل الثالث وتضاعف الاقتحامات.** **-تبني رسمي لوزراء ونواب في الحكومة الاسرائيلية لمطالب الجماعات المتطرفة ومشاركتها بالاقتحامات وطرح مشاريع قوانين تفرض السيطرةالاسرائيلية على الحرم القدسي الشريف.** **تزايد الحفريات في محيط الحرم القدسي الشريف وبإشراف الحكومة الاسرائيلية وتمويل من جمعيات استيطانية يهودية –صهيونية متطرفة بدعم خارجي**	**- بلدية القدس بادعاء فرض القانون والسيادة الاسرائيلية تكثف من عمليات الهدم وفرض انظمة وقوانين بلدية خدمة لهدف مدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية.** **-غياب اجسام تمثيل مجتمعي مع وجود بعض المبادرات المحلية التي لا تهدف الى المشاركة بالتمثيل في البلدية بقدر عملها على اهداف الحاضرة والتوعية لقضايا محددة مثل التخطيط البديل من خلال مبادرات مجتمعية تحظى بدعم دول اوروبية**

مما تقدم يتضح أن الطروحات الجيوسياسية كانت طروحات نظرية ومطالب مرغوبة، ولكن الواقع نشأ وتطور بسيطرة مفروضة من قبل إسرائيل والتي تشكل حالة لاعودة لقبول هذه الأنواع من الطروحات السياسية. وخلال نصف العقد الاخير كانت اجتهادات فلسطينية وإسرائيلية بدعم دولي لطرح حلول جيوسياسية للقدس كجزء من وضع حل أو ترتيب جيوسياسي للحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وسوف نتناول بايجاز هذه الحلول في الفصل القادم.

الطرح الجيوسياسي الفلسطيني مقابل الطرح الإسرائيلي

بإستعراض وتحليل كلٍ من الطرح الجيوسياسي الفلسطيني والاسرائيلي نجد أن تحولاً وتعديلاً قد طرأ عليهما بمرور الزمن. هذا التحول والتعديل مرده إلى الديناميكية التي تقر على علاقة الطرفين اللذين يشكلان لب الصراع السياسي على القدس، والتي تحولت من المواجهة ومحاولة "إحلال" الطرف الاسرائيلي مكان الوجود الفلسطيني من خلال السيطرة على الموارد وتحقيق ادعاء حق تاريخي في فلسطين إلى البحث عن تسويات سياسية وإقليمية تسعى إلى تأمين جزء من الحق الفلسطيني الموروث والموجود في القدس وفلسطين، والذي يؤدي ربما إلى حتمية إتباع مبدأ المشاركة والتبادلية، بدل اتخاذ مبدأ الإحلال وإحيائه في القدس خاصة، وفي فلسطين عامة. هذا الادعاء الذي يعتمد على عقيدة دينية وتتم ترجمته إلى واقع سياسي يشكل الأساس الأخلاقي للوجود الصهيوني في فلسطين بشكل عام والقدس خاصة، بالرغم من أن هذا الوجود "الإحلالي" هو كولونيالي في مفهومه، وفي تعامله وآلياته. ولكن الظرفية التي نشأت ورغبة الطرفين في حصر الصراع ومحاولة إنهائه، دفعهم إلى طرح حلول جيوسياسية لتقسيم فلسطين منطلقة من مبدأ الشرعية الدولية وآخذة بعين الاعتبار حدود الرابع من حزيران 1967 كأساس للحل بما في ذلك القدس. هذه الحدود التي نشأت بعد وقف إطلاق النار عام 1949، أصبحت مرجعية جيوسياسية نتيجة لقبولها فلسطينيا عربيا ودوليا. هذه المشاركة والتسوية في فلسطين لا بد أنها تشمل القدس، حيث لا يمكن أن تتم التسوية والمشاركة البلدية والمحلية دون المشاركة الإقليمية الجيوسياسية في القدس. هذا الطرح والمفهوم ربما يشكل الأساس لأية تسوية إقليمية وجيوسياسية في القدس. الأمر الذي يعيه ويستوعبه الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي، بالرغم من أن سلوكهما السياسي مختلف. مع ذلك يسعى كل طرف إلى مكتسبات أكثر في القدس، رغم أن القوة ما زالت بيد إسرائيل وتحاول إسرائيل وضع حقائق لتكسب أكثر في كل مفاوضات مستقبلية ولذلك تحاول فرض واقع جيوسياسي إضافة إلى إقناع الدول بصدقية موقفها، بالمقابل فان الفلسطينيين يسعون إلى تغيير هذا الواقع وتحقيق حقوقهم في القدس مستعملين عناصر قوة الضعيف وصاحب الحق والتي تشمل:

1. الحق التاريخي والوجودي.
2. الشرعية الدولية.
3. مركزية القدس بالنسبة للدولة الفلسطينية القادمة.
4. موقف الدول بعدم منح شرعية لإسرائيل بإقرار القدس الغربية كعاصمة لها وعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إليها.
5. الزيادة السكانية والامتداد العمراني الفلسطيني بحيث تشكل القدس قلب لهذا الامتداد العمراني المقطع حاليا.

وحيث أن الطرفان مازالا في مرحلة ذهنية المنافسة والصراع على القدس؛ فإن السؤال الذي مازال يطرح يتعلق بماهية، نوع التسوية الجيوسياسية والمشاركة. ما هي حدودها؟ وعلى أي أسس ومفاهيم تبنى؟ كيف تتم إدارتها وصيانتها؟ وكيف يتم تطبيقها؟ هذه الأسئلة وأخرى غيرها

مازالت مفتوحة بشأن وضع شكل التسويات الجيوسياسية وطبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وعند تحليل المواقف والطروحات لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، نجد أن هناك موقف رسمي، وموقف شعبي. وأن هناك علاقة بين الموقف الرسمي والشعبي من حيث المضمون والمطالبة. ويلاحظ أن كلا الموقفين قد تغيرا بمرور الزمن. الموقف الإسرائيلي والذي يوجد عليه شبه إجماع رسمي وشعبي يطرح أن القدس "الموحدة" والتي تشمل القدس الغربية والشرقية هي عاصمة أبدية لدولة إسرائيل بحدودها التي أعلن عنها بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967 وضمها إلى إسرائيل، حيث أصبحت هذه الحدود البلدية الموسعة، الحدود الجيوسياسية لدولة إسرائيل، و تم بها بسط السيادة الإسرائيلية عليها. وتحاول إسرائيل توسيع حدود بلدية القدس غرباً وشرقاً، لكي تؤمن سيطرتها على القدس بما في ذلك إقامة حزام استيطاني حولها. وتقوم إسرائيل بتوسيع هذا الحزام الاستيطاني ليتصل مع القدس كما حدث بشأن مستوطنة معاليه أدوميم، حيث اقر وزير الجيش الاسرائيلي آنذاك "موشه آرنس" بتوسيع منطقة نفوذ هذه المستوطنة غرباً لتتصل مع القدس، قاطعة بذلك التواصل الجيوسياسي المستقبلي بين البلدات الفلسطينية التي تحيط القدس مثل أبو ديس، العيزريه مع الزعيّم وعناتا. وقد كان قرار "آرنس" قد صدر في بداية شهر أيار 1999 (هآرتس 28\5\1999)، وشمل هذا القرار التصديق على خارطة هيكلية لمستوطنة "معاليه أدوميم" والتي أصبحت مدينة وأُعلن عليها بلدية. وحسب هذا القرار تم توسيع حدود نفوذ بلدية "معاليه ادوميم" من 34,514 دونم عام 2000 لتصبح منطقة نفوذها 48 ألف دونم عام 2012، وبين حدودها وحدود بلدية القدس اتصال وتواصل. وهذا يعني انه رغم الموقف الرسمي، فان هناك موقف تقوم دولة إسرائيل بتنفيذه من خلال فرض سياسة الأمر الواقع ووضع الحقائق وتثبيتها على الأرض لتشكل نقطة انطلاق لوضع التسويات، فالهدف من هذه السياسة هو تأمين اكبر مساحة ممكنة تحيط القدس من جميع الجهات تحت السيطرة الإسرائيلية، مقابل حصر الوجود الفلسطيني لكي يكون ضعيفاً لا يشكّل خطراً أو تهديداً وجودياً للسيطرة الإسرائيلية. كما أن الموقف الإسرائيلي بشأن الأماكن المقدسة في المدينة القديمة للقدس، يؤكد على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة مع إمكانية حرية إدارتها لممثلي الطوائف والأديان، ولكن تبقى هذه الأماكن المقدسة تحت السيادة الإسرائيلية. أما بشأن الإدارة البلدية والحضرية فان الموقف الإسرائيلي ينحصر في إمكانية منح إدارات محلية ذاتية للأحياء الفلسطينية بشرط أن تبقى تحت سيادة وإدارة فوقية إسرائيلية، كما تسعى إلى إقامة سلطة بلدية ميتروبولينية تشكل سقفاً للسلطات المحلية التي تحيط القدس. (Cohen، Hasson 1997;)، (1980 هيخت؛ وفايل 1998). ومنذ عام 2000 وبعد محادثات كامب ديفيد فان الموقف الإسرائيلي قد تغير خاصة بعد إقرار إقامة الجدار الفاصل والذي اخذ بعين الاعتبار المركبات الديموغرافية والجغرافية حيث أقيم الجدار داخل الأحياء الفلسطينية التي كانت جزءاً من حدود بلدية القدس وعزلها عنها. بالمقابل شمل أراض ومستوطنات لم تكن جزءاً من بلدية القدس. فالجدار يفرض حدوداً جيوسياسية وحقيقة من الصعب تغييرها في واقع موازين القوى وحالة الصراع وعدم الثقة المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأصبح

الخطاب الإسرائيلي يعتمد على الوجود الديموغرافي والاستيطاني من خلال شمل الكتل الاستيطانية الكبيرة داخل القدس الكبرى الإسرائيلية. وقد أخذ هذا الخطاب يظهر بدل الحديث عن القدس الموحدة. ويهدف هذا الخطاب الجيوسياسي إلى تغذية استمرار التوسع الإسرائيلي في المستوطنات الإسرائيلية حول القدس وضم مناطق "معاليه أدوميم"، و"جفعات زئيف" و"غوش عتصيون" إلى القدس كجزء من المناطق المشمولة بالجدار المحيط بالقدس. وبدل الحديث عن القدس الشرقية والغربية أصبح الخطاب السياسي الإسرائيلي يتحدث عن القدس الكبرى والأحياء العربية بداخلها بما في ذلك الحي الإسلامي داخل البلدة القديمة؛ أي الانتقال من الحديث عن مستقبل مدينة إلى الحديث عن مستقبل أحياء يمكن منحها إدارة ذاتية تحت السيادة الإسرائيلية.

أما الموقف الفلسطيني بشأن التسوية الجيوسياسية للقدس، فيستند إلى أسس الشرعية الدولية والتي تتمثل بتطبيق القرارات الدولية للأمم المتحدة، والتي تؤكد أن القدس الشرقية ارض محتلة ولا يمكن ضمها إلى إسرائيل أو التنازل عنها، وان كل ما قامت به إسرائيل من سياسات تغيير الواقع يشكل مخالفة للقانون والشرعية الدولية ولا ينقص من الحقوق والمطالب الفلسطينية بأن تكون القدس الشرقية المحتلة بحدود الرابع من حزيران عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة 338 و242. بعض المواقف الفلسطينيية تطالب بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية استناداً إلى قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 والذي يمنح القدس مكانة خاصة تدار بواسطة هيئة خاصة (Corpus Separalum). وخلال المحادثات السلمية التي سنلخصها لاحقا أقرت بعض الاطراف الفلسطينية الوجود الإسرائيلي داخل القدس الشرقية ولكن الموقف الشعبي والرسمي ما زال يرفض هذا الاقرار.

الطرح الفلسطيني عادة ما كان يطالب بأن القدس عاصمة لشعبين ولدولتين، الحدود بينهما تكون حدود الرابع من حزيران لعام 1967. القدس الشرقية بما في ذلك البلدة القديمة عاصمة للدولة الفلسطينية وتحت سيادتها مع تأمين حرية الوصول للمواقع الدينية لجميع الأديان والطوائف. والقدس الغربية هي عاصمة لدولة إسرائيل. بحيث تكون الحدود بين المدينتين نافذة مع تعاون بلدي في الشؤون التي لها تأثير وعلاقة بين جزئي المدينة. هذا الموقف شبه الرسمي المطروح كشرط لتسوية جيوسياسية في القدس لا يشكل موقفاً نهائياً من قضية المدينة المفتوحة، فبعد التغيير في المواقف الإسرائيلية المطالبة بالفصل بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، قل الحديث من قبل طرفي الصراع عن حل تكون فيه المدينة مفتوحة.

من استعراض المواقف والطروحات يتضح أن إسرائيل تسعى إلى إبقاء الوضع الحالي كأساس للحل الجيوسياسي مع حدودها الحالية. أما الموقف الفلسطيني فيسعى إلى تحقيق الشرعية الدولية والذي يؤدي إلى بسط السيادة الفلسطينية على الجزء الشرقي للمدينة. رغم هذين الموقفين فإن هناك حلولاً أو ترتيبات جيوسياسية تطرح حلولاً وسطية أخرى بين هذين الموقفين المتناقضين.

مرّت مدينة القدس خلال القرن الأخير بالحالات المختلفة لنماذج المدن التي تعاني من صراع قومي، عرقي، ثقافي ووطني. ويشير التاريخ الطويل لمدينة القدس، أنه سبق وكان في المدينة القديمة داخل الاسوار اندماج، وانفصال وحتى تقاطب وتطهيرعرقي نتيجة للصراع على السيطرة في المدينة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر وخاصة بعد الامتداد العمراني خارج الأسوار، بدأت حالة الصراع تمتد من داخل الاسوار إلى خارج المدينة في الحيز الذي يحيط بالاسوار، ثم انتقل لاحقاً إلى الأحياء الجديدة. هذه الأحياء الجديدة كانت منقسمة إلى قسمين. إحداها أحياء جديدة سكنتها الطبقات الوسطى والعليا للمقدسيين وأولئك الذين هاجروا إلى القدس، حيث انقسمت هذه الاحياء الجديدة قومياً وعرقياً بين اليهود والعرب؛ فمثلا أحياء الطالبية والبقعة سكنها العرب وأحياء مثل رحافيا، بيت هكيرم سكنها اليهود. أما التوسع الاخر فشمل القرى التي كبرت واندمجت في النسيج العمراني لمدينة القدس لاحقاً. هذه القرى والتي أصبحت تشبه الأحياء بعد ان مرّت بعملية تمدن، الا أنها بقيت تشكّل حيزاً مفصولاً له طابع خاص، نتيجة الانتماء العائلي لأبناء القرية الواحدة، إضافة إلى أنّ الانتداب البريطاني لم يشمل هذه القرى داخل الحدود البلدية، كما شمل كل الاحياء التي يسكنها اليهود.

وبلغت ذروة التحول في العلاقات الحيّزية العرقية والقومية في مدينة القدس نتيجة للحروب المستمرة التي عانت منها المدينة. فحرب عام 1948 أدّت إلى تقطيع المدينة واحداث طرد وشبه تطهير عرقي واصبحت الاحياء العربية في الجزء الغربي من القدس، أحياء يهودية بعد طرد العرب منها خلال وبعد حرب 1948 (Tamare, 1999). وكان من نتيجة هذه الحرب أيضاً تقسيم المدينة فيزيائيا وقوميا. الجزء الغربي اصبح تحت السيطرة الإسرائيلية وبه أغلبية مطلقة يهودية. والجزء الشرقي اصبحت تحت السيطرة الاردنية وبه أغلبية مطلقة عربية، بعد إخراج اليهود من المنطقة المحاذية لحائط البراق في الحيز الذي كان يعرف بالحي اليهودي. اي أن حرب 1948 أدت إلى تقسيم فيزيائي بعد أن كان تقطيع وفصل خلال النصف الاول من القرن العشرين. حيث عاشت المدينة حالة التقسيم كمدينة حدود خلال الفترة بين الأعوام 1948-1967.

خلال حرب عام 1967 احتلت إسرائيل القدس الشرقية وضمتها إلى سيادتها، بالاضافة إلى أراضي 26 قرية محيطة بالقدس وأعلنت عن المناطق التي ضمتها والقدس الغربية عاصمة **"موحدة وأبدية"** لدولة إسرائيل. بالرغم من ازالة الحدود الفيزيائية داخل المدينة بعد حرب 1948، الا ان التقسيم والتقطيع الطوعي على أساس انتماء قومي وعرقي ما زال قائماً. حتى بعد اقامة أحياء ومستوطنات إسرائيلية في القدس الشرقية، مما ثبّت الفصل الحيزي العرقي داخل محيط القدس. ورغم الاحتلال والضم عام 1967 بقيت القدس مفتوحة ومتواصلة مع محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن منذ عام 1993، أعلنت إسرائيل عن اغلاق فيزيائي للقدس عن محيطها في الضفة الغربية وقطاع غزة. فوضعت هذه الحواجز ونقاط التفتيش على حدود بلدية القدس الشرقية وفي محيط المدينة. وقد كان هذا الاغلاق مقدمة لسياسة الفصل وبناء الجدار، الذي يمر في داخل الاحياء الفلسطينية في القدس وفي محيطها المباشر.

هذا الجدار، أصبح واقعا يفصل القدس عن محيطها الفلسطيني، وتم تحديد موقع الجدار وشكله ووظيفته من قبل الإسرائيليين وحسب اعتباراتهم. وداخل هذا الجدار الجديد بقي سكان فلسطينيون، مفصولين عرقيا وقوميا عن الأحياء الإسرائيلية. وهكذا فان الواقع الحالي في القدس بالمقارنة مع ما تم تلخيصه من المرجعية النظرية، هو أن "الأنا" الإسرائيلي هو المسيطر والذي يحدد الحدود ويقوم بتقسيم المدينة دون الاخذ بعين الاعتبار "الآخر" الفلسطيني. أما داخل المدينة، فإن حالة الفصل والتقطيع العرقي هي السائدة، وإن الفصل تم ما بين المدينة ومحيطها الفلسطيني المغذّي والمطور لها. هذه الحالة تتفرد بها القدس عن سائر المدن التي تعاني من حالة صراع؛ ومرد هذا التفرد إلى واقع القدس الجيوسياسي-الديموغرافي، إضافة إلى مكانتها الدينية والتاريخية والرمزية. وهذه المركبات كانت الموجهة في تحديد حدود القدس وتحولها على مر الزمن.

الفصل الثاني

تطور حدود القدس على مر الزمن

مقدمة:

ربما لا توجد مدينة في العالم يرافق تعيين حدودها الإدارية والسياسية حساسية خاصة كما هو الأمر بالنسبة للقدس. هذه المدينة التي تم تعديل وتوسيع حدودها حوالي عشر مرات خلال العقود الست الأخيرة. ومازال هناك تصريحات إسرائيلية تسعى لتوسيع حدود المدينة. وان ما يميّز تعيين حدود القدس هو ارتباطها بعنصرين أساسيين: الأول، هو الاعتبارات الديموغرافية والاقليمية، والذي يعني تأمين فوقية وأغلبية ديموغرافية عرقية إسرائيلية في القدس من خلال إشغال حيزات فارغة وإخراج حيزات فلسطينية مشغولة لأجل تقليل عدد الفلسطينيين الذين يسكنون القدس. أما الأساس الثاني، فهو العلاقة المباشرة بين الحدود البلدية والحدود الجيوسياسية السيادية. حيث أن تغيّر حدود القدس يعني فرض سيادة وقانون مختلف على الجزء المضموم. ونظراً لخاصية مدينة القدس والاهتمام العالمي بها، فإن مسألة تعيين الحدود السياسية والإدارية والتي تعني إثارة الصراع على واقع ومستقبل المدينة، لها أصداء ومواقف سياسية من الدول المختلفة.

وقبل الخوض في عرض موجز لتعديل حدود القدس الإدارية، لابد من الإشارة إلى مسالة: أين هي حدود القدس، وكيف يتم تعيين الحدود لمدينة تاريخية، دينية ورمزية مثل القدس؟ هل الحدود التي يضعها الطرف المسيطر هي المرجعية، أم اعتبارات تاريخية، دينية مورفولوجية، وظائفية أو حتى رمزية؟ وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى حقيقة مفادها أن جزءاً من المناطق المشمولة في حدود بلدية القدس الحالية حسب التحديد الإسرائيلي، هي عملياً بلدات وقرى مستقلة حتى عام 1967، ولها حدودها وإداراتها المحلية. رغم أنها تحيط ببيت المقدس حسب المفهوم الديني الإسلامي والذي يشير إلى أنها مباركة "بيت المقدس وأكناف بيت المقدس". أما المفهوم التقليدي لمدينة القدس فيشير إلى أن مدينة القدس-عمليا-هي المدينة التاريخية التي تقع داخل السور. وهناك من يضيف إليها المناطق المحيطة والمحاذية بشكل مباشر وآخرون يضيفون إلى حدودها الحوض البصري الذي يمكن مشاهدة البلدة القديمة منه (**Visual Basin**). وقد كان لهذا الاختلاف في تحديد الحدود لمدينة القدس أثراً على الطروحات الجيوسياسية والترتيبات الادارية والسياسية، بما في ذلك وضع حدود القدس. حيث كانت اقتراحات توسيع حدود القدس لتشمل مناطق كبيرة محاذية " تحت تعريف **ميتروبولين القدس**" وأخرى سعت إلى تقليص حدود القدس، لتشمل فقط البلدة القديمة. بين هذين الطرحين هناك طروحات جيوسياسية وسطية لحدود القدس والتي يجب فحص أثرها اعتماداً على معايير متعددة تحفظ من خلالها خاصية القدس والمصلحة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر ان حدود مدينة القدس كانت حتى نهاية الفترة العثمانية، كانت تتمثل في البلدة القديمة حيث شكّلت الأسوار حدودها الفيزيائية. خلال الفترة الانتدابية تم تعيين حدود تخطيط ونفوذ لبلدية تجاوزت الاسوار وشملت الاحياء المقدسية التي

اقيمت خارج الاسوار. اما التعديل الكبير في حدود القدس الادارية فقد كان خلال الاحتلال الإسرائيلي.

ولقد حاولنا تلخيص تعديل وتوسيع حدود بلدية القدس في الجدول التالي رقم (2). ومنه يتضح أن توسيع حدود المدينة خلال الفترة الإسرائيلية بين الأعوام (1948-2014) قد تضاعف حوالي سبع مرات.

جدول رقم 2: تطور حدود بلدية القدس السياسية والإدارية ما بين 1850-2005

السنة	المساحة الدونم	ملاحظات
1850	870	داخل الاسوار
1918	3,500	حسب المخطط الهيكلي لماكلن (Maclean)
1948	20,430	قبل التقسيم
1949 بعد التقسيم	16,450	القدس الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية
	3,117 - 15.3%	القدس الشرقية تحت السيطرة الاردنية.
	856 - 4.2%	كانت ضمن القدس الشرقية، خضعت لاشراف الامم المتحدة او مناطق عازلة، 449 دونم منها هي اراضي عامة، 204 دونم مؤسسات مسيحية واوروبية، 177 دونم ملك ليهود، 37 دونم ملك للعرب.
القدس الشرقية 1952	6000	توسيع حدود القدس الشرقية من 3,117 الى 6,000 دونم. توحيد حدود التخطيط مع حدود البلدية.
القدس الغربية 1952	33,500	توسيع حدود القدس الغربية من 16,450 دونم الى 33,500 دونم. توحيد حدودالتخطيط مع حدود البلدية.
بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 (القدس الشرقية والغربية)	108,000	ضم القدس الشرقية الى القدس الغربية بعد احتلالها " وتوحيد" المدينة تحت السيادة الاسرائيلية. ويشمل هذا الضم قرى كانت لها حدود ادارية ومجالس قروية مستقلة مثل العيسوية وشعفاط وصورباهر.
1993 القدس الشرقية مع الغربية	123,000	يوجد اقتراحات لتوسيع المدينة باتجاه الغرب، ولكن لم يتم التصديق عليها بشكل نهائي. تعزيز السيادة الاسرائيلية، خاصة بعد اقرار قانون القدس 1980 الذي لا يجيز التنازل عن اجزاء من القدس" الموحدة" الا باقرار ثلثي

		اعضاء الكنيست.
2011	125,400	يشمل حدود بلدية القدس حسب التحديد الاسرائيلي بما في ذلك الاحياء والاجزاء التي تقع خارج الجدار مثل كفر عقب وسميراميس. ضم 243 دونم من اراضي كيبوتس رمات راحل جنوب القدس الى حدود البلدية لاقامة حي جديد.
• مساحة محافظة القدس الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية 333,000 دونم، حسب دائرة الاحصاء الفلسطينية.		
• مساحة لواء القدس الاسرائيلي بما في ذلك بلدية القدس الغربية والشرقية 652,000 دونم.		
• لقد اقترحت الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قرار التقسيم 181 الصادر في 1947/11/29 منح القدس"كيان منفصل"(Corpus Separatum) واقترح توسيع حدودها لتشمل 258 الف دونم وتشمل بلدية القدس وعشرون قرية محيطة، بما في ذلك بعض المدن المحيطة كبيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور.		

نشأ مصطلح واسم "القدس الشرقية" بعد تقسيم القدس عام 1948 وشملت 6,000 دونم تم ضمّها إلى حدود بلدية القدس بعد الاحتلال الإسرائيلي. ولكن مصطلح "القدس الشرقية" بعد عام 1967 شمل أراض مساحتها حوالي 70 ألف دونم وتعود لحوالي 28 بلدة وقرية جزء كبير منها تم ضمها إلى حدود بلدية القدس الموسعة بعد قيام إسرائيل باحتلالها.

إن تعديل حدود القدس كان له أثر مباشر على تغيير وتعديل مصادر السيادة، والإدارة المحلية والمبنى المجتمعي والطائفي، والواقع السياسي وانتماء المواطن، وفي الجدول رقم (3) نحاول تلخيص التحولات على حدود بلدية القدس خلال القرن الأخير وفقاً للترتيب الزمني، وأثر ذلك على التحولات والتغيرات المركزية على الواقع الجيو سياسي وترتيبات السيادة وتبعية سكان المدينة، إن كانت قسرية أو طوعية أو رغبوية.

جدول رقم 3: التحولات الجيوسياسية التي جرت في تبعية بلدية القدس وسكانها خلال القرن الأخير وأثرها على المركبات السيادية والحياتية

الفترة / الصفات	1948-1850 توحيد / تكامل	1948-1918 قلاقل سياسية	1967-1948 انقسام حيزي وسياسي	2014-1967 انقسام مجتمعي وبحث عن حل
السيادة	- الدولة العثمانية	- الانتداب البريطاني	-سيادة اردنية على القدس الشرقية. - سيادة اسرائيلية على القدس الغربية	- سيادة اسرائيلية قسرية. - فرض السيادة الاسرائيلية على كافة مناحي حياة الفلسطينيين وانهاء الاستيطان عن المؤسسه الاسرائيلية
الادارة	- بلدية القدس	- بلدية القدس الادارة مشتركة (عربية ويهودية)	- بلدية عربية وبلدية اسرائيلية(مفصولتا ن لا يوجد بينها تعاون بل حدود فيزيائية صلبة)	-لا يوجد تمثيل بلدي فلسطيني. الغاء بلدية القدس الشرقية وضمها الى القدس الغربية بما في ذلك المجالس القروية. - اقامة لجان احياء محلية تابعه لبلدية القدس لا تحظى بتأييد السكان. - تعيين مخاتير لهم دور تمثيلي شكلي بالاساس وسيط مع السكان المحليين
الحدود	واضحة/ حدود السور	توسيع الحدود حسب مخططات هيكلية وقرارات بلدية	توسيع حدود كل قسم من القدس بشكل منفصل عن الاخر	- توسيع الحدود لتشمل القدس الشرقية على اعتبارات جيوسياسية وجيوديموغرافية عرقية. - اقامة جدار فاصل يقع جزء منه على الحدود البلدية، واخر يفصل الاحياء والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض

المجتمع	فلسطيني(مسلمين ومسيحيين) متجانس الاقليات تتمتع بادارة شبة ذاتية	- بداية الانفصال الحيزي المجتمعي على اساس قومي وعرقي داخل القدس بما في ذلك الاحياء الجديدة وتكوين تراتب طبقي	- منفصل ومعاد كل للاخر دون اتصال. - طرد وتهجير العرب الفلسطينيين من مناطق القدس الغربية. - نقل اليهود من البلدة القديمة	-"مشاركة حيزية جزئية من ناحية وظائفية و"فصل" مجتمعي كامل من ناحية السكن والانتماء - سيطرة اغلبية مجتمعية اسرائيلية على اقلية فلسطينية - تقويض المؤسسات المجتمعية الفلسطينية في القدس الشرقية
الواقع السياسي	- سيادة عثمانية مع تأثير غربي متزايد	- صراع وطروحات تقسيم المدينه كما هو الامر بشان فلسطين	- خلق واقع سياسي جديد يشكل واقعاً انتقالياً(وضع حرب وعداء)	- صراع على مستقبل المدينة وطرح ترتيبات مختلفة تسعى الى استمرار الواقع السياسي من جهة اسرائيل وتغيير من جهة الفلسطينيين. -اقامة جدار يفصل جزء كبير من القدس الشرقية عن امتدادها الفلسطيني
الحيز والمبنى الحضري	- متجانس ومتكامل	- بداية خلق ازدواجيات وفصل حيزي	- فصل حيزي ووظائفي كلي، مزدوج ومقسم	-غير متجانس، فجوات خدماتية كبيرة وتمييز عرقي وقومي يمارس من قبل بلدية القدس وحكومة اسرائيل تجاه الفلسطينيين: ازدواجيات وظائفية، ضبط حيزي، ورقابة على الحراك الحيزي جغرافياً ووظائفياً. -نسيج حضري مشرذم مقطع، مزدوج ومتناقض نشأ في حالة صراع وقيود شديدة
المواطنة	- فلسطينية/ عثمانية	-فلسطينية /انتدابية	- اردنية/اسرائيلية	- منح اقامة دائمة للمقدسيين الفلسطينيين دون فرض مواطنة

				اسرائيلية. - بقاء المواطنة الاردنية(الجنسية)واقلية من الفلسطينيين تحمل الجنسية الاسرائيلية. - منح حق الانتخاب للبلدية دون ممارسة هذا الحق بسبب رفض الفلسطينيين لأسباب سياسية لمثل هذه المشاركة. - منح حق الانتخاب للانتخابات الرئاسية والمجلس التشريعي منذ العام 1996- السلطة الوطنية الفلسطينية. - سحب المواطنة والجنسية الاردنية من المقدسيين بعد قرار الاردن بفك الارتباط عام 1988 عن الضفه الغربية بما في ذلك القدس(مع احتفاظ المقدسيين بجواز سفر اردني مؤقت)
الموقع الجغرافي بالنسبة للحدود الجيوسياسية	- قلب الولاية وسنجق القدس كمركز	- مركز اداري وسياسي ومركز جغرافي اقيمت فيه المؤسسات	- مدينة حدودية مقسمة تقع في اطراف دولة اسرائيل في نهاية ممر. - قلب جغرافي للضفة الفلسطينية، اطراف الدولة الاردنية	- قلب الضفة الغربية الفلسطينية الجغرافي، السياسي، الاداري والديني معزول عن الاتصال الجغرافي الحيزي، والوظائفي حالياً بسبب اقامة جدار. -عاصمة دولة اسرائيل، اقامة مستوطنات حول القدس لربطها جغرافياً مع اسرائيل. - مدينة اطراف، تتبع تل ابيب: مركز اسرائيل الفعلي

الفصل الثالث

القدس والمسيرة السلمية: من مدريد إلى كامب دافيد وطابا وما بعدهما

مقدمة:

كما أشرنا سابقا فان مستقبل القدس الجيوسياسي بدأ منذ بداية التفكير بتقسيم فلسطين؛ وفي سياق طرح الحلول السياسية وضعت مصطلحات تتناول محاولة تأمين تسويات سياسية في القدس. وهذه المصطلحات هي تعبير عن مفاهيم جيوسياسية ووظائفية مثل: المحافظة على الوضع الراهن؛ السيادة الكاملة او الوظائفية؛ الضم؛ منطقة منزوعة السلاح-حرام (Demilitarized)، منطقة عزل مفصولة (Enclave)؛ منطقة محايدة (Neutrality)، تدويل (Internationalization)؛ وصاية مشتركة (Condominium)؛ حكم ذاتي (Autonomy)؛ منطقة غير سيادية (Exterritotiality). وتشكّل هذه الخيارات أساساً لطرح حلول ممكنة في القدس بأبعادها المختلفة: السياسية، والديموغرافية (الشخصية/الفردية/ والانتماء العرفي والقومي/الوطني) وأبعادها الجغرافية والحيزية بما فيها المناطق المسكونة والمفتوحة، وأبعادها الوظائفية وتشمل الخدمات والبنى التحتية. وما يهمنا في هذه الدراسة، هو تناول التسويات الجيوسياسية بعد احتلال القدس عام 1967، وخاصة مع أواخر الثمانينات مع تزايد الحديث عن التسوية السياسية.

خلال محادثات كامب ديفيد الاولى بين مصر وإسرائيل، طالبت مصر بأن تكون القدس العربية جزءا من الادارة الذاتية الفلسطينية مع امكانية حلول وظائفية للوصول إلى المواقع المقدسة للاخرين. ولكن الجواب الإسرائيلي للتسويات والاقتراحات المصرية وقبلها القرارات الدولية والتي تمثلت بقرار الامم المتحدة 242، و 338 وقرارات الادارات الامريكية المختلفة التي رفضت تغيير الواقع، وطالبت بحل مسألة مستقبل القدس بالتفاوض بين الاطراف المعنية. شكل العام 1988 نقطة تحول في التعامل مع قضية التسوية السياسية، حيث أعلن الملك حسين فك الارتباط مع الضفة الغربية بما فيها القدس؛ وبالمقابل قام المجلس الوطني الفلسطيني بالاعلان عن اقامة الدولة الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس التي اعلن عنها عاصمة الدولة الفلسطينية الابدية. في مقابل إعلان إسرائيل عن القدس الموسعة بعد ضم القدس الشرقية 1967 كعاصمة إسرائيل الموحدة والابدية. ومنذ الاعلان عن اقامة دولة فلسطينية في الجزائر، بدأت عملية محادثات في مؤتمرات دولية، تناولت مسألة القدس كجزء من المسائل التي تم التفاوض عليها، لوضع تسوية سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

في هذا الفصل سوف نركز على عرض المضامين الرئيسية لهذه المحادثات والمفاوضات. ومن الجدير بالذكر أنه خلال هذه المفاوضات تحول موضوع القدس من "محظور" إلى قضية قابلة للتفاوض من قبل الطرفين، في محاولة لوضع تسوية مقبولة، رغم ان الاعلان الرسمي بقي محافظا على خطاب عدم التفاوض بشأن مستقبل القدس. وسوف نعرض في هذا الفصل للقدس والمسيرة السلمية منذ مؤتمر مدريد حتى محادثات طابا عام 2001، وقبل نشوب انتفاضة

الاقصى والانقلاب السياسي في إسرائيل بفوز شارون وبفوز الرئيس بوش في الولايات المتحدة. بعد تغيير الادارة الامريكية والانقلاب السياسي في إسرائيل تغيّر الخطاب السياسي نحو القدس، ونشأت ظروف مختلفة، مقارنة بما كان قبل هذا الانقلاب السياسي والذي كان له أثر على الطرح الجيوسياسي بشأن القدس، اضافة لبقية الاراضي الفلسطينية كما سنبين لاحقا.

منذ منتصف الثمانينات نشطت الاتصالات الفلسطينية مع ممثلي اليسار الإسرائيلي، في محاولة للتوصل إلى صياغة لحل الصراع الفلسطيني، وقد تمحورت هذه اللقاءات، التي أجرتها شخصيات فلسطينية من الأراضي المحتلة محسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية، حول حل الدولتين والمتمثل بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وتكون عاصمتها القدس الشرقية. هذه الاتصالات كانت الأولى بين ممثلين للفلسطينيين وللإسرائيليين وشكلت حواراً غير رسمي، مهد الطريق لفكرة التفاوض والتوصل إلى تسوية تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية.

مع بداية عقد التسعينات سعى الوفد الفلسطيني المقترح لحضور مؤتمر مدريد للسلام (تشرين أول /أكتوبر 1991) إلى إدراج موضوع القدس في نص الدعوة لحضور المؤتمر كأحد القضايا التفاوضية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبعد جهود دبلوماسية لقيادة فلسطينية أخذت بالتبلور آنذاك وعرفت بقيادة الداخل، عملت بالتنسيق الكامل مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس؛ نجحت هذه القيادة في الحصول على تعهد من الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء الفلسطينيين في القدس حق التصويت والترشيح للسلطة الانتقالية، على أن يتم تحديد الوضع النهائي للمدينة في مباحثات المرحلة النهائية. ومقابل هذا التعهد المكتوب الذي سُلّم للوفد الفلسطيني تم التنازل عن المطلب الفلسطيني بتضمين دعوة المؤتمر بنداً يشير إلى القدس كأحد القضايا التفاوضية. إسرائيل رفضت أن تكون القدس ضمن القضايا المطروحة للتفاوض، كما ورفضت أيضاً مشاركة ممثلين عن القدس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض تحت المظلة المشتركة مع الأردن.

في الجولة التاسعة والعاشرة من مباحثات واشنطن(أيار/مايو 1993) طرح الوفد الفلسطيني المفاوض موضوع القدس، وطالب أن يطبّق على القدس ما يطبّق على باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. إسرائيل، وكموقفها السابق، استمرت في الرفض التام للتفاوض حول مستقبل القدس ومشاركة مقدسيين في الوفد المفاوض. وفقط بعد نجاح اسحق رابين في انتخابات 1992 تراجعت إسرائيل عن قرارها بمنع مشاركة فلسطينيين مقدسيين ضمن الوفد المفاوض، وسمحت لفيصل الحسيني الذي أدار فعلياً الوفد الفلسطيني بالانضمام إلى الوفد المفاوض ووافقت على حق الانتخاب لسكان القدس الشرقية، دون إعطائهم حق الترشيح لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي (Palestinian Iinterim Self Governing-Authority)

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات في واشنطن، نجحت مباحثات سرية جرت في أوسلو بين مندوبين عن قيادة م.ت.ف في تونس ومجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين ضمت

لاحقا ممثلين رسميين، في التوصل إلى إعلان المبادىء (أيلول/سبتمبر 1993) ليشكل نقطة هامة في طرح موضوع القدس كموضوع تفاوضي، حيث وافق الطرفان على أن يكون مستقبل القدس أحد مواضيع الحل النهائي، وأن يشارك الفلسطينيون في عملية الانتخاب لسلطة الحكم الذاتي (Self Governing Authority) في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقضي اتفاق إعلان المبادىء الموقّع بين م.ت.ف وإسرائيل بأن قضية القدس سيتم التوصل إلى اتفاق حولها في المرحلة النهائية، ضمن القضايا المؤجلة إلى هذه المرحلة وهي المستوطنات، واللاجئين، والحدود، والمناطق الأمنية، و المياه. على أن يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا في موعد أقصاه ثلاث سنوات من التوقيع على اتفاق المرحلة الانتقالية (أوسلو).

وزير الخارجية الإسرائيلي "شمعون بيرس" وبعد شهر من التوقيع على إعلان المبادىء، أرسل رسالة إلى وزير خارجية النرويج "يوهان يورغن هولست" حول عمل المؤسسات الفلسطينية في القدس أكد فيها على أهمية هذه المؤسسات "كل المؤسسات بما فيها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية والثقافية" -كما ورد في نص الرسالة- في القدس وتعهد بالحفاظ عليها وعلى الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية. حكومة إسرائيل طالبت بالحفاظ على سرية هذه الرسالة، حيث أنكر بيرس وجود مثل هذه الرسالة من على منصة الكنيست وذلك تخوفا من ردة فعل الرأي العام الإسرائيلي، إلا أن الطرف الفلسطيني كشف عن مضمون هذه الرسالة بعد فترة وجيزة. ويختلف رجال القانون الإسرائيليين حول مدى كون هذه الرسالة وثيقة قانونية ملزمة وملحقة بالاتفاق الموقّع، خاصة أنها موجهة إلى طرف ثالث، فبغض النظر عن الوضع القانوني لهذه الرسالة إلا أنها ودون شك شكلت اعترفا ضمنياً من الطرف الإسرائيلي بالصلة والارتباط الفلسطيني بالقدس ومسؤولية سكانها الفلسطينيين من مؤسساتهم وأماكنهم الدينية.(Labidoth,1995, 2003)

في الخامس والعشرين من تموز 1994، وقّع في واشنطن على إعلان مشترك بين الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين والرئيس الأمريكي بيل كلنتون؛ بموجبه تعهدت إسرائيل باحترام الدور الخاص الحالي للمملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلّق بالأماكن المقدسة الإسلامية في القدس. وقد وقّع اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل في 26 أكتوبر 1994، والبند التاسع للاتفاق يحدد:

الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان

1. سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للاماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
2. وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن .
3. سيقوم الطرفان بالعمل سويا لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاث، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام.

رغم ما ينص عليه هذا البند، إلا أن إعطاء الأردن أفضلية في المفاوضات حول الحل النهائي فيما يتعلّق بالأماكن المقدسة؛ لا يبدو مطلباً عملياً ولم تحدد له آليات تنفيذية، وفرص تحقيقه تبدو ضئيلة بسبب المعارضة الفلسطينية لذلك، وحقيقة أن الفلسطينيين يديرون فعلياً الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس. كما أن مؤتمر القمة الإسلامي (ديسمبر 1994) في الدار البيضاء أقرّ "بفلسطينية" القدس، وحق الفلسطينيين بإقامة عاصمة لهم في المدينة. ووقع في يناير 1995 اتفاق تعاون وتنسيق بين الأردن والسلطة الوطنية أكدت به الأردن حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم وعاصمتها القدس. في المباحثات التي سبقت التوقيع على هذا الاتفاق بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية اعتبرت الأردن أن رعايتها للأماكن المقدسة الإسلامية هو ترتيب يتعلّق بالمرحلة الانتقالية، حيث أن إسرائيل قد تستغل حظر عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في القدس؛ للقيام بترتيبات أخرى تضر "بالمصلحة الفلسطينية". و قد أبدت الأردن استعداداً لنقل الصلاحيات على الأماكن المقدسة إلى الدولة الفلسطينية بعد التوصل إلى حل نهائي حول مستقبل المدينة.

في شهر حزيران 1994 (وبعد التوقيع على اتفاقية اوسلو ب في أيار 1994 وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية) بدأت إسرائيل بسن تشريع يمنع نشاطات مؤسسات فلسطينية في القدس بشكل مخالف للاتفاقية مع م.ت.ف. وقد أقرّت الكنيست هذا القانون في جلستها بتاريخ 1994/6/26 وبدأت السلطات الإسرائيلية وبتوجيه رئيس الحكومة اسحق رابين، بملاحقة النشاطات الفلسطينية في القدس. وحددت الجهات الأمنية الإسرائيلية "معايير" تم بموجبها مراقبة عمل المؤسسات الفلسطينية مثل: طبيعة النشاط، والصفة الحكومية (السيادية) للنشاط، والارتباط بموازنات السلطة والتبعية للجهاز الإداري الرسمي الفلسطيني، واستخدام ألقاب رسمية، واستخدام شعار السلطة (كلاين،1999، شرغاي 1996/7/9).

إسرائيل بدأت بتطبيق هذا القانون خاصة بكل ما يتعلق بالمظاهر السيادية ونفوذ الشرطة الفلسطينية وجهاز الأمن الوقائي، الذي بدأ يتعزز في محيط القدس وفي المدينة منذ نهاية العام 1994 (كلاين، 1999، ص185-186) وبدأت إسرائيل كذلك بالعمل على إخراج المؤسسات المرتبطة بالسلطة من القدس مثل دائرة الإحصاء المركزي، والمجلس الفلسطيني للتنمية والتطوير "بكدار"،والمجلس الفلسطيني للإسكان.

وعلى المستوى الدبلوماسي بدأت إسرائيل باتخاذ إجراءات للحد من زيارة الدبلوماسيين الأوروبيين إلى بيت الشرق الذي كان في الفترة بين 1991-1993 المقر شبه الرسمي للقيادة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع أو ما عرف بقيادة الداخل. حيث "غضّت" إسرائيل الطرف عن زيارات وزراء الخارجية والبعثات الدبلوماسية إلى بيت الشرق وكان ذلك من منطلق تشجيعها لدور ما سمّي قيادة الداخل لتشكل قيادة بديلة ل م.ت.ف (60:149 Mussullam,1995).

وعلى ضوء قرار الاتحاد الأوروبي بأن يقوم وزراء خارجيته الذين يزورون المنطقة بالقيام بزيارة رسمية لبيت الشرق، اتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اسحق رابين قراراً بأن لا يتم منع الوزراء ووزراء الخارجية الأجانب من زيارة بيت الشرق، لكنه امتنع عن استقبال الوزراء والمسؤولين الأجانب الذين يزورون بيت الشرق (كلاين 1997 – 188)

أحد أهم الشعارات الانتخابية التي روّج لها "نتنياهو" ضمن حملته الانتخابية أن "بيرس" سيقسّم القدس، وتعهد نتنياهو ضمن حملته الانتخابية بإغلاق بيت الشرق وتعزيز السيادة والحضور الإسرائيلي في القدس بشطريها. ويمكن القول أن اتهام حكومة بيرس/ ميرتس (ائتلاف حزب العمل برئاسة بيرس مع حركة ميرتس اليسارية) بأنها تسعى "لتقسيم"القدس كانت وراء فشل بيرس في الانتخابات.

"بنيامين نتنياهو" الذي فاز بالانتخابات عام 1996 استكمل ما بدأه "رابين" و"بيريس" بمحاصرة النشاطات الفلسطينية في القدس ومنع أي مظاهر سيادية. وقد عمل "نتنياهو" على تعزيز مظاهر الضم والسيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، من خلال تعزيز الوجود الشرطي وافتتاح مراكز جديدة للشرطة، تخصيص ميزانيات لتطوير القدس الشرقية، بناء المستوطنات خاصة جبل أبو غنيم ، وإتباع سياسة سحب الهويات للفلسطينيين المقدسيين القاطنين في محيط المدينة وخارج حدود البلدية (بدأت هذه السياسة في حقبة وزير الداخلية عن حزب العمل حاييم رامون في عام 1995) ، وكذلك اتخذ نتنياهو قراراً بفتح النفق بمحاذة الجدار الغربي للحرم القدسي الشريف.

المفاوضات حول المرحلة النهائية، التي كان من المفروض أن يتم البت فيها بموضوع القدس كأحد قضايا الحل النهائي، تم افتتاحها باحتفال رسمي في 6 أيار 1996 قبل موعد الانتخابات الإسرائيلية، إلا أن انتخاب نتنياهو أبقى التركيز على المرحلة الانتقالية، ولم يتم البحث بشكل جدي في قضايا الحل النهائي. بانتخاب "ايهود براك" رئيساً للحكومة في شهر شباط 1999 حاول التوصل إلى تسوية مع سوريا إلا أن فشل لقاء الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع الرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف 2000/3/26 حوّل جهود براك إلى المسار الفلسطيني. ففي شهر كانون أول ديسمبر 1999 افتتحت رسمياً مفاوضات المرحلة النهائية. المفاوضات حول الحل النهائي لم تحرز أي تقدم، وقد رفض ايهود براك تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وفق الاتفاقيات المرحلية الموقعة، وتراجع عن قراره السابق بتحويل منطقة أبو ديس، العيزرية، السواحرة الشرقية من منطقة B (تحت الإدارة الفلسطينية) إلى منطقة A لتشمل صلاحيات أمنية وتواجد سيادي فلسطيني وذلك بضغط من ائتلافه الحكومي. وقد سعى براك إلى تأجيل الانسحاب ودمج المرحلة الانتقالية مع المرحلة النهاية، وحدد لنفسه هدفاً بالتوصل إلى حل ينهي الصراع ويغلق المجال أمام أي مطالب فلسطينية تفاوضية في المستقبل (بعد التوقيع على اتفاقية الحل النهائي).

عملياً يمكن القول أن الفترة بين العام 1994 إلى عقد مؤتمر كامب دافيد، لم تشهد أي مفاوضات رسمية حول مستقبل القدس، ولم يدرج هذا الموضوع على جدول أعمال المباحثات الفلسطينية-الإسرائيلية، إلا أن العديد من القنوات الأكاديمية نشطت في تلك المرحلة وكان أهمها القناة التي جرت في السويد في منتجع **"بومرشفيك"** بين العامين 1994-1995 بين أربعة أكاديميين: أحمد الخالدي وحسين الآغا عن الطرف الفلسطيني، ويائير هرشفلد ورون بوندك من الطرف الإسرائيلي، وقد توصل الطرفان إلى وثيقة غير موقعة أصبحت تعرف لاحقاً باسم تفاهمات أبو مازن- يوسي بيلن، والتي وضعت الأسس للحل النهائي وعملت على التوصل إلى إطار للحل قبل أيار 1996 الموعد الرسمي لافتتاح المفاوضات حول الحل النهائي. وفيما يتعلق بمستقبل القدس اقترحت هذه التفاهمات توسيع حدود القدس وتقسيمها إلى خمس مناطق: عاصمة إسرائيل، عاصمة فلسطين، الحرم القدسي، البلدة القديمة والأحياء الفلسطينية واليهودية في القدس الشرقية. وتطبق على هذه المناطق مستويات مختلفة من السيادة الإسرائيلية والفلسطينية(كلاين 1999، 241) السيادة على المناطق التي ضمتها إسرائيل عام 1967 لم يتم حسمها، حيث تبقى الأحياء الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في هذه المناطق، منطقة متنازع عليها على أن يتم التوصل إلى حل مستقبلي بشأنها. ووفق هذه التفاهمات تكون البلدة القديمة منطقة غير سيادية، ويعطى للفلسطينيين الحق بإدارة الحرم القدسي الشريف ويرفع العلم الفلسطيني على المكان. إلا أن ذلك لا يعطى الحق بالسيادة وإنما الحفاظ على الوضع القائم "الستاتيكو" (STATUS QUO) ويتم ربط الحرم الشريف مع "القدس" العاصمة الفلسطينية التي ستكون خارج حدود بلدية الضم الإسرائيلي من خلال معبر امن. إسرائيل من جانبها ستقوم بضم مستوطنات "معالية أدوميم" و"جفعات زئيف" إلى عاصمتها القدس الغربية. في حين تضم العاصمة الفلسطينية مناطق خارج حدود بلدية الاحتلال الحالية مثل أبو ديس والعيزرية وتقيم عاصمتها ومؤسساتها على هذه المناطق.

أحد أهم الأمور التي أثارت الاستياء من "هذه التفاهمات" هو شعار أبو ديس عاصمة الدولة الفلسطينية، و الذي رفعه يوسي بيلن قبل الانتخابات الإسرائيلية عام 1996 كمحاولة للرد على الدعاية الانتخابية لليكود أن بيرس سوف يقسم القدس. التفاهمات لا تتضمن أي نص صريح حول مكان العاصمة وكون أبو ديس مقر للحكومة والبرلمان الفلسطيني (وفق مقابلة مع وزير خارجية السويد ستين أندرسون الذي رعى الاجتماعات في السويد، ستوكهولم، آب 1999) هذه التفاهمات تتحدث عن إقامة بلدية فلسطينية وبلدية إسرائيلية، وتكون الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية بالحدود البلدية الحالية خاضعة من الناحية الإدارية (ليس السيادية) إلى بلدية القدس الفلسطينية ويصوت الفلسطينيون لها. وسيتم تشكيل بلدية ظل على أساس التمثيل النسبي للسكان ضمن الأحياء، بحيث يكون رئيس البلدية إسرائيلي؛ كون الإسرائيليين يشكلون أغلبية في الحدود الموسعة للقدس، وتكون مسؤوليات هذه البلدية اتخاذ القرارات على مستوى التخطيط الاستراتيجي، الشوارع الرئيسية، المجاري وغيرها.

كان الهدف المرجو من وراء هذه التفاهمات أن يتم تبنيها كاتفاقية وإطار للحل النهائي ليوقع عليها قادة الطرفين، إلا أن اغتيال رابين في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 غيّر من الهدف وراء استخدام هذه التفاهمات لدى الطرف الإسرائيلي، حيث سعى يوسي بيلن إلى إقناع حزب العمل بتبني هذه التفاهمات كبرنامج انتخابي للحزب وطرحه لتصويت الناخب الإسرائيلي في الانتخابات التي جرت في أيار 1996. إلا أن شمعون بيرس رئيس الوزراء آنذاك رفض الاقتراح واعتبر أن الحديث عن حل للمرحلة النهائية ما زال مبكراً ورفض اتخاذ أي خطوات سياسية لاعتبارات تتعلق بالانتخابات بما فيها تنفيذ الانسحاب من مدينة الخليل وفق الاتفاقيات الموقعة.

الجانب الفلسطيني نفى وجود مثل هذه التفاهمات وقلل من أهمية ما نشر باعتبار أن هناك عدة مسارات أكاديمية للحوار مع الطرف الإسرائيلي إلا أنها لا تعكس موقف رسمي ولا تمثله. خسارة "بيريس" للانتخابات وفوز "نتنياهو" ومحاولة "يوسي بيلين" ترويج إنجاز لصالح إسرائيل من خلال طرح مقولة "أبو ديس عاصمة فلسطين" أنهى فعلياً هذه التفاهمات ودفنها، رغم أن هذه التفاهمات استخدمت لاحقاً كجزء من الحوار الفلسطيني-الإسرائيلي غير رسمي، حيث تبادل الطرفان المواقف والآراء والاقتراحات حول مستقبل القدس وفق الخطوط العريضة التي تم التوصل إليها في السويد.

القدس وقمة كامب دافيد:

لقد طُرح موضوع مستقبل القدس لأول مرة بصورة شمولية في مفاوضات "كامب ديفيد"، وقد حرص الجانب الفلسطيني في كل الجولات التفاوضية التي سبقت قمة كامب ديفيد على طرح مسألة القدس على جدول المفاوضات. الجانب الإسرائيلي و ضمن استعداداته لمباحثات كامب دافيد حرص على عدم قيام أي جهة رسمية بالقيام بالتحضيرات للمفاوضات حول مستقبل القدس أو حتى مجرد التطرق للموضوع على المستوى الإعلامي.(Klein 2001, 86)

قمة كامب ديفيد تحولت إلى قمة القدس، فقد سيطر موضوع القدس على جدول المباحثات، ويمكن القول أن فشل القمة جاء بسبب إصرار الجانب الإسرائيلي على فرض سيادته على الحرم القدسي الشريف. وتأمين ما تسمى بالقدس الكبرى التي تشملها "معاليه ادوميم" كما جاءت في دراسة البدائل التي قدمت من **معهد القدس لدراسات إسرائيل**، الذي استخدم الوفد الإسرائيلي المفاوض دراساته وأوراقه التي أعدّها عن مستقبل القدس في مباحثات كامب دافيد.

الموقف الإسرائيلي في مباحثات كامب ديفيد، تمحور حول حق اليهود بالسيادة على الحرم وارتباطهم التاريخي والرمزي بالمكان الذي يطلقون عليه "جبل الهيكل"، وقدّم الطرف الإسرائيلي اقتراحاً؛ بإعطاء الفلسطينيين حق إدارة الحرم القدسي الشريف، وتأمين معبر امن إلى

الحرم الشريف من المناطق المحيطة بالقدس. وفي مرحلة متأخرة من المباحثات اقترح الطرف الأمريكي صيغة لجسر الهوة بين الطرفين من خلال طرح فكرة السيادة لإسرائيل بينما تمنح الأمم المتحدة والأعضاء الراعين الخمس بالإضافة إلى المغرب (رئيس لجنة القدس في منظمة المؤتمر الإسلامي) للجانب الفلسطيني حق "الوصاية" على الحرم القدسي، وفي مرحلة متقدمة طرح الإسرائيليون مواقف مثل السيادة على كل ما هو فوق الأرض للفلسطينيين. والسيادة على كل ما هو تحت الأرض للإسرائيليين، وفكرة إسرائيلية أخرى طرحت لاحقا مفادها؛ تقسيم السيادة إلى نوعين "وصاية سيادية" تمنح للفلسطينيين في حين تمارس إسرائيل "السيادة المتبقية"، وقد طرحت أفكار إسرائيلية تطالب بالسماح لليهود بالصلاة في الحرم الشريف وإقامة كنيس يهودي، وقد دعم الطرف الأمريكي هذه المقترحات وفعلياً جاءت المقترحات الأمريكية "التوفيقيّة" لخدمة هدف أساسي ووحيد وهو حق اليهود بالسيادة والارتباط بالمكان بما فيه الصلاة، وإعطاء الطرف الفلسطيني حق إدارة المكان وفق ما هو قائم عليه الحال اليوم.

الاقتراح الإسرائيلي حول السيادة على المناطق والأحياء الفلسطينية تطور خلال أعمال القمة فبداية طرح الطرف الإسرائيلي فكرة ضم الأحياء الفلسطينية شمالي القدس (شعفاط، بيت حنينا ، وكفر عقب) إلى السيادة الفلسطينية، في حين تمنح الأحياء الداخلية القريبة من البلدة القديمة "حكم ذاتي إداري" وتبقى السيادة لإسرائيل

كان الموقف الإسرائيلي من البلدة القديمة، يقوم على أساس أن تكون السيادة لإسرائيل داخل الأسوار وفي محيط البلدة القديمة أو ما يطلق عليه الإسرائيليون "الحوض المقدس" (الذي يضم بالأساس أجزاء من سلوان والتي يطلقون عليها مدينة داوود والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون ورأس العامود). ويشمل الموقف الإسرائيلي إعطاء حقوق إدارة بلدية للفلسطينيين للحي الإسلامي والمسيحي، في حين تكون الإدارة البلدية والإدارية للحي اليهودي والارمني لإسرائيل، واقترح أيضا بأن يكون في الحرم مقر رئاسي فلسطيني، وكان هذا الطرح في مرحلة متأخرة من المفاوضات بعد رفض الطرف الفلسطيني فكرة أبو ديس كمقر للحكومة الفلسطينية والتي شطبت من أوراق المواقف التي أعدها الأمريكان.

محصلة الموقف الفلسطيني حول المقترحات الإسرائيلية كان رفضها، خاصة وأنها ستؤدي إلى حرب دينية بين إسرائيل والعالم الإسلامي، ويصف أكرم هنية في كتابه الموقف الإسرائيلي من القدس:
"استعار باراك ووزراؤه وأعضاء وفده قبعات أشد الجماعات اليهودية المتدينة تطرفاً وجاؤوا إلى القمة... فجأة أصبح العلمانيون يتحدثون بلغة المتدينين المتشددين الذين لا يوافق حاخامات إسرائيل على أرائهم وفجأة أصبحت مسألة السماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي الشريف، مطلباً إسرائيليا أساسيا كما أن فرض السيادة الإسرائيلية على الحرم هو من المسلمات التي لا يمكن الجدل حولها". (هنية، 2000)

المطلب الفلسطيني حول القدس تمحور حول المطالبة بالسيادة الفلسطينية على كل القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية وبحدود الرابع من حزيران 1967 وأن تكون السيادة على الحائط الغربي والحي اليهودي للفلسطينيين (الموقف الفلسطيني هو أن الجدار الغربي للمسجد الأقصى وهو حائط البراق مكان مقدس للمسلمين ووقف إسلامي وهذا ما أقرت به لجنة تقصي الحقائق البريطانية عام 1929. ومن منطلق الاحترام للديانة اليهودية أبدى الطرف الفلسطيني استعدادا بمنح اليهود الحق بالصلاة في المكان على أن تكون السيادة للدولة الفلسطينية). وبالنسبة للمستوطنات التي بنتها إسرائيل في القدس الشرقية طالب الطرف الفلسطيني أن تكون هذه المستوطنات جزءاً من عملية تبادل الأراضي بين الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل، وقد اقترح الطرف الفلسطيني أن تكون القدس مدينة مفتوحة وتقوم علاقة تعاون بين البلدية الفلسطينية والبلدية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالخدمات والبنية التحتية. بالنسبة لمسألة تبادل الاراضي فقد طرحت كجزء من تسوية شاملة؛ آخذة بعين الاعتبار مسألة المساحة بأنها لا يمكن ان تكون بنسبة متساوية 1:1 ، بل يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار اهمية موقع الأرض ودوره في تعزيز القدرة وتمكين الشعب الفلسطيني من اقامة دولته.

الرد الفلسطيني حول المقترحات الإسرائيلية حول القدس والتي حملها الطرف الأمريكي كاقتراحات و"حلول توفيقيه" يمكن تلخيصه وفق كتاب أكرم هنيه(هنية،2000، ص 56-58) بالتالي:

1. **الأحقية التاريخية والشرعية الدولية:**

الموقف الفلسطيني تمحور حول الأحقية التاريخية في القدس والحرم الشريف، ففي اقتباس عن لقاء للرئيس عرفات في أحد جلسات المفاوضات مع الطرف الأمريكي ذكر أكرم هنية عن عرفات قائلاً " وكثيراً ما كان ينطلق في شرح مستفيض لمحادثة الأمريكيين في دروس في الدين والتاريخ عن الحرم القدسي، نافياً الادعاءات الإسرائيلية عن وجود الهيكل تحته، متسائلاً:- بعد احتلال القدس العام 1967 قام موشي ديان الذي يعتبره الإسرائيليون بطلاً بمنع اليهود من الصلاة في الحرم فلماذا يطالبون بها الآن".

وقد أصرالجانب الفلسطيني على أن القدس هي المدينة المقدسة المتمثلة بالبلدة القديمة وبواباتها والمصرارة والشيخ جراح وشارع صلاح الدين والصوانة ووادي الجوز والطور وسلوان ورأس العامود، وان قرارات الشرعية الدولية تنطبق على هذه المناطق كما تنطبق على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

2. العمق العربي والإسلامي والمسيحي:

الموقف الفلسطيني أن الطرح الإسرائيلي حول البلدة القديمة والحرم القدسي له مخاطر استراتيجية، ويهدد باندلاع صراع ديني، وان القدس ليست مدينة فلسطينية فقط بل إنها مدينة عربية وإسلامية ومسيحية، وقد جاء على لسان عرفات في المباحثات انه لا يستطيع تقديم أي تنازل سياسي باسم العالم الإسلامي والمسيحي، وانه إذا فعل ذلك سيكون خائناً وعلى الرئيس الأمريكي حضور جنازته إذا قام بذلك.

يمكن القول أن قمة كامب ديفيد قد فشلت بسبب الإصرار الإسرائيلي على فرض سيادة إسرائيل على الحرم القدسي؛ وهو ما اعتبره "ايهود براك" رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، أكبر إنجاز تاريخي يمكن تحقيقه للشعب اليهودي لما للمكان من أهمية ورمزية كبيرة حسب الادعاء الإسرائيلي. وقد أراد "براك" إبراز موضوع السيادة الإسرائيلية على الحرم وموضوع حقهم بالصلاة في المكان "وإجبار" الطرف الفلسطيني على الاعتراف بالصلة والحقوق التاريخية والرمزية والدينية بالمكان، كوسيلة "لتسهيل" عملية التنازل عن الأحياء الفلسطينية في القدس و"استبعاد" تهمة أن"براك" سيعمل على تقسيم القدس وكانت هذه التهمة وراء فشل "شمعون بيرس" في انتخابات عام 1996 بعد اغتيال اسحق رابين. في المقابل اعتبر الجانب الفلسطيني أن هذا الإصرار الإسرائيلي على مطلب السيادة على الحرم الشريف هو السبب وراء فشل قمة كامب ديفيد وإفشال جهود التسوية. فالسيادة الفلسطينية على الحرم الشريف ودخول الرئيس الفلسطيني كفاتح وهذه هي الصورة التي بدأت تأخذ ملامحها قبل القمة هي ركيزة أساسية ليس لإقناع الفلسطينيين بالتسوية وإنما لإقناع كل العرب والمسلمين.(روبنشتاين، 2003، ص 55-57).

أدى انهيار قمة كامب ديفيد، و"الزيارة" الاستفزازية التي قام بها "شارون" زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك للحرم الشريف بتاريخ 28-9-2000، إلى اندلاع مواجهات فلسطينية إسرائيلية عنيفة، والتي سميت فيما بعد بانتفاضة الأقصى أو الانتفاضة الثانية. حيث أن موضوع القدس ومحاولات إسرائيل للسيطرة على الحرم واثبات أنها صاحبة السيادة على المكان من خلال زيارة "شارون" الاستفزازية بعلم الشرطة الإسرائيلية وموافقة "ايهود براك" على هذا الدخول الاستفزاري لساحات الحرم الشريف؛ أثارت الشارع الفلسطيني وأدت إلى اندلاع المواجهات؛ نتيجة لرفض الطرف الفلسطيني الذي لم يقبل بالطروحات الإسرائيلية حول القدس.

3. مقترحات كلينتون: إشكاليات وعقبات

بعد فشل قمة كامب دافيد في التوصل إلى صيغة حل تقدم الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" بمقترحات في ديسمبر 2000، لجسر الهوة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، هذه المقترحات او المعايير تضمنت أفكاراً لحل قضية القدس تقوم على أساس أن "كل ما

هو عربي للفلسطينيين، وأن كل ما هو يهودي للإسرائيليين". وقد نصّت "مقترحات كلينتون"-فيما يتعلّق بقضية القدس-على:

- المبدأ العام أن المناطق العربية تكون فلسطينية، المناطق اليهودية إسرائيلية، وينطبق ذلك على البلدة القديمة.
- يوعز الرئيس للأطراف لتحضير خارطة تضمن الحد الأقصى من التواصل الجغرافي للطرفين.
- الحرم الشريف/جبل الهيكل – الفجوة (بين الطرفين) لا تتعلق بالإدارة الفعلية، وإنما بضمان الرموز السيادية وإيجاد طريق تضمن احترام المعتقدات الدينية للطرفين.
- الرئيس على علم بأن الأطراف قد ناقشوا طرق حلول عديدة. بود الرئيس اقتراح صيغتين إضافيتين تضمن سيطرة فلسطينية فعالة على الحرم، وفي نفس الوقت تحترم معتقدات الشعب اليهودي. في كلتا الصياغتين قوة دولية تحقق الثقة المتبادلة:

1) سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على:
   أ. الحائط الغربي والمنطقة المقدسة لليهودية والتي يشكل الحائط جزءاً منها.
   ب. الحائط الغربي و"قدس الأقداس" والتي يشكل الحائط جزءاً منها . تعطى ضمانات واضحة من كلا الطرفين بعدم الحفر من تحت الحرم أو من خلف الحائط.
2) سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي، وسيادة وظائفية مشتركة للحفر من تحت الحرم أو من خلف الحائط. كل عملية حفر تستلزم موافقة متبادلة قبل بدئها.

(المصدر: موقع الانترنت لمجلة Newsweek بتاريخ 2000 / 9 / 16)

اعتَبَرت مقترحات كلينتون، الواقع الفيزيائي المفروض نتيجة 33 سنة من الاحتلال، أساساً للتوصل إلى صيغة للحل. الأمر الذي يعني قبول الواقع المفروض من قبل إسرائيل، سواء الضم الإداري ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات؛ دون أي اعتبار لتأثير ذلك على الحيز الفلسطيني ووظائفه. حيث أن سياسة إسرائيل التخطيطية كانت مبنية على أساس تحقيق السيطرة على الأرض والتفوق الديمغرافي ومنع التطور الفلسطيني.

النقاط التالية توضح الاشكاليات المتعلقة بتطبيق مقترحات كلينتون:-

1- إشكاليات الأسس الجيو-ديمغرافية:

تستند معايير كلينتون حول القدس على مبدأ عام يعتمد سياسة الأمر الواقع المتمثلة بالوجود الديمغرافي/الجغرافي (الجيو-ديمغرافي) الحالي كأساس للتوصل إلى حل سياسي (جيوسياسي). هذا المبدأ والتواصل الجغرافي -المقترح إعداد خارطة حوله- يتجاهل وظائف الحيّز الحضري (urban spatial functional) ويتعامل مع الأحياء بمعزل عن هذه الوظائف وعلاقتها مع الحيز الطبيعي المحيط. فالوظائف التي تقوم بها الأحياء الفلسطينية، قائمة على أساس مركزية القدس وكونها عاصمة الشعب الفلسطيني (تضم أكبر المؤسسات التعليمية، الصحية، الاقتصادية، الثقافية...الخ) وعاصمة دولته المستقبلية. أما المستوطنات الإسرائيلية فهي قائمة لاعتبارات السيطرة، وإضعاف وتقطيع الوجود الفلسطيني وضمان اتصال مع غور الأردن (محور اللطرون، جفعات زئيف، معاليه أدوميم) ولاعتبارات أمنية إقليمية وفق الادعاء الإسرائيلي، ولا تلعب هذه المستوطنات دوراً في مركزية القدس الغربية كعاصمة ومركز لدولة إسرائيل؛ بل يمكن القول أنها مجرد "قلاع ديمغرافية" محيطة بالمدينة.
الاعتبارات الجيو– ديمغرافية، كانت الأساس في تحديد حدود ضم إسرائيل للقدس الشرقية وتنفيذ سياساتها التخطيطية خلال 38 عاماً من الاحتلال (المعادلة الديمغرافية التي تضمن السيطرة الجغرافية والتفوق العددي اليهودي). هذه الاعتبارات كانت وما زالت السبب في منع التطور والتوسع الفلسطيني ودفعه خارج الحدود البلدية (كان ذلك سبباً في إنشاء وتطور أحياء مثل: الرام/الضاحية، بير نبالا، العيزرية، الزعيم) الأمر الذي سينعكس سلبا على حاجة المدينة إلى توفير مقومات لقيامها بدور العاصمة. فمعايير كلينتون لم تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسساتية، والتخطيطية، والإدارية، والبنيوية والبيئية لتقسيم الأحياء.

النقاط التالية تبيّن إشكالية الأسس الجيو– ديمغرافية لمعايير كلينتون:-

- لم تُحَدد حدود المخططات الهيكلية للمستوطنات اليهودية على أسس احتياجات التطور والتوسع المستقبلي؛ بل حُددت وفق اعتبارات سياسية تفرض السيطرة وتقوض التمدد والتطور الفلسطيني. وينطبق ذلك على المستوطنات الواقعة ضمن حدود بلدية القدس الإسرائيلية والمستوطنات المحيطة بالقدس ضمن تعريف المتروبولين الإسرائيلي والمبنية على أراض فلسطينية محتلة ضمن محافظات القدس و رام الله وبيت لحم.
- المخططات الهيكلية للأحياء الفلسطينية والتي تم إقرار معظمها فقط في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حدودها لا تتعدى المناطق المبنية ولا تتضمن أراضي للتطوير والبناء المستقبلي (لسد النقص والفجوة التي نشأت نتيجة سياسة

الاحتلال، بالتضييق والحد من إمكانيات التطوير الفلسطيني؛ كما لا تأخذ هذه المخططات بالحسبان الاحتياجات المستقبلية نتيجة الزيادة الطبيعية). معظم الأراضي القابلة للتطوير والبناء حول الاحياء والقرى الفلسطينية تم الإعلان عنها: كمناطق مفتوحة خضراء (open space areas)، غير قابلة للتخطيط في الحالة الفلسطينية ووضعت حسب المخططات والسياسات الإسرائيلية كاحتياطي للبناء الاستيطاني اليهودي كما حدث في جبل أبو غنيم "هار حوماة" و"ريخس شعفاط" "رمات شلومو". في المقابل فان الأراضي المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية تعتبر مناطق غير مخططة؛ الأمر الذي يعني أنه سيتم تخطيطها وتطويرها لصالح اليهود. وتبلغ القدرة الاستيعابية الافتراضية للبناء (وفق اعتبار الكثافة المتوسطة) على الأراضي الخضراء 20000 وحدة سكنية، مع حساب الحاجة إلى تخصيص 40% (وفق قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي) من هذه الأراضي تخصص لمنشآت ومؤسسات ومرافق عامة (مدارس، حدائق، ملاعب، نوادي ومراكز شباب...الخ). إذا ما تم إضافة الوحدات التي يمكن البناء عليها ضمن المخطط الهيكلي وعددها الإجمالي 5000 وحدة، فإن كامل احتياط الأراضي التي يمكن تخصيصها للبناء الفلسطيني (في حالة استعادتها) بما فيها الأراضي الخضراء (باستثناء أراضي المستوطنات) لا تفي إلا لاحتياجات الزيادة الطبيعية لسكان القدس الحاليين (فقط أصحاب بطاقة الهوية الشخصية الخاصة بالقدس) فبحلول العام 2010 سيصل عدد الفلسطينيين في المدينة 270 ألف نسمة، وهم بحاجة لبناء 25000 وحدة سكنية، الأمر الذي يعني أن العاصمة الفلسطينية لا تستطيع استيعاب سكان جدد مهاجرين سيأتون للسكن في العاصمة الفلسطينية المستقبلية، حيث لا توجد طاقة استيعابية ضمن المعطيات التي أشرنا إليها.

- القدس تشكل محور اقتصادي هام للضفة الغربية فهي تشكّل/شكّلت (بسبب سياسة الإغلاق وبناء الجدار وحصر التطور الفلسطيني) 25% من الاقتصاد الفلسطيني. خطة كلينتون في التقسيم الجيو–ديمغرافي لم تأخذ بعين الاعتبار محاور التنمية الاقتصادية واتجاهات تطورها مستقبلا. فالمحور الاقتصادي شمال جنوب (على طول الشارع الرئيسي رام الله – القدس) يقطع في مفترق التلة الفرنسية – معاليه أدوميم أو ما يمكن الإطلاق عليه "عنق الزجاجة"، حيث يقطع هذا الشارع التواصل الفلسطيني. محور آخر هو شرق غرب (على محور الرام – بيرنبالا – الجديرة – الجيب – بيت اجزا – بدّو) الذي تقطعه مستوطنات "جفعات زئيف" و"جبعون"، ويعزله الجدار عن الشارع الرئيسي الذي تحول إلى مسار للجدار في منتصف الشارع. محور آخر يمتد من الشرق إلى الغرب هو محور العيزرية – أبو ديس – راس العامود والذي قد يعيقه الادعاء الإسرائيلي بالاحتفاظ بمستوطنة راس العامود وفرض السيادة الإسرائيلية على المقبرة اليهودية في جبل الزيتون وربطها بالحي اليهودي. ومع بداية بناء جدار الضم والعزل في العام 2002 وعزل هذه المناطق عن القدس؛ فقدت هذه المحاور أهميتها وتراجعت الحركة

الاقتصادية فيها إلى حد يهدد بقاءها كمناطق ذات محور تنموي، يدعم ويساند اقتصاد المدينة، حيث ستتحول هذه المناطق ضمن مخطط الجدار إلى مناطق معزولة (انظر خارطة 1).

- المستوطنات إلى الشرق من القدس ومخططات توسيعها وربطها بحدود بلدية القدس، خاصة معاليه أدوميم والمستوطنات الواقعة على الطريق الموصل إلى أريحا، لا تشكّل فقط معيقاً للتطور والتنقل الفلسطيني، بل ان كثافة بنائها تشكّل خطورة بيئية؛ فالطبيعة الطبوغرافية لهذه المنطقة فريدة من الناحية البيئية وينبغي الحفاظ عليها كمحميات طبيعية، حيث لا توجد مثل هذه المنطقة في العالم. ففي مسافة لا تزيد عن 30 كم، يمكن الانتقال من ارتفاع 800 متر فوق سطح البحر إلى 400 متر تحت سطح البحر (انخفاض قدره – 1200 متر) والانتقال من مناخ جبلي معتدل إلى مناخ صحراوي جاف.

2- إشكالية تعريف حدود القدس:

لم تتعامل مقترحات كلينتون مع تعريف متفق عليه لحدود القدس، وهذا شرط أساسي قبل الدخول في أي عملية تفاوضية. والسؤال الذي يطرح نفسه؛ عن أي قدس نتحدث؟ هل القدس هي حدود البلدة القديمة ومحيطها القريب؟ أم حدود قرار الأمم المتحدة رقم 181؟ أم حدود أمانة القدس قبل 1967؟ أم حدود المجالس القروية أو أرض القرية التي ضمتها إسرائيل إلى بلدية القدس عام 1967؟ أم حدود خطة كاندل (1964 التي لم تنفذ بسبب الاحتلال)؟.

يبدو أن مقترحات كلينتون تعاملت مع واقع الحدود الذي فرضته إسرائيل نتيجة ضمها للقدس الشرقية(حدود بلدية القدس الإدارية الحالية حسب التعريف الإسرائيلي). كما أن هذه المعايير تفتح الباب على مصراعيه أمام ادعاء إسرائيلي لتطبيق هذه المعايير في المحيط الفلسطيني للقدس، خاصة مستوطنات "معاليه أدوميم" (بلدية عدد سكانها حسب معطيات نهاية العام 2013 37,100 نسمة)، "جبعات زئيف" (مجلس محلي عدد سكانها 14,300 نسمة) و"بيتار عليت" (أعلنت البلديه في نهاية العام 2001 ان عدد سكانها 44,900 نسمة من اليهود المتشددين – الحرديم).

3- إشكاليات ملكية الأراضي:

معايير كلينتون تخلق إشكالية بسبب عدم أخذها بعين الاعتبار لواقع الملكية على الأرض للأسباب التالية:

أ- معظم الأراضي في القدس الشرقية لم تمر بعملية تسوية نهائية (تسجيل طابو).

ب- معظم الأراضي الفلسطينية تم مصادرتها لبناء مستوطنات وتستخدم المناطق الخضراء كاحتياطي لبناء المزيد من المستوطنات.

ج- أراضي الموات، المتروك والأميرية (الأراضي العامة) وضعتها إسرائيل تحت سيطرتها لتكون حيزاً عاماً يستفاد منه لتوسع اليهود، وفي المقابل حرمان الفلسطينيين من هذا الحق. (معظم هذه الأراضي تقع على سفوح الجبال وقممها)

د- أن معايير كلينتون لا يمكن أن تطبق على أراضي المستوطنات الإسرائيلية حيث أن معظم الملكيات هي ملكيات فلسطينية خاصة، وأي اتفاق يجب أن يمنح أصحاب الأرض حق الادعاء باسترجاع أملاكهم الخاصة.

ه- وعليه فان مستقبل الأراضي العامة الحكومية منوط بطبيعة الاتفاقية التي سيتم التوصل اليها بالنسبة لكل منطقة وكيفية تحديد عملية تبادل/مقايضة الأراضي الحكومية بين الدولة الفلسطينية و إسرائيل.

4- تغليب القضايا الدينية:

كما ذكرنا سابقا فإن مقترحات كلينتون تستند إلى مبدأ عام، يقوم على أساس أن يتم توزيع المناطق بناء على الواقع الديمغرافي – الجغرافي الحالي، دون اعتبار لكل ما هو مرتبط بالقضايا الوظائفية الحضرية واحتمالات التوسع المستقبلي. هذا المبدأ العام تجاهل المعاني والأبعاد لكيفية التطبيق، وبدل ذلك ركز على قضية مهمة لا ينبغي أن تكون - رغم أهميتها- محور التعامل مع قضية القدس؛ ألا وهي قضية الحرم الشريف والسيادة عليه، فمعايير كلينتون تعطي القضايا الدينية أهمية كبرى، رغم أن حلها يجب أن يستند إلى واقع تعزز وتعمق على مدى سنوات عديدة أي الستاتيكو(Status quo)، وهو واقع أن الحرم الشريف موجود تحت السيطرة والإدارة الفلسطينية، وأن حائط المبكى موجود تحت السيطرة والإدارة الإسرائيلية الكاملة.

إن البديل المعاكس لتغليب القضايا الدينية (وفق معايير كلينتون) هو اعتبار الأماكن المقدسة كمناطق خارج نطاق سيادة اي من الطرفين ولا ينطبق عليها مبدأ السيادة لأي طرف (Extra territorial)، فالسيادة هي مصطلح سياسي حديث له معاني جيوسياسية علمانية بالأساس خاصة بعد تبلور مفهوم الدولة القطرية الحديثة.

5- إشكاليات المستوطنات الإسرائيلية:

تساوي مقترحات كلينتون بين واقع قصري مفروض نتيجة الاحتلال (الواقع الفلسطيني)، و واقع توزيع وانتشار سكاني "طفري" أوجدته الحكومة الإسرائيلية في المستوطنات الإسرائيلية، سواء داخل حدود البلدية الحالية أو في محيطها. فعملية الاستيطان الإسرائيلي جرت وفق محفزات وتسهيلات قدمتها الحكومة الإسرائيلية، حيث تم تعريف هذه المستوطنات كمناطق "أولوية وطنية" (وفق خارطة ليبرمان مدير عام مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو في نيسان 1998 والتي وضعت كل المستوطنات ضمن مناطق "أولوية وطنية" ولا تختلف هذه

الخارطة عن الخارطة السابقة من عام 1992 أثناء فترة رابين. براك وشارون تبنيا خارطة ليبرمان بحذافيرها). مناطق "الأولوية الوطنية" تُمنح: تسهيلات ضريبية (خصم بمعدل 7%)؛ هبات غير مستردة وقروض بشروط سهلة لشراء الشقق السكنية؛ وتوفير العديد من الخدمات المجانية (مثل إعفاء من رسوم التعليم وتوفير المواصلات للطلاب مجانا بالإضافة إلى منح خصم بمعدل 69% عند شراء قسيمة أرض(الملكية تعود للدولة بعد 99 سنة). أما بالنسبة للمناطق الصناعية التابعة للمستوطنات فإنها ُتعطى منحاً غير مستردة وتسهيلات ضريبية تصل إلى حوالي 60% من تكلفة المشروع الصناعي.

خلقت إسرائيل واقعاً قانونياً في المستوطنات يمكن تسميته بـ"ضم فعلي"، فعمليا لا يوجد فرق بين الوضع القانوني للمستوطنات داخل حدود بلدية القدس والمستوطنات في الضفة الغربية.
فبعد الاحتلال مباشرة (تموز 1967) تم إخضاع المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية إلى القانون الجنائي الإسرائيلي (ليس إلى القانون الأردني والأوامر العسكرية الإسرائيلية المطبقة فقط على الفلسطينيين). وفي العام 1988 أقرت الكنيست تطبيق قانون الحكم المحلي على المستوطنات وشملها في قانون "المجالس المحلية ومواطني إسرائيل". وفي العام 1996 انتقلت المسؤولية على المستوطنات من وحدة "البلدات الإسرائيلية" في الإدارة المدنية إلى وزارة الداخلية ومنحت المستوطنات مكانة مماثلة لألوية إسرائيل المختلفة.

المستوطنات الإسرائيلية أدت إلى:

1. خلق نموذج إسكاني كولونيالي غريب - من حيث الكثافة، الارتفاع، وطريقة البناء، والمشهد طبيعي- في محيط فلسطيني تطور بشكل عضوي متجانس مع حيزه الطبيعي.
2. تقطيع وشرذمة التواصل والتكامل الفلسطيني.
3. تخصيص احتياطي أراضي التطوير الفلسطيني لصالح إسرائيل.
4. مصادرة أراض خاصة، واستخدام أراض عامة لصالح مجموعة عرقية/قومية واحدة على حساب الأخرى.
5. استثمار حكومي إسرائيلي كبير لتشجيع الاستيطان، ويفوق هذا بكثير حجم الاستثمار في مناطق سيادية إسرائيلية (داخل الخط الأخضر).

وبالإضافة إلى سياسة الأمر الواقع الجغرافية والقانونية التي فرضتها إسرائيل ببناء المستوطنات، إلا أنها تحاول أن تبرر وجود المستوطنات على أساس أن ميثاق جنيف الرابع، يمنع نقل مواطنين إلى الدولة المحتلة حيث يتم انتقال المستوطنين الإسرائيليين بشكل فردي وبناء على رغبة ذاتية (ليس نقلاً بالقوة) لذلك لا ينطبق هذا الميثاق على إسرائيل! غير أن التسهيلات والامتيازات التي تقدمها إسرائيل تشكل محور تشجيع الاستيطان وذلك من خلال ميزانيات الحكم المحلي العادية، كذلك الميزانيات والمنح الخاصة ضمن قانون مناطق الأولويات الوطنية التي تشارك في دعمها 6 وزارات وهي الإسكان والبناء، بما في ذلك دائرة أراضي إسرائيل؛ التعليم والثقافة؛ الصناعة والتجارة؛ العمل والرفاه الاجتماعي؛ وزارة الدفاع؛ ووزارة المالية. ذراع

آخر تستخدمه الحكومة لتشجيع الاستيطان هو شعبة الاستيطان للهستدروت الصهيونية العالمية، التي تعمل منذ العام 1967 على تشجيع الاستيطان في الاراضي المحتلة، بما في ذلك القدس اضافة إلى عملها داخل إسرائيل.

6- شبكة الطرق:

شبكة الطرق الحالية، الشريانية والخدماتية، التي تحيط بالقدس والتي بداخلها، جاءت لخدمة الاستيطان الإسرائيلي وتوسيعه وتثبيت سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية. مع العلم انه تم تسير القطار الخفيف الذي يربط المستوطنات في القدس الشرقية مع القدس الغربية حيث يسمح من خلاله بالوصول الى وسط المدينه وايضا شارع يافا الذي يعد محوراً مركزياً في وسط المدينة. شبكة الطرق الحالية من ناحية وظائفية وهندسية لا تخدم الأحياء الفلسطينية بشكل كبير، ولذلك فإنها لا تشكل طرقاً نافذةً، وُتشرذِم الوجود الفلسطيني. وان بقاءها على ما هي عليه يتطلب خلق شبكة طرق فلسطينية موازية للطرق الاستيطانية؛ الأمر الذي يشكل عبئاً اقتصادياً على الحيز الحضري ويخلق ازدواجيات في البنية التحتية وثنائيات خدماتية. كما أن لهذا الواقع أبعاداً سياسية وأمنية، تحول دون خلق استقرار أمني وتنموي داخل المدينة. كما ان شبكة الطرق المحيطة بالقدس والموصلة اليها من تل ابيب شكلت اساسا لوضع الجدار كما سنبين لاحقا. وأيضاً شبكة الطرق حول القدس اصبحت محدودة الاستعمال للفلسطينيين وموجهة لخدمة المستوطنات والمستوطنين.

7- التناقض مع فكرة المدينة المفتوحة:

شرذمة النسيج الحضري الفلسطيني في القدس يشكل عائقا أمام تطوير مبدأ المدينة المفتوحة، التي تقوم على مبدأ حدود سياسية سيادية نافذة وتوزيع مسؤوليات إدارية بلدية، تتيح التنقل من مكان إلى آخر. إن مقترحات كلينتون تتعامل مع القدس كأحياء سكنية فقط وأن بداخل هذه الأحياء فعاليات محدودة، ولا تتعامل مع القدس كمدينة مركزية وعاصمة تقوم بوظائف قطرية وعالمية بالاضافة إلى الوظائف المحلية. تقزيم المدينة إلى أحياء سكنية عرقية/قومية يشكل تناقضاً مع مبدأ تطوير القدس كمدينة مفتوحة مع سيادة واضحة ومتكاملة حيزيا و إداريا و وظائفيا على محيط المدينة.

كذلك فإن مفهوم طرح كلينتون، لا يأخذ بعين الاعتبار، ربط القدس مع مدينة بيت لحم جنوبا ومدينة رام الله شمالا لتشكّل مركزا حضريا (ميتروبولين) فلسطينيا يعزز قدرة الحياة للدولة الفلسطينية (**Viable State**). ولذلك فإن طرح مبدأ وفكرة حلول محدودة للقدس حسب التعريف الإسرائيلي يعزل القدس عن محيطها وظائفيا واقتصاديا، مما يضر بالفلسطينيين. إن مفهوم المدينة المفتوحة لا يعني أنه لا توجد حدود. بل هناك حدود وسيادة وصلاحيات وأجهزة

أمنية وإدارية، ولكنها غير مغلقة؛ بل تتيح الحركة بين أجزاء المدينة والتعاون الوظائفي والتكامل في البنية التحتية.

الطرح الفلسطيني حول مفهوم المدينة المفتوحة يدعو إلى أن تكون المدينة بكاملها مفتوحة (الشرقية والغربية) وتتم عملية فحص القادمين إليها على حدودها الخارجية (محيط المدينة) وليس وضع حواجز داخل المدينة كما جاء في الاقتراح الإسرائيلي (في كامب دافيد) الذي أراد ان تكون البلدة القديمة فقط هي المدينة المفتوحة ويتم التدقيق من دخول وخروج كل من يعبرالشارع رقم 1 (الفاصل بين القدس الشرقية والغربية).

إن واقع شبكة الطرق التي تربط المستوطنات اليهودية والمفهوم الإسرائيلي للمدينة المفتوحة، سيحوّل الأحياء العربية إلى كنتونات تخترقها شوارع سريعة تخصص بالأساس لليهود (بسبب سياسة الفصل العنصري) لتتشكل بذلك مدينة قائمة على أساس الغيتو اليهودي والجزر الفلسطينية. حيث يتوقع أن تصل عدد المعابر الحدودية الإسرائيلية (الحواجز) فيما لو تم تطبيق مقترحات كلينتون إلى 40 – 50 نقطة "حدودية" تفصل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية عن المستوطنات (داخل القدس الشرقية وفي محيطها)، بالإضافة إلى ما يزيد عن 10 معابر بين القدس الشرقية والغربية. إن تقسيم المدينة على أساس أحياء قومية معزولة عن بعضها، دون تواصل وتكامل (تواصل جغرافي/حيزي/وظائفي) تزيد من حالة شرذمة المدينة وتقسيمها، وكل ذلك يعود بضرر كبير على الطرفين ويحول دون استقرار سياسي وأمني في المدينة ينعكس على المستوى الإقليمي.

رئيس الوزراء الاسرائيلي "ايهود براك " اثناء مباحث كامب دافيد في شهر اذار 2000 اصدر تعليمات صارمة الى وفده المفاوض بعدم الخوض في قضية القدس والسعي الى تأجيل تناولها كموضوع تفاوضي الى ابعد حد ممكن. لذلك فان موضوع القدس لم يطرح بشكل جدي اثناء مباحثات كامب دافيد وتمسك الجانب الاسرائيلي بموقفه بان المدينه بشطريها الغربي والشرقي تخضع للسيادة الاسرائيليه الكاملة. وفي مرحلة متأخرة وافق الجانب الاسرائيلي على طرح الحكم الذاتي الوظائفي على الاحياء البعيدة عن محيط البلدة القديمة والأحياء القريبة منها ، وشمل الاقتراح أحياء بيت حنينا وشعفاط في الشمال وصور باهر في الجنوب .

الموقف الفلسطيني من القدس رفض التعريف الجديد للأحياء الخارجية وتقديمها كتنازل عن القدس، حيث تمسك الجانب الفلسطيني بالقدس ضمن حدود البلدية الاردنية والمحيط المباشر للبلدة القديمة، وان هذه الاحياء جميعها يجب ان تخضع للسيادة الفلسطينيه. وبخصوص المستوطنات فكان الموقف الفلسطيني يتراوح بين ابقائها تحت السيادة الفلسطينية بدون تفريغها من سكانها اليهود والقبول بضمها بشكل لا يؤثر على التواصل الفلسطيني وخاصة مع البلدة القديمة ، الطرف الفلسطيني وعلى ما يبدو تقبل اقتراح إخضاع الحي اليهودي وحائط المبكى الى السيادة الاسرائيلية ، ورفض الجانب الفلسطيني الاقتراح بان يكون الحي الارمني ايضاً خاضعا للسيادة الاسرائيلية لضمان الوصول الى الحي اليهودي من باب الخليل. وشمل المطلب الاسرائيلي ايضاً فرض السيادة على حي وادي حلوة او ما يعرف اسرائيلياً مدينة داود والمقابر

اليهودية التي تسيطر على منحدرات جبل الزيتون من الجهة الغربية والجنوبية. وبالنسبة للحرم القدسي الشريف فقد طالب الطرف الاسرائيلي بالاعتراف بالارتباط التاريخي بالمكان وحقهم بالوصول اليه وكذلك حقهم بالصلاة.

مؤتمر انابوليس

مؤتمر انابوليس نوفمبر 2007 الذي شارك فيه بالإضافة الى الجانب الفلسطيني والإسرائيلي والدول الغربية الاطراف العربية الراعية للعملية السلمية حيث هدف الاجتماع الى الاعلان عن استئناف المفاوضات السلمية بهدف التوصل الى حل دائم حتى نهاية العام 2008.
موضوع القدس طرح في اللقاءات الثنائية التي جمعت رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود المرت وطاقمه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وطاقمه المفاوض . في اللقاء الاخير ضمن سلسلة اللقاءات التي حث الجانب الامريكي على انعقادها بشكل منتظم والذي كان في منتصف شهر سبتمبر 2007 قدم اولمرت مقترح خطوط عريضة للحل النهائي تتضمن ترسيم حدود بين الدولتين. وفيما يتعلق بموضوع القدس قام الجانب الاسرائيلي بضم المستوطنات الاسرائيلية داخل حدود الضم وفي محيط القدس ضمن تعريف القدس الكبرى الى اسرائيل خلاف للموقف الفلسطيني الذي تحفظ على قبول وقائع جديدة فرضتها اسرائيل بعد انطلاق العملية السلمية. بخصوص البلدة القديمة والحوض المقدس وفق التعريف الاسرائيلي اقترح اولمرت اقامة نظام وصاية دولي يضم كل من : إسرائيل، فلسطين، الأردن، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة لإدارة هذه المنطقة دون البت في موضوع ألسيادة، وعليه يحق لكل طرف الابقاء على الادعاءات السيادية له على هذه المنطقة.
خارطة اولمرت اقترحت ضم 6.3% من مساحة الضفة الغربية الى اسرائيل وفي المقابل استبدالها بمساحة مساوية تقارب 5.6% من الضفة الغربية يتم ضمها الى الدولة الفلسطينية من اراضي واقعه في اسرائيل اليوم.
الجانب الفلسطيني تحفظ على المقترحات الاسرائيلية واعتبرها متناقضة مع اسس العملية السلمية وتشكل معيق لاقامة دولة فلسطينية مستقلة تحظى بتواصل سيادي خاصة ان مستوطنات معاليه ادوميم، جفعات زأيف وجبل ابو غنيم تقطع اواصل الدولة الفلسطينية وتواصلها الجغرافي وتسيطر على الموارد المائية الهامة.
المقترح الفلسطيني والذي لم يتم طرحه رسمياً في المفاوضات اراد تقليص الضم و تبادل الاراضي الى نسبة لا تتعدى عن 2% من مساحة الضفة الغربية ، ورفض انتزاع اجزاء من احياء سلوان والطور (جبل الزيتون)، لتكون تحت النظام الدولي الخاص واعتبر ان الضم للمستوطنات في القدس الشرقية يجب ان يعوض بأراضي مساوية للمساحة والقيمة في منطقة القدس الغربية وليس مناطق اخرى.

مباحثات طابا 2001

يبدو أن مقترحات كلينتون قد حظيت بموافقة الطرفين في مباحثات طابا (يناير2001)، والتي جرت بهدف التوصل إلى اتفاقية إطار حول قضايا الحل النهائي، بما فيها قضية القدس. وقد حظي المبدأ العام حول السيادة على الأحياء بما في ذلك البلدة القديمة على قبول الطرفين، إلا أن الجانب الفلسطيني رفض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات خارج حدود بلدية القدس الحالية، مثل "معاليه أدوميم" و"جفعات زئيف"، وأقر بوجود المستوطنات التي بنيت داخل حدود بلدية الضم وسيطرة إسرائيل عليها، باستثناء مستوطنة "هار حوماه" (جبل أبو غنيم) والبؤرة الاستيطانية في حي رأس العامود.

اتفق الطرفان في طابا على أن موضوع الحرم الشريف سيؤجل، واقترح الاتفاق على مرحلة انتقالية لثلاث سنوات، تعطي الفلسطينيين حق الوصاية، دون البت في قضية السيادة. لم يتفق الطرفان على مقترحات كلينتون بخصوص الحرم الشريف.

وقد وافق الطرف الإسرائيلي على أن تكون القدس (Al-Quds) عاصمة الدولة الفلسطينية ويروشلايم (Yerushalaim) عاصمة دولة إسرائيل. في حين أبدى الجانب الفلسطيني تحفظاً، حيث اعتبر أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية. وقد فضّل الطرفان فكرة المدينة المفتوحة رغم عدم اتفاقهما على حدود المدينة المفتوحة، حيث اقترح الطرف الإسرائيلي أن تكون البلدة القديمة و"الحوض المقدس التاريخي" (Holly /Basin Historical) هي فقط المدينة المفتوحة، في حين اقترح الجانب الفلسطيني أن تكون كل القدس بشطريها الغربي والشرقي مدينة مفتوحة، بينما اقترح الطرف الإسرائيلي إقامة نظام حدود مرن (soft border region) وعلاقة تعاون على المستوى البلدي والخدمات.

المقترحات غير الرسمية التي أثيرت في مباحثات طابا، جاءت ضمن عملية مارثونية للخروج "بنتائج ايجابية" قبل موعد الانتخابات الإسرائيلية؛ لمساعدة "براك" على الفوز في الانتخابات. وقد كانت تصريحات الطرفين متفائلة وايجابية، وتمّت الدعوة إلى استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في طابا. إلا أن الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 2001/2/6، جاءت بـ"أرييل شارون" رئيساً للحكومة، منهيةً بذلك مرحلة سعى فيها الطرفان إلى التوصل إلى حل نهائي حول مجمل القضايا؛ لتبدأ حقبة أخرى من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والمواجهات الدامية.

اثناء مباحثات طابا ووفق الورقة الاوروبية غير الرسمية التي سميت Non Paper والمعروفة ايضاً باسم وثيقة مورتينوس المبعوث الاوروبي الخاص لعملية السلام فأن نقاط الاتفاق والاختلاف تم تدوينها بالنسبة للقدس الشرقية حيث وافق الطرفان على مقترحات كلينتون وفرض السيادة الفلسطينية على الاحياء العربية والسيادة الاسرائيلية على الاحياء اليهودية ، حيث استثنى الموقف الفلسطيني من هذا الضم مستوطنة هارحوماه (هار شموئيل) كونها بنيت بعد عملية

السلام وكذلك الامر بالنسبة لمستوطنة معالي هزيتيم في راس العامود والواقعة في قلب حي فلسطيني ضم مستوطنة جفعات زائف ومعالية ادوميم واعتبر ان مصيرهما يجب ان يحدد وفق الاتفاق على مستقبل المستوطنات بشكل عام.
الجانب الفلسطيني طرح فكرة المدينة المفتوحة لتشمل العاصمتين (حدود خارجية تغلف المدينة بشطريها الفلسطيني والإسرائيلي) ورفض ذلك الجانب لأسباب امنية وطرح بشكل مقلص مدينة مفتوحة تشمل فقط البلدة القديمة والحوض التاريخي او المقدس حسب التعريف الاسرائيلي الذي يشمل اجزاء من سلوان وجبل الزيتون.

مبادرات غير رسمية

مع تصاعد الصراع والمواجهات بين الطرفين، استمرت الجهود غير رسمية لاقتراح صيغ جيوسياسية، وتركزت هذه الجهود على قضية اظهار وجود شريك؛ حيث استخدم الجانب الرسمي الإسرائيلي مقولة عدم وجود شريك ذريعة لتبرير العمل ضد القيادة الفلسطينية المنتخبة والمتمثلة بالرئيس ياسر عرفات. احد اهم المبادرات غير الرسمية والتي تم التوصل إلى صيغة غير موقعة حولها عام 2003 كانت "مبادرة جنيف" التي كان قائماً على رأسها عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه وعن الطرف الإسرائيلي يوسي بيلين من رؤساء المعارضة. هذه المبادرة تبنت معايير كلينتون كخطوط عريضة، وحاولت وضع خرائط تفصيلية ومقترحات لتقسيم القدس والبلدة القديمة التي ستدار من قبل الطرفين وباشراف ورقابة دولية. المبادئ الاساسية التي اقترحتها مبادرة جنيف؛ كان من المفروض أن يتم وضع تفاصيل بشأنها ضمن ملاحق للوثيقة الاساسية تركت مفتوحة ولم يتم التفاق حولها حتّى الان. مبادرة جنيف لم تحظ بقبول رسمي فلسطيني رغم مشاركة رسميين فلسطينين في جولات المحادثات غير الرسمية للتوصل إلى المبادرة، كما أن طواقم فنية مثلت دائرة شؤون المفاوضات ووزارة التخطيط شاركت هي ايضا في التوصل إلى مبادئ مبادرة جنيف. الطرف الإسرائيلي القائم على مبادرة جنيف اعتبر أن فكرة شارون للانسحاب من غزة جاءت بسبب مبادرة جنيف التي اوجدت ضغط استوجب القيام بمبادرة لتحريك الجهود السياسية للتوصل إلى تسوية. مبادرة اخرى تتصف بالعمومية وعدم التوصل إلى تفاصيل تفاوضية كانت النقاط المشتركة التي تم التفاهم بشأنها بين رئيس جامعة القدس سري نسيبة ورئيس جهاز الامن العام الإسرائيلي السابق "عامي ايلون" والتي استهدفت تجنيد الجماهير لصالح مبادئ عامة للتسوية (2002).

الجدول التالي (رقم 4) يقارن بين مقترحات مختلفة لتسويات سياسية بشأن مستقبل مدينة القدس، مكانتها، حدودها ووضع الاماكن المقدسة وفقها.

جدول رقم (4) : مقارنة بين مقترحات مختلفة لتسويات سياسية بشأن مستقبل القدس

الخطة	مكانة المدينة	حدود المدينة	الأماكن المقدسة
مبادرة جنيف	عاصمتان في القدس لدولتين. يعترف الفلسطينيون بالأهمية الدينية والثقافية للقدس للشعب اليهودي.	الأحياء العربية في الدولة الفلسطينية، والأحياء اليهودية في الدولة الإسرائيلية. البلدة القديمة ذات مكانة خاصة وتبقى مفتوحة. نقاط الدخول والخروج في البلدة القديمة تكون مشغولة بالسلطة صاحبة السيادة على هذه النقاط. تشكل بلديتا القدس (لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس) لمتابعة التعاون والتنسيق بين بلدية القدس الفلسطينية وبلدية القدس الإسرائيلية.	يكون الحرم الشريف تحت السيادة الفلسطينية مع وجود دولي في المكان. الدولة الفلسطينية تتولى المسؤولية الامنية في منطقة الحرم الشريف بمساعدة القوات الامنية التابعة للقوات الدولية. يسمح بالدخول دون ضوابط وتمييز. الحائط الغربي "المبكى" يكون تحت السيادة الإسرائيلية. نفق المبكى تتم ادارته من قبل إسرائيل. يعقد الطرفان اتفاقيات بشأن إدارة المواقع المقدسة والامن، ولا تكون هنالك أية حفريات في منطقة الحرم الشريف الا بموافقة الطرفين.
الحملة الشعبية للسلام (نسيبة-أيلون)	القدس تكون مدينة مفتوحة، عاصمة لدولتيين.	الأحياء اليهودية تكون تحت السيادة الإسرائيلية. الأحياء الفلسطينية تكون تحت السيادة الفلسطينية.	ضمان حرية التعبد والوصول إلى الأماكن المقدسة. لا تكون سيادة لاي طرف على المواقع المقدسة. دولة فلسطين تعرف "كحامية" الأماكن المقدسة للمسلمين" ودولة إسرائيل تعرف "كحامية" الأماكن المقدسة لليهود. يتم الحفاظ على الوضع الراهن (الستاتوسكو) بشأن الأماكنالمقدسة المسيحية. لا تجري اي عملية حفريات دون موافقة متبادلة بين الطرفين.

(تابع جدول رقم 4)

الخطة	مكانة المدينة	حدود المدينة	الأماكن المقدسة
الولايات المتحدة - مفهوم الرئاسة / كلينتون	لا يوجد اقتراح.	المناطق العربية في القدس تكون فلسطينية، المناطق اليهودية تكون إسرائيلية. هذا المبدأ يسري على البلدة القديمة.	بشأن الحرم الشريف هناك اقتراحان: ١- سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط "المبكى" والحيز المقدس لليهود التابع له. التزام حاد من الطرفين بمنع اي اعمال حفر تحت الحرم او وراء حائط "المبكى". ٢- امكانية سيادة فلسطينية على الحرم الشريف، وإسرائيلية على حائط "المبكى"، وسيادة وظائفية مشتركة بشأن الحفريات تحت الحرم او من وراء حائط المبكى.
خطة ايهود براك	يعترف الطرفان بالأهمية العالمية للقدس وقدسيتها لليهود و المسيحيين والمسلمين. المدينة تشمل عواصمهم المعترف بها لإسرائيل وفلسطين-يروشليم والقدس.	منطقة القدس تدار كحيّز وظائفي وتحافظ على وحدته. يتعهد الفلسطينيون والإسرائيليون بضمان حرية الحركة. البلدة القديمة والحوض المقدس يكونا تحت نظام خاص. تقسم السيادة على مناطق أخرى في القدس الشرقية ومحيطها لاحقاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين.	يتعهد الطرفان بحرية العبادة وبحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة. الأماكن المقدسة تبقى بعهدة وتكون تابعة لتقييم المجتمع الذي يتمتع حسب القانون والعرف بحقوق على المواقع المقدسة. الحرم الشريف/ جبل الهيكل المقدس تكون بعهدة الطرف الفلسطيني وتحت مسؤوليته (باستثناء الموقع المقدس لليهود) وبسيادة إسرائيلية. أنظمة تطبيق القانون تبقى سارية المفعول. موقع متفق عليه يحدد في الحرم الشريف (جبل الهيكل) لأجل تأدية الطقوس الدينية اليهودية. يحافظ على الطابع التاريخي "لجبل الهيكل" والآثار الموجودة به.

(تابع جدول رقم 4)

الخطة	مكانة المدينة	حدود المدينة	الأماكن المقدسة
الخطة العربية (حسب قرار قمة بيروت)	القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية.	حسب حدود ١٩٦٧/٦/٤.	تحت السيطرة الفلسطينية.
المسار الاقليمي للسلام (عضو الكنيست اليميني بني ايلون)	القدس الكاملة عاصمة دولة إسرائيل.	القدس موحدة.	تستمر إسرائيل بالحفاظ على حرية العبادة للمسلمين مثل اليهود بكل مساحتها.

المصدر: اعتمد على ملخص مؤتمر هرتسليا- مشاريع تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين- كانون اول 2004

فشل المفاوضات على القدس، محفز لبناء جدار الفصل

استمرت إسرائيل، خلال فترة المفاوضات على القدس، بتغيير الواقع بواسطة توسيع السيطرة على القدس، واقامة المستوطنات وتوسيعها حول القدس، وفتح الطرق المؤدية للمستوطنات والمرتبطة بالقدس. ورغم أن الاتفاقيات المرحلية بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية أقرت بتأجيل وضع التسويات والحلول الجيوسياسية بشأن المرحلة النهائية. ورغم أن الرغبة والمطلب الفلسطيني بإيجاد تسوية بشأن القدس استندا إلى الشرعية الدولية، الا أن الطرف الإسرائيلي انطلق من أساس الواقع الذي قام بفرضه ولم يكن مستعدا لتسويات بشأن القدس على أساس القانون الدولي. لقد اصبحت دعوى "تقسيم القدس" شعاراً في المعارك الانتخابية الإسرائيلية. حيث طرح اليمين الإسرائيلي شعار "اليسار يريد أن يقسم القدس" كشعار ملعون وغير مرغوب من قبل المجتمع والمؤسسة الحاكمة الإسرائيلية. لذلك فإن المفاوضات ربما كانت لكسب الوقت، وتأمين سيطرتهم على القدس ومحيطها. وإن المتابع للاستراتيجية الإسرائيلية بشأن تعميق قبضتها على القدس، يجد أن التفاوض من مدريد حتى طابا كان عمليا يجري بازدواجية سلوكية واعلانية إسرائيلية. حيث يقوم المفاوضون والاكاديميون الإسرائيليون بطرح اقتراحات نظرية عامة لتسوية جيوسياسية في القدس مستخدمين نماذج نظرية فضفاضة وتصريحات لفظية؛ بينما ما يجري على أرض الواقع مخالف تماماً، حيث يقوم الإسرائيليون بمصادرة أرض، وتوسيع مستوطنات، واغلاق القدس أمام الفلسطينيين وإحكام قبضة الاحتلال عليها. هذا الواقع كان الاساس لفشل المفاوضات.

وبنجاح أرئيل شارون الذي لا يؤمن بتقسيم فلسطين الانتدابية إلى دولتين، كان رده على ضغط الرأي العام الإسرائيلي الذي طالب باقامة جدار فاصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أن وافق شارون على أن يكون هذا الجدار وفق مقولته: "اذا كان لا بد من إقامة الجدار، فإن الجدار يكون حول الفلسطينيين"(وليس الإسرائيليين). ونتيجة لفشل المفاوضات ونشوب الانتفاضة وما تبعه من اجتياح الإسرائيلي في نهاية عام 2001-2002 لاراضي السلطة الفلسطينية والذي أدى إلى هدم البنى التحتية للسلطة الفلسطينية واحكام الحصار على القدس.

وقد تذرعت إسرائيل بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه، لفرض حلول وترتيبات من طرف واحد واخذت تؤمن المصلحة والاهداف الإسرائيلية على حساب الوجود الفلسطيني. وسنبين لاحقاً كيف أن إقامة الجدار الفاصل كان لاعتبارات جيوسياسية، ديموغرافية في الأساس.
رغم الواقع المفروض على الأرض ومحاولة اسرائيل فرض تسوية وفق اعتباراتها لمستقبل القدس إلا ان هذا الواقع الاسرائيلي المفروض لم نتعامل معه في تطوير سيناريوهات مستقبل القدس كأمر مفروغ منه ومسلم به. فالواقع قد يتغير لاعتبارات متعددة تعيد تحديد المصالح والاهداف من جديد.

الفصل الرابع

مركبات الحل المستقبلي للقدس، المحاذير والمعايير والإسقاطات

مقدمة:

لا شك أن لأسس الشرعية الدولية والحقوق المشروعة دولياً وأخلاقياً اعتبارا أساسيا في طروحات الحلول الجيوسياسية. إلا أن الواقع الذي فرضته إسرائيل منذ احتلالها للاراضي الفلسطينية عام 1967، كان أحد المركبات التي أرادت إسرائيل أن يتم التعامل معها كواقع مفروض، وغير قابل للتغيير ضمن أي مفاوضات للتوصل إلى حلول جيوسياسية وبشكل يقلص من إمكانيات طروحات سياسية مخالفة لهذا الواقع، بالشكل الذي يخفّض سقف المطالب التفاوضية. وهذا ما حدث أثناء التجربة التفاوضية، سواء في المباحثات الرسمية في كامب دافيد، وطابا لاحقا، أو المباحثات غير الرسمية للتوصول إلى صيغ حلول مثل مبادرة جنيف، وغيرها من قنوات الاتصال بين الطرفين. وكما سبق وذكرنا، إن المطلب السياسي الفلسطيني هو تحقيق الشرعية الدولية بشأن التسويات الجيوسياسية والتي تعني الانسحاب من الاراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران 1967؛ بما في ذلك القدس الشرقية. إلا أنّ التجربة التفاوضية الفلسطينية في الماضي أثبتت استعداد الجانب الفلسطيني لاعتبار الواقع المفروض على الارض فيما يتعلق بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس ضمن ما يعرف بالكتل الاستيطانية وطرحت أفكاراً تتعلق بتبادل الاراضي مقابل الموافقة الفلسطينية على ضم هذه الكتل الى إسرائيل. وفي المقابل تعامل الجانب الإسرائيلي مع موضوع القدس بشكل مختلف عن باقي الأراضي الفلسطينية، فاعتبر المفاوض الإسرائيلي أن أي تنازل في القدس مرتبط بالتنازل الفلسطيني عن قضايا مصيرية أخرى مثل حق عودة اللاجئين وترتيبات أمنية حدودية؛ فالقدس قد اعتبرت إسرائيليا ورقة مساومة يجب من خلالها التوصل إلى صيغة تحقق الاهداف الأمنية والديمغرافية الإسرائيلية التي ترى في المناطق المؤهلة الفلسطينية في القدس "خطراً" على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

يشكل الإعتبار الديمغرافي عاملاً مركزياً في التعامل الإسرائيلي مع الصيغ الجيوسياسية للحلول المستقبلية الممكنة للاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث شكل الموضوع الديمغرافي منذ بداية الاحتلال الاعتبار المركزي في تحديد حدود القدس؛ سواء فيما يتعلق بتقييد الوجود الفلسطيني وحصره ضمن أقلية أو فيما يتعلق بالسيطرة الحيّزية لبناء مستوطنات في القدس ومحيطها؛ لضمان تفوّق ديمغرافي يهودي من خلال السيطرة الجغرافية وتقييد وحصر الوجود السكاني والاسكاني الفلسطيني. أصبحت القضية الديمغرافية تؤرق أصحاب القرار السياسي الإسرائيلي، فاليوم يعيش في مدينة القدس حسب حدود "بلدية القدس" الإسرائيلية حوالي 804.3 ألف نسمة منهم حوالي 292,9 ألف فلسطيني (معطيات نهاية 2011)، ليشكل الفلسطينون نسبة 36.4% في حين أن نسبتهم عام 1967 كانت 25.8%. وأخذت هذه النسبة بالتزايد إلى أن تجاوزت نسبة 30% عام 1995، ويتوقع أن تصل نسبة الفلسطينيين ضمن الحدود الحالية 40% بحلول العام 2020. ولتحقيق أهداف الهيمنة والتفوق الديمغرافي باشرت إسرائيل-بعد احتلالها القدس وباقي المناطق الفلسطينية-ببناء مستوطنات لإيجاد تواصل جغرافي بين منطقة جبل سكوبس (المشارف) التي شكلت جيب إسرائيلي خلال حقبة الحكم الاردني (1948-1967) وبين القدس

الغربية، ولاحقاً تمّ بناء مستوطنات إلى الشمال والجنوب من المناطق المضمومة. ومع منتصف السبعينات، تم توسيع الاستيطان، ليشمل محيط القدس وتكثّف هذا الاستيطان في النصف الثاني من الثمانيات والتسعينات. فالمستوطنات الواقعة في القدس الشرقية تضم حوالي 190 ألف إسرائيلي، وهذه االمستوطنات التي يطلق عليها الإسرائيليين "أحياء"، موجودة في حيزات واضحة ومميزة؛ سواء من من حيث الموقع، والشكل والتركيبة العرقية للسكان، حيث يقطنها إسرائيليون من فئات اقتصادية واجتماعية تحت المتوسط وبعضها يضم نسب عالية من المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق. إن الفصل الحيّزي على أساس الانتماء القومي والمجتمعي هو ما يميّز واقع المدينة، وأساس السياسة التخطيطة الإسرائيلية التي أوجدت حيّزات مقسّمة وتتضح حدودها عندما يتعلق الموضوع بأمور كمستوى البنية التحتية، والنمط المعماري، ومستوى تقديم الخدمات ومبادرات التخطيط والبناء، وتقديم محفزات وتخفيضات ضريبية للسكن في المستوطنات.

تضم منطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية منطقة مساحتها 125,4 ألف دونم، حوالي النصف منها مبني ومستغل، وتقع نسبة 55% من منطقة النفوذ في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام 1967. في الحقبة التي سبقت الاحتلال كان هناك تواصل حضري عمراني وبلدي فلسطيني في منطقة القدس؛ والذي يبدأ من بيت لحم جنوباً إلى بيرزيت شمالاً. ورغم محاولات التقطيع والشرذمة الإسرائيلية فان هذا الحيز شكّل منطقة مياومة قوية مركزها القدس الشرقية. وتقع القدس في أطراف إسرائيل على الحدود بينها وبين الضفة الفلسطينية، وفي القلب الجغرافي والسياسي لفلسطين. وقد شكّلت القدس قبل فرض إسرائيل لسياسة الاغلاق عام 1993 مركزاً مؤسساتياً، سياسياً، إدارياً، خدماتياً ودينياً للضفة الغربية بأكملها.

رغم محاولات إسرائيل الدائمة لفرض وقائع على الأرض، تفرض من خلالها الحل الذي تريد أو تمنع إمكانية التوصل إلى حلول غير مرغوبة من ناحيتها ولا تتمشى مع مصالحها، بغض النظر عن مدى تناقضها مع المصالح والاحتياجات الفلسطينية نحو حل الصراع، إلا أن هناك أربعة حقائق أساسية لا يمكن إغفالها وهي:-

لا يوجد إعتراف دولي حتى بالقدس الغربية كعاصمة لدولة إسرائيل، ويربط المجتمع الدولي بين التوصل إلى إتفاق حول القدس (كجزء من مجمل قضايا الحل النهائي) كشرط للحصول على الاعتراف الرسمي.

1. ما زالت القدس تشكل مركز الضفة الغربية وقلبها حيث تشكّل الأطراف والمناطق المحيطة بها امتداداً للقدس يعتمد عليها. ورغم سياسات الاغلاق وبناء الجدار؛ إلا أنه لا بديل عن المركزية الجغرافية والوظائفية للقدس، والتي يجب أن تتكامل مع المناطق المحيطة بها نتيجة الواقع الذي أوجدته عملية إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وإنشاء مركز إداري(رام الله) على أساس أنه مركز مؤقت إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

2. تتناقض مركزية القدس وأهميتها الدولية سواء للعالم الغربي أوالعالم العربي والاسلامي مع سياسة الهيمنة الإسرائيلية وعدم إتاحتها لامكانية إقامة كيان فلسطيني وعاصمته القدس الشرقية. فالقدس لا يمكنها أن تكون مدينة يهودية رغم كل المحاولات لفرض ذلك كواقع من خلال السيطرة والاستيطان، ولضمان تعدديتها الثقافية والدينية يجب أن يتم التوصل إلى تسوية فلسطينية تعطي للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وإقامة عاصمته في القدس الشرقية.

لقد استعرضنا فيما سبق بعض الطروحات الجيوسياسية التي تناولتها المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ كذلك قمنا بتلخيص بعض الخطط المطروحة بشأن تسوية جيوسياسية بشأن القدس. وفيما يلي سوف نعرض بإيجاز، بعض الطروحات الجيوسياسية الممكنة، ضمن واقع القدس وتطوراته المستقبلية. جزء من هذه الطروحات والسيناريوهات تتعامل مع الواقع القائم وبعضها يتجاهل هذا الواقع، بإعتبار أنه يمكن تغييره من خلال إتفاق على تسوية لمستقبل المدينة.

فيما يلي بإيجاز إسقاطات بعض السيناريوهات الجيوسياسية المقترحة على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين. في هذا الجدول سوف نركّز على حدود بلدية القدس ونشير إلى تأثير ذلك على الحيز المحيط من حيث التكامل والتواصل معها.

جدول رقم(5):خيارات وبدائل لسيناريوهات جيوسياسية لمستقبل القدس

	السيناريو	سكان (آلاف)	واقع سياسي	تواصل حيزي مع الدولة الفلسطينية	مساحات دونم	المواطنة
البلدة القديمة	تدويل/ نظام دولي خاص.	٣٣ الف فلسطيني مقابل ٤ آلاف إسرائيلي.	سلطة دولية خارجية تدير البلدة القديمة بشكل مفصول عن السيادة للدولة الفلسطينية والإسرائيلية خارج البلدة القديمة.	منطقة معزولة تخضع لرقابة وسيادة الجهات الدولية.	٩٠٠	مواطنة دولية أو مواطنة تابعة لكل دولة سيادية.
	سيادة مشتركة.		سلطة سيادية مشتركة للطرفين مع تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات.	التواصل مع الحيز المحيط بالبلدة القديمة خاضع لاعتبارات الوضع الخاص للسيادة المشتركة.	٩٠٠	مواطنة او بطاقة إقامة خاصة و/أو انتماء كل مجموعة وطنية إلى الدولة السيادية الأم.
	تقسيم السيادة (الحي اليهودي تحت السيادة الإسرائيلية وباقي البلدة القديمة تحت السيادة الفلسطينية).		كل طرف مسؤول عن المنطقة الخاضعة لسيادته.	كل منطقة سيادية متواصلة مع باقي المناطق السيادية لكل دولة.	٧٧٨ دونم تحت السيادة الفلسطينية بما فيه الحي الارمني (١٢٦ دونم) ١٢٢ دونم تحت السيادة الإسرائيلية (الحي اليهودي).	مواطنة فلسطينية للفلسطينيين ومواطنة إسرائيلية للإسرائيليين.
	منطقة غير سيادية لأي طرف.		نظام خاص بدون أي معاني سيادية داخل البلدة القديمة لاي طرف من اطراف الصراع.	منطقة خاضعة للنظام اللاسيادي مع تواصل مع المناطق السيادية لكل دولة.	٩٠٠ دونم مع امكانية ضم مناطق في محيط السور مباشرة .	مواطنة كل دولة حسب الانتماء الوطني أو وضع خاص.

(تابع جدول رقم 5)

	السيناريو	سكان (آلاف)	واقع سياسي	تواصل حيزي مع الدولة الفلسطينية	مساحات دونم	المواطنة
البلدة القديمة	سيادة إسرائيلية مطلقة على البلدة القديمة ومحيطها ضمن التعريف الإسرائيلي "للحوض المقدس" (مدينة داوود في سلوان والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون).	خفض نسبة الفلسطينيين في البلدة القديمة.	تشديد السيطرة الإسرائيلية على البلدة القديمة ومحيطها.	عزل البلدة القديمة عن محيطها الفلسطيني سواء أحياء المدينة وضواحيها وباقي مناطق الضفة الغربية.	٩٠٠	فرض المواطنة الإسرائيلية على الفلسطينيين او ابقاء وضع الإقامة دون منح حق المواطنة.
الأحياء الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية	سيادة فلسطينية على كامل الأراضي المحتلة ١٩٦٧. مع إمكانية: ابقاء المستوطنات تحت السيادة الفلسطينية او أي ترتيب خاص بالاتفاق مع إسرائيل.	٢٥٠ ألف فلسطيني داخل حدود بلدية القدس الحالية. ١٨٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية.	سيادة وسيطرة فلسطينية مع إعطاء الإمكانية لإبقاء أقلية يهودية في القدس الشرقية في المستوطنات التي تم بنائها بعد الاحتلال ١٩٦٧.	تواصل جغرافي ووظائفي للقدس مع الضفة الغربية.	٧٠ ألف دونم داخل حدود بلدية الضم الحالية مع توسيعها لضم المحيط المباشر.	مواطنة فلسطينية للجميع مع إمكانية احتفاظ المستوطنين بالمواطنة الإسرائيلية أو مواطنة مزدوجة أو فرض الجنسية الفلسطينية على من يختار البقاء ضمن الدولة الفلسطينية.
	سيادة فلسطينية على الأحياء الفلسطينية. و...	٢٥٠ألف فلسطيني.	سيادة وسيطرة فلسطينية على المناطق الفلسطينية.	تواصل حيزي ووظائفي متقطع بسبب تداخل المستوطنات بالأحياء الفلسطينية.	٢١ ألف دونم للأحياء الفلسطينية.	فرض مواطنة فلسطينية للفلسطينيين وسحب حق الإقامة الإسرائيلية.

(تابع جدول رقم 5)

	السيناريو	سكان (آلاف)	واقع سياسي	تواصل حيزي مع الدولة الفلسطينية	مساحات دونم	المواطنة
الأحياء الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية	... سيادة إسرائيلية على المستوطنات في القدس الشرقية.	١٨٠ ألف مستوطن في المستوطنات بالقدس الشرقية.	سيادة وسيطرة إسرائيلية على المستوطنات الإسرائيلية.	شرذمة التواصل الفلسطيني وتقطيعه.	٢٦،٩ دونم للمستوطنات بالإضافة إلى مساحة مساوية تعرف كمناطق خضراء لا يمكن البناء عليها.	مواطنة إسرائيلية لكل القاطنين ضمن مناطق سيادة إسرائيلة بعد ضم المستوطنات بالاتفاق السياسي بين الطرفين.
	الجدار كحدود سيادية. سيادة فلسطينية على مناطق يعزلها الجدار عن المدينة. و...	٥٥ الف فلسطيني يقيمون في أحياء داخل حدود البلدية ويعزلها الجدار عن المدينة. ٦٠-٩٠ ألف مقدسيين يعيشون في مناطق خارج حدود البلدية وخارج وطنهم. ٨٥-١١٥ ألف فلسطيني يعيشون داخل الأحياء خارج الجدار (مناطق مرتبطة بالمدينة).	سيادة وسيطرة فلسطينية على المناطق التي يعزلها الجدار عن المدينة.	عزل وفصل جغرافي ووظائفي للأحياء الفلسطينية داخل وخارج الجدار.	٤،٥ ألف دونم مساحة أحياء فلسطينية تم عزلها عن القدس.	سحب الإقامة الإسرائيلية من الفلسطينيين داخل حدود البلدية وضم المناطق التي يعزلها الجدار عن المدينة.

(تابع جدول رقم 5)

السيناريو		سكان (آلاف)	واقع سياسي	تواصل حيزي مع الدولة الفلسطينية	مساحات دونم	المواطنة
الأحياء الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية	...سيادة إسرائيلية على مناطق يضمها الجدار.	١٨٠ألف إسرائيلي في مستوطنات داخل القدس الشرقية المحتلة. ١٠٠ألف إسرائيلي في مستوطنات محيط القدس التي سيضمها الجدار إلى القدس.	سيادة وسيطرة إسرائيلية.	تواصل جغرافي ووظائفي للمستوطنات داخل القدس الشرقية وفي محيطها مع القدس الغربية وإسرائيل.	٦٥ الف دونم بالإضافة إلى ضم ما يزيد عن ٩٠ الف دونم إلى حدود القدس الكبرى.	الاحتفاظ بحق الإقامة للفلسطينين داخل القدس ضمن حدود الجدار مع إمكانية فرض قيود جديدة على الإقامة والتنقل بين القدس الشرقية وباقي مناطق الضفة الغربية.

محاور فحص بدائل الطروحات أو الحلول الجيوسياسية

هناك ثلاثة محاور مركزية يمكن وفقاً لها تقييم بدائل الحلول الجيوسياسية المطروحة. الأول محور السيادة، والذي يبين مدى وحجم الاستقلالية التي يتمتع بها كل طرف. المحور الثاني مرتبط بالحدود الجغرافية والذي يجيب على سؤال أين الحيز أو المحيط عليه يتم فرض السيادة. والمحور الثالث يتناول المبنى المؤسساتي والتنظيمي الذي سوف يدير الحيّز ضمن السيادة المطروحة. والمحاور الثلاثة متأثرة بالعوامل التالية:

1- الحق الوطني والشرعية التاريخية مقابل الواقع المفروض والقصري.
2- الشرعية الدولية كمرجعية لوضع الحلول.
3- التوزيع العرقي القومي لسكان القدس وتواصلهم مع محيطهم.

وهذه المحاور يراها كل طرف من أطراف الصراع بطريقته الخاصة؛ فالجانب الإسرائيلي يركّز على المحور المؤسساتي والإداري أو التنظيمي ويرفض المحور السياسي والحيزي؛ خاصة إذا كان الطلب الفلسطيني نيل سيادة مطلقة على الحيز الذي سوف يشمل في دولته. ولتجاوز هذا المطلب الوطني يقترح بعض الإسرائيليين إعطاء نوع من المشاركة والاستقلالية الوظائفية للفلسطينيين في القدس، سواء تحت الادارة الإسرائيلية أو إدارة بلدية فلسطينية لا تتمتع بالسيادة، خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات الأمنية وحقوق البناء والتخطيط. في حين يرفض الجانب الفلسطيني التركيز على النواحي الإدارية البلدية والوظائفية، بإعتبار أن المطالب السيادية الوطنية هي أسس وضع الحلول الجيوسياسية القادرة على تحقيق التسويات السياسية السلمية.

خيارات وبدائل لسيناريوهات جيوسياسية لمستقبل القدس

في الاونة الأخيرة ازدادت القناعات الإسرائيلية أن عملية ضم الأحياء الفلسطينية ضمن القدس الشرقية كانت خطأ تاريخياً، فالمصالح الجغرافية والديمغرافية والأمنية الإسرائيلية تقتضي من وجهة النظر الإسرائيلية "التنازل" عن الأحياء الفلسطينية وتعميق السيطرة على البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها، خاصة فيما يعرف بالـ"حوض المقدس" أو الحوض التاريخي. فالتجربة التفاوضية السابقة في كامب دافيد وما تبعها من مسارات رسمية وغير رسمية، أشارت إلى هذا التوجه الإسرائيلي ضمن صيغ مختلفة، ولذلك اخترنا أن نميّز بين سيناريوهات الحل المستقبلي للبلدة القديمة وللأحياء الفلسطينية والمستوطنات في القدس الشرقية.

1- السيناريوهات المتعلقة بمستقبل البلدة القديمة:

الخليل.... مرة اخرى

لا شك ان الرمزية التي تمثلها البلدة القديمة لمدينة القدس هي لب الصراع وتشكل معضلة رئيسة لحل الصراع، وفي واقع الامر فإن كافة المحاولات المتعلقة بفرض السيادة الاسرائيلية كانت وما زالت محورها البلدة القديمة التي تحاول اسرائيل منذ بداية الثمانينات تعزيز الوجود اليهودي فيها من خلال حركة استيطان داخل الحي الاسلامي والحي ألمسيحي ودثر الهوية العربية الاسلامية والمسيحية للمدينة. فعلياً فأنه ومنذ احتلال القدس الشرقية عام 1967 فأن تدخل اسرائيل في البلدة القديمة تركز بالأساس على توسيع السيطرة الجغرافية على الطرف الجنوب غربي للبلدة القديمة وإقامة حي موسع اطلق عليه اسم الحي اليهودي والذي هو اضعاف الحي اليهودي التاريخي في المدينة وبني على انقاض احياء مثل الشرف والميدان والمسلخ وحارة المغاربة التي تم تدميرها بالكامل لتوسعة ساحة حائط البراق (المبكى) بالإضافة الى توسعة الحي اليهودي الجديد على حساب الحي الارمني. حيث قامت اسرائيل بازالة ابنية تاريخيه وإقامة ابنية حديثة لا تتناسق مع المشهد العام والطبيعة المعمارية للبلدة القديمة.

اما فيما يتعلق في الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة والذي يشكل الاغلبية المطلقة فان تدخل اسرائيل بقى بحده الادنى حتى الثمانينات واقتصر على بناء شبكة المجاري ورصف ازقة ووضع يافطات بالعبرية على ازقة وحارات البلدة القديمة بالإضافة الى تقديم خدمة جمع النفايات. هذا الواقع تحول بشكل تدريجي منذ الثمانينات حيث تكثف الاستيطان اليهودي المتطرف في محيط المسجد الاقصى المبارك والطرقات المؤدية الى الحي اليهودي بما فيها منطقة الواد والجدار الغربي لساحات الحرم الشريف. ولم يقتصر الاستيطان على الحي الاسلامي بل شمل ابنية وعقارات في الحي المسيحي وبعضها قريب جداً من كنيسة القيامة بالإضافة الى المحاولات المتكررة للاستيلاء على عقارات الكنيسة اليونانية الارثودكسية في ميدان عمر بن الخطاب في باب الخليل وبطرق ملتوية مع مساندة الاجهزة والمؤسسات الرسمية. وتوسعت هذه المحاولات على مستوى البلدة القديمة بأكملها ومحيطها المباشر خاصة احياء سلوان والطور والشيخ جراح.

كما ان السيطرة الامنية الاسرائيلية على منطقة الحرم الشريف وبواباته وإقامة محطة للشرطة داخل الحرم تمت بشكل تصاعدي وتصعيدي ووصلت اليوم الى حد اغلاق جميع الابواب والسماح فقط للمستوطنين وحركات دعاة بناء الهيكل الجديد بدخول الحرم الشريف ومنع المصلين المسلمين من التواجد في المكان اثناء هذه الزيارات بحجة الحفاظ على الامن والنظام العام وتشمل هذه المجموعات وزراء وأعضاء برلمان ومجموعات استيطانية لها نفوذ داخل اجهزة ومؤسسات الدولة نفسها.

هذا الواقع المتسارع تفاقم خلال السنوات الاخيرة خاصة مع اصدار الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على استثناء االقدس من التسوية السياسية، والتسابق مع الزمن لإيجاد واقع يمنع هذه التسوية من خلال الاستيطان داخل الاحياء الفلسطينية وبالذات البلدة القديمة ومحيطها بعد ان تركزت هذه العملية فقط في المستوطنات المقامة داخل حدود الضم وفي محيط المدينة ضمن كتل استيطانية شكلت منذ نهاية الثمانيات متروبولين يهودي ممتد لمساحة تزيد عن 164 كم مربع (بالاضافة الى 124 كم هي حدود بلدية القدس) يطلق عليها القدس الكبرى.

وفعلياً تحول الخطاب الرسمي الاسرائيلي بعد فشل محادثات كامب دايفيد 2000 الى خطاب يركز على احقية اليهود بالمسجد الاقصى (الحرم القدسي الشريف) وما يسمى بالصلة التاريخية لليهود بالمكان. وذهب الكثيرون الى اعتبار مسألة السيادة على الحرم الشريف امرا لا يمكن التنازل عنه ضمن اي تسوية وفعلياً تحولت قضية السيادة ومن هو" الأمر والناهي" او "صاحب البيت" في داخل الحرم الشريف الى قضية محورية لا تمثل فقط المجموعات المتطرفة بل اكتسبت صفة الخطاب الرسمي الاسرائيلي والخطاب الشعبوي اليهودي على نطاق واسع واخذ بالتنامي الى درجة انه يشكل اليوم خطرا قد يكون دافع لمواجهة وصدام كبير على اساس ديني، بعد اكثر من ثلاث عقود هيمن على الصراع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الاسرائيلي على وجه العموم البعد الوطني والقومي.

الواقع الحالي في البلدة القديمة سيؤدي الى تفاقم الصراع فالاشتباكات شبه اليومية مع المستوطنين المتطرفين بحماية الشرطة الاسرائيلية وبرعاية لبعض الوزراء ونواب الائتلاف

الحكومي الاسرائيلي الحالي ستشعل فتيل صراع على مستقبل الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة وحق الفلسطينيين بالعبادة والوصول الى المسجد الاقصى الذي تقلص اصلاً منذ العام 1992 (بعد فرض سياسة الاغلاق وحظر دخول سكان قطاع غزة والضفة الغربية إلى اسرائيل والقدس الشرقية المحتلة) واقتصر على ابناء المدينة المقدسة والفلسطينيين مواطني دولة اسرائيل.

كما ان الحركات الاستيطانية المتطرفة تسيطر على الحفريات في محيط الحرم الشريف ومنطقة سلوان وتم ربط منطقة مدينة داوود الواقعة في الطرف الجنوب شرقي المسجد الاقصى مع حائط المبكى والمناطق الاثرية الواقعة بمحاذاة السور الجنوبي للحرم وهي اثار من الفترة الاموية. وتسيطر الحركات الاستيطانية وبدعم وتمويل من الحكومة (ومتبرعين يهود من الولايات المتحدة وغيرها) على حدائق عامة واراضي خصصتها الحكومة لاقامة مراكز ارشاد للسياحة اليهودية مثل الحديقة المجاورة للمدرسة الابراهيمية في حي الصوانة ومركز معلومات مقابل كنيسة الجثمانية وتم مؤخرا المصادقة على مبنى ضخم بمساحة 17000 متر مربع مجاور لسور الحرم الشريف وسيبنى على انقاض لحي من الفترة العباسية ومن الفترة البيزانطية المتاخرة وكذلك الفترة الرومانية، الامر الذي يعني تدمير هذه الاثار بخلاف ما يتطلبه القانون الحفاظ عليها وفتحها امام الجمهور. كما ان هذا المركز سيشكل نقطة انطلاق التليفريك (الناقل الهوائي) بين البلدة القديمة وتحديدا بين باب المغاربة وجبل الزيتون حيث تقع اكبر المقابر اليهودية في المدينة.

هذا الواقع الذي تنشط فيه الحركات الاستيطانية المتطرفة وتسيطر على المرافق العامة وتجيرها لصالح الهوية اليهودية المبتكره التي تغيب الحقبات التاريخية المتواصلة منذ فجر التاريخ، وهي بذلك تشكل تهديد حقيقي على هوية ومستقبل المدينة، وخاصة ان سابقة مدينة الخليل القديمة- التي فرغت تماماً نتيجة السيطرة الامنية الاسرائيلية واستفزازات المستوطنين المتطرفين وتقسيم الحرم الابراهيمي الشريف الى قسمين لليهود والمسلمين وتحويل المسجد بالكامل الى مكان عبادة يهودي اثناء الاعياد اليهودية- تنفذها نفس المجموعات التي تحظى بدعم الحكومة واجهزتها.

في واقع الحال اليوم هنالك تخوف كبير لدى الفلسطينيين من سيناريو شبيه بالخليل القديمة ومحيطها التي حددت لاحقاً بمنطقة H2 وهي بالمطلق تحت السيطرة الاسرائيلية مع وجود فلسطيني سكاني ووظائفي ضعيف جداً ، حيث ان الاجراءات الاسرائيلية دفعت بالفلسطينيين الى الاحياء الواقعه الى الغرب من منطقة H2 (انظر الخارطة).

ضعف الوظائف الفلسطينية داخل البلدة القديمة هي عملية مستمرة لها عدة اسباب منها:

1. توسيع المدينة وامتدادها وضعف الاعتماد على البلدة القديمة كمركز حياة وخدمات.
2. منع وصول اغلبية الفلسطينيين الى المدينه ووجهتهم عادة ما تكون البلدة القديمة بأماكنها المقدسة وأسواقها.
3. تردي الواقع المؤسساتي منذ اتفاق اوسلو وإغلاق المؤسسات والفعاليات الفلسطينية وانتقال الوظائف المؤسساتية والخدماتية والتجارية الى خارج القدس وتحديداً رام الله الامر الذي اضعف القلب التجاري والخدماتي للقدس والذي تشكل بالأساس امتداد

للبلدة القديمة وهي المنطقة الممتدة بين (باب العمود وباب الساهرة وحي الشيخ جراح).

4. ضعف الواقع الاجتماعي الاقتصادي لسكان البلدة القديمة حيث ان معدلات الفقر وانتشار المخدرات والبطالة هي الاعلى على مستوى مدينة القدس. ويعيش غالبية سكان البلدة القديمة داخل ابنية مكتظة بعضها اقبية ومحلات ضمن خانات قديمة لا تتوفر فيها الخدمات وتعاني من الرطوبة العالية وانعدام الترميم. هذا الواقع ادى الى هجرة سلبية من البلدة القديمة في السنوات الاخيرة بعد ان عاد الكثيرون من سكان البلدة القديمة اليها بعد بناء الجدار بداية سنوات الالفيين وتطبيق تعليمات مركز الحياة وخشية فقدان هوياتهم المقدسية لسكن الكثيرون منهم خارج حدود بلدية القدس فالسنوات القليلة الاخيرة شهدت انتقال بعض سكان البلدة القديمة الى ابنية سكنية متعددة الطوابق في محيط مخيم شعفاط خارج حدود الجدار وداخل حدود بلدية القدس الامر الذي اعتبره البعض مجديا كونه داخل حدود المدينة وأسعار الشقق والإيجارات منخفضة جداً تصل الى10-20% من مثيلها داخل احياء المدينة الاخرى.

الواقع الراهن في البلدة القديمة وتطور هذا الواقع ضمن مجريات الامور اليومية التي تشهدها المدينة تدفع بالأمر الى اتجاه المواجهه وتردي الوضع وقد تصل الامور الى واقع يشابه مدينة الخليل القديمة بأسواقها الفارغة وبيوتها المحظور العيش فيها ومسجدها الخاضع بالكامل للسيطرة الامنية الاسرائيلية الكاملة وتقاسم الحرم الابراهيمي والهيمنة على تحديد اوقات وطبيعة وصول المسلمين لممارسة عباداتهم في المسجد. واقع الخليل متشابه جداً مع واقع القدس وتطوراته المستقبلية فالمجموعات الاستيطانية المتدينة الصهيونية هي نفسها التي تسيطر ايديولوجياً وفكرياً على محاولات تهويد البلدة القديمة بدعم كبير من قبل دولة اسرائيل بسلطاتها التنفيذية، التشريعية والقضائية.

2-السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الأحياء الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية:

أ- سيادة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها المستوطنات في القدس الشرقية. هذا السيناريو يتلائم مع الموقف والمطلب التفاوضي الفلسطيني بتطبيق الشرعية الدولية على كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. هذا الخيار يبقي المستوطنات تحت السيادة الفلسطينة سواء تم إخلاؤها أو إبقاء سكانها ضمن ترتيب فرض المواطنة الفلسطينية عليهم كأقلية او أي ترتيب اخر مع إسرائيل مثل اعطائهم حكم ذاتي وظائفي.

ب- تقسيم السيادة بناء على الواقع الحالي، بحيث تكون الاحياء الفلسطينية تحت السيادة الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية تحت السيادة الإسرائيلية. هذا الخيار يتلاءم مع

المعايير التي اقترحها الرئيس الامريكي السابق كلينتون للتوصل إلى صيغة توفيقية بعد فشل قمة كامب دافيد الثانية (انظر الفصل الثالث)

ج- تحديد السيادة بناء على حدود الجدار. المسار الحالي (أو أي مسار مستقبلي للجدار يخرج أحياء فلسطينية ويعزلها عن المدينة) سيشكل الحدود السيادية لكل طرف بحيث تتخلى إسرائيل عن سيادتها وفرض قوانينها على الأحياء الفلسطينية التي انقطعت عن المدينة نتيجة بناء الجدار، بحيث تنتقل فعلياً للسيطرة والسيادة الفلسطينية في حين تحتفظ إسرائيل بالسيطرة والسيادة على الاحياء المتبقية والواقعة خارج الجدار. الفرضية في هذا الخيار أن الجدار قد يتم تعديل مساره لعزل المزيد من الأحياء الفلسطينية عن القدس، أي أنّ هذا السيناريو سيقترب من السيناريو السابق (2 ب) حول تقسيم السيادة. إلا أن ذلك سيتم بناء على خطوات يحددها الطرف الإسرائيلي دون إتفاق أو ضمن ترتيبات لا تشكل اتفاقية سلمية بل إنها تشكّل خطة فصل شبيهة بما قامت به إسرائيل في قطاع غزة في صيف 2005. هذا السيناريو يتوافق مع خطة رئيس الوزراء المنتخب ايهود اولمرت (آذار 2006) للقيام بمزيد من الخطوات الاحادية الجانب لضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية (بما فيها القدس ومحيطها) و"التخلص" من المسؤولية المدنية اتجاه الفلسطينيين في القدس الشرقية باخراجهم من التواصل مع البلدة القديمة ومركز القدس الشرقية.

إن السيناريوهات التي وضعنا خطوطها العريضة لا تشكل إلا خيارات متوقعة، ويعتمد تحقيقها على المعايير التي سيتم بموجبها تحديد طبيعة الخيار الجيوسياسي لمستقبل القدس. الشكل رقم 1 يحاول وضع الاعتبارات المختلفة لوضع سيناريوهات ترتيبات وحلول جيوسياسية بشأن مستقبل القدس والتي تأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق المطالب التفاوضية أو المصالح الاستراتيجية لأحد الأطراف دون الطرف الاخر. فالفصل السيادي من طرف واحد كما تريده إسرائيل أو إبقاء الوضع على ما هو عليه اليوم (احتفاظ إسرائيل بسيادتها على القدس بحدود الضم) يلغي المعايير الدولية والمطلبية التفاوضية الفلسطينية وأحقيته وحقه في تقرير مصيره على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967. ولتناول مركبات الحل لفهم الاسقاطات على الحدود البلدية وصلاحيتها السيادية وكذلك طبيعة الحدود الفيزيائة، قمنا بشرح العلاقة بين السيناريوهات الجيوسياسية مع محاور مركزية لوضع ترتيبات سياسية وإدارية لمستقبل المدينة. الجدول رقم 6 يبين هذه العلاقات واسقاطاتها على المحاور الثلاثة التي تم طرحها سابقا.

شكل رقم (1): مبادئ واعتبارات لوضع ترتيبات لنماذج جيوسياسية في القدس

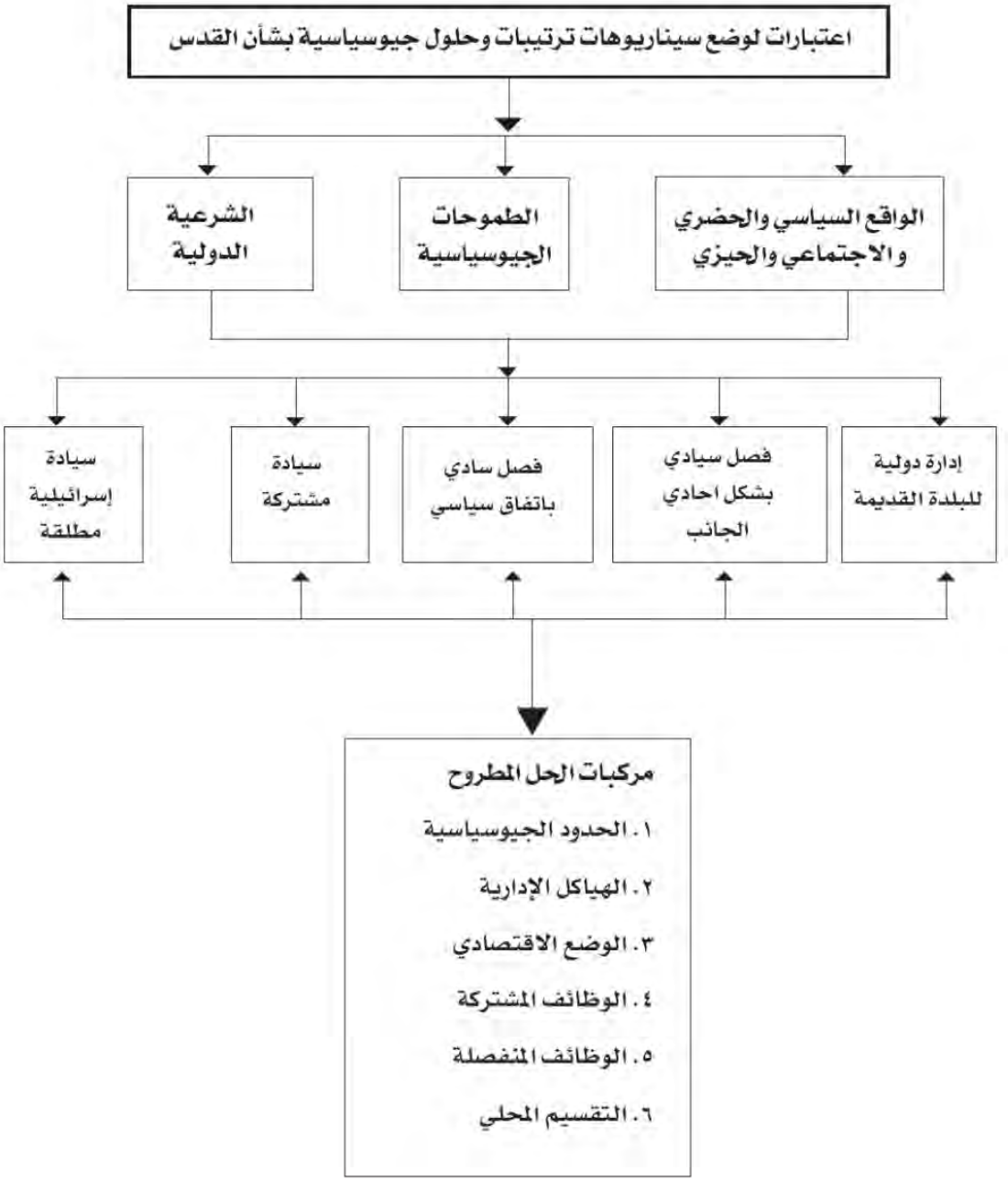

جدول رقم (6): العلاقة بين بدائل جيوسياسية ومحاور مركزية لوضع ترتيبات سياسية وإدارية في مدينة القدس

بدائل الحلول	سيادة سياسية	حدود قطرية وبلدية	إدارة بلدية
سلطة خارجية تسيطر أو تدير المدينة.	دولية.	تشمل جزء من فلسطين ومن إسرائيل، وربما فقط البلدة القديمة.	خارجية دولية ومحلية إدارة إسرائيلية.
مدينة مفتوحة ذات سيادة واحدة.	سيادة إسرائيلية مسيطرة على المدينة.	الحدود الحالية مع إمكانية توسيع على الحساب الفلسطيني.	مشاركة محلية فلسطينية على أساس خدماتي أو وظائفي.
مدينة مفتوحة ذات سيادة مشتركة.	سيادة مشتركة/ مزدوجة سياسية ووظائفية/ فلسطينية إسرائيلية.	تقسيم المدينة إلى مناطق ووحدات جيو سياسية وإدارية فلسطينية وإسرائيلية.	إدارة فلسطينية وإسرائيلية مشتركة ضمن صلاحيات متكاملة ومنسقة.
مدينة مقسمة مع حدود نافذة.	مفصولة فلسطينية / إسرائيلية.	مفتوحة مع نقاط تفتيش عابرة باتجاهين وتطبق على الطرفين.	إدارة مفصولة مع تعاون على مشاريع ومسائل عينية تتعلق بالبنى التحتية والتخطيط الحضري.
مدينة مقسمة/ منفصلة بين فلسطين وإسرائيل.	فلسطينية /إسرائيلية مفصولة.	حدود فاصلة، مدينة القدس حدودية بين فلسطين وإسرائيل.	بلديتين مفصولتين، فلسطينية وإسرائيلية بدون أي تعاون بينهما.

الشكل التالي (رقم 2) يوضّح العلاقة بين السيناريوهات السيادية، وعلاقتها من حيث طبيعة الحدود والادارة البلدية من حيث الهيكلية والعلاقة الوظائفية من حيث التعاون او الفصل التام حيزيا ووظائفيا.

شكل رقم (2): علاقات السيناريوهات مع السيادة والحدود والادارة البلدية

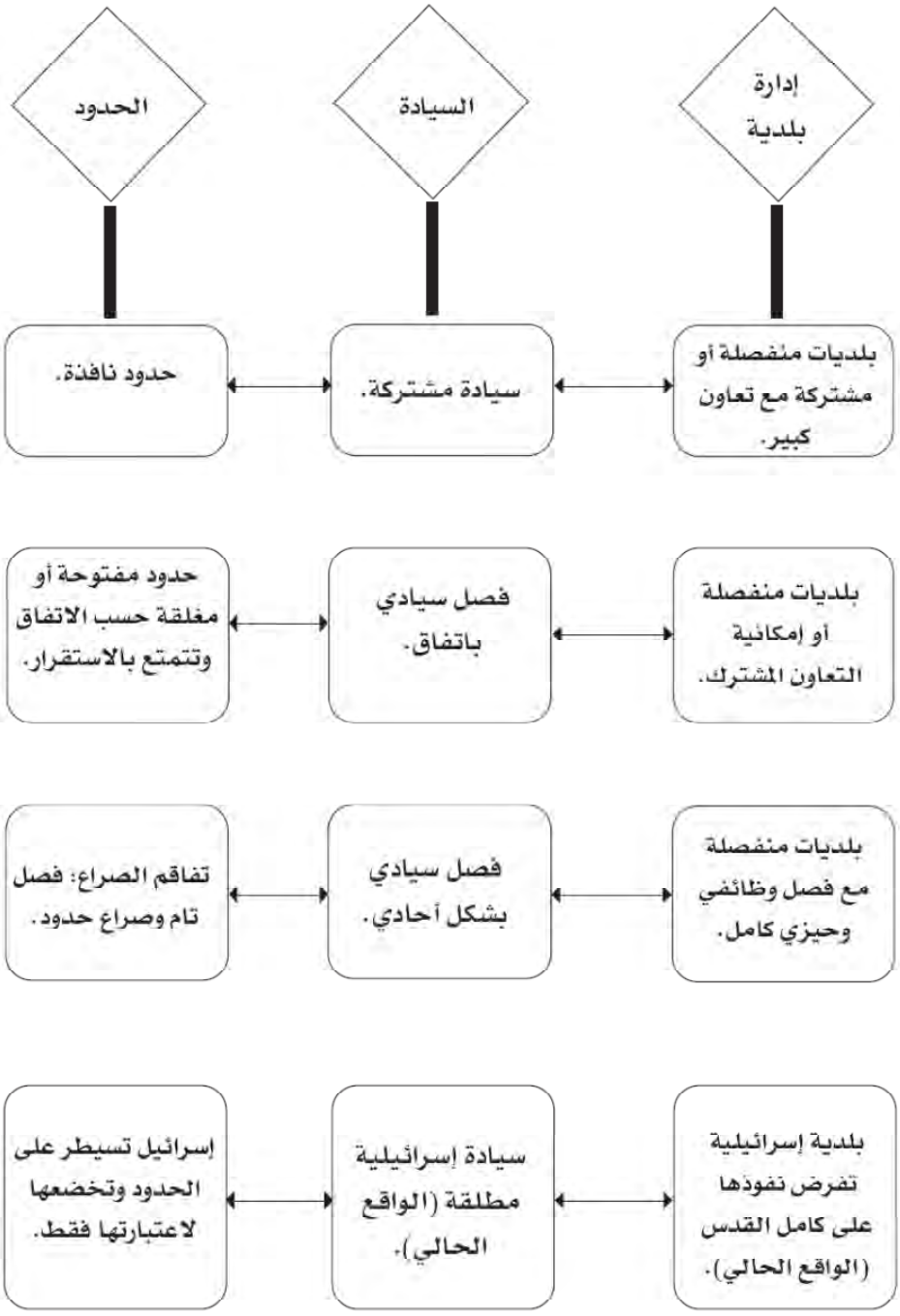

اعتماداً على العلاقة بين المحاور المركزية و بدائل الحلول الجيوسياسية المقترحة؛ يمكن وضع حدود عينية تأخذ بعين الاعتبار المركبات الحياتية والجيوسياسية مثل: الحدود الجيوسياسية، التقسيمات الإدارية المحلية، التقسيمات المجتمعية الحيزية، المسائل التي يتم المشاركة بها مقابل المسائل التي يتم الفصل بشأنها حيث تقوم كل دولة أو بلدية بإجرائها بناء على طلبها وحاجيتها وأولوياتها. البدائل التالية تشكل تفصيل للسيناريوهات العامة التي ذكرناها سابقاً وللمعايير التي جرى اتباعها للخروج بهذه السيناريوهات:-

1 .البدائل للسيناريوهات السيادية:-

1.1 إدارة خارجية

لقد أشار قرار التقسيم 181 لعام 1947، إلى تشكيل إدارة خارجية مستقلة تابعة للهيئات الدولية تدير القدس ومنطقتها. إلا أن كلا الطرفين رفضا هذا الاقتراح، ولاحقاً تم تقسيم القدس نتيجة الحرب بين الدول العربية والكيان الجديد. ورغم مرور زمن بعيد على قرار التقسيم، وإعتبار القدس منطقة خاصة إلا أنّ العديد من الاطراف ما زالت تؤمن أن "تدويل القدس" يشكّل إحدى الطروحات الجيوسياسية المرغوبة للقدس بسبب أهميتها العالمية، ولتقاطع المصالح الغربية مع مثل هذا الطرح. وقد تقلّص هذا المطلب لينحصر بجزء من القدس بعد أن كان قرار التقسيم يشمل بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا لحدود القدس. فالبنظر إلى الظرفية الحالية من الصعب فرض إقامة هيئة خاصة بشأن القدس حسب قرار التقسيم، لذلك فإن الإدارة الخارجية الممكنة قد تقتصر على البلدة القديمة ومحيطها المباشر فقط. حيث يتم إخراج هذه المنطقة من السيادة الفلسطينية والإسرائيلية، وتتولى هيئة دولية تمثل مصالح الدول والمجموعات الدينية والقومية إدارة شؤون البلدة القديمة. أما الجزء المتبقي من القدس فيتم توزيعه بين دولة فلسطين وإسرائيل إعتماداً على التوزيع الجغرافي الديمغرافي للفلسطينيين والإسرائيليين.

هذا الطرح قد يكون مخرجاً لعدم إتفاق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على مستقبل البلدة القديمة، وإيداعها بيد طرف ثالث يشتمل على تمثيل لكلا الجانبين ولكن بدون سيادتهما، ولكن يؤمن هذا البديل إستمرار الوصول إلى هذه المنطقة التي يتم تدويلها والحركة بها لكلا الطرفين بحرية وبدون ضوابط وعوائق خاصة. هذا الطرح مرفوض حالياً من قبل الطرف الإسرائيلي والفلسطيني ولا يمكن أن يشكل حلاً للمدى الطويل، بل ترتيب مؤقت يستوجب أن يتوصل الطرفين إلى حل بشان البلدة القديمة.

لا توجد أي مصلحة فلسطينية بقبول هذا البديل وذلك لاسقاطاته وتبعاته السلبية على الفلسطينيين أكثر من الإسرائيليين. إخراج القدس من الدولة الفلسطينية يحول دون تطوير "قلب" جغرافي، اقتصادي وسياسي في فلسطين وحتى ربما يؤدي إلى تقطيع التواصل بين أجزاء الدولة الفلسطينية. كما أن إخراج القدس من السيادة الفلسطينية يقلل من أهمية الدول الفلسطينية عالميا،

وإسلاميا، عربيا وإقليميا ويقلل مواردها. كما أن إسرائيل ترفض أي تدخل دولي في الصراع وترتيبات من شأنها أن تقلل من هيمنتها وسيطرتها على القدس.

1.2 سيادة إسرائيلية مطلقة

حسب هذا البديل فإن إسرائيل وبلدية القدس تبقى ذات السيادة السياسية المطلقة على القدس. و تبقى حدود القدس كما هي حالياً، مع ذلك تقام وحدات إدارية بلدية لكل حي حسب التوزيع السكاني الحيزي والانتماء القومي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوسع المستقبلي بناء على احتياجات الحي. وهذا يعني أن الحدود الجيوسياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تبقى كما هي حالياً، مضافة إليها الأراضي والمواقع التي ضمت بعد إقامة الجدار. ويتم تقسيم مدينة القدس إلى وحدات إدارية داخلية حسب النموذج الذي اقترح من قبل كوهين عام 1980 (Cohen, 1980)، من حيث أن إدارة المواقع الدينية تبقى بيد مندوبيات وممثليات طائفية كالأوقاف الإسلامية. أما بشأن الإدارة البلدية فيتم تشكيل إدارات أحياء وظائفية، تقدم خدمات بلدية للسكان الفلسطينيين والإسرائيليين. وهذا طرح مطلوب من قبل الإسرائيليين ولكنه مرفوض من قبل الفلسطينيين.

إن لهذا البديل تبعات واسقاطات اقتصادية، جيو سياسية، ثقافية وحتى وجودية سلبية على الدولة الفلسطينية حيث يزيد من تقطيعها ويحول دون تطور "القلب" الطبيعي للدولة الفلسطينية، أي القدس. من ناحية إسرائيلية ورغم أن البديل مرغوب ومطلوب من ناحيتها إلا أن وجود ما يزيد عن مئتين وخمسين ألف فلسطيني يؤثر على هوية دولة إسرائيل اليهودية ويزيد من نسبة غير اليهود فيها.

1.3 سيادة مشتركة/ مزدوجة

يشمل هذا البديل سيادة مشتركة فلسطينية إسرائيلية على القدس؛ حيث يتم تعيين حدود وحدات إدارية، تشمل مناطق داخل وخارج حدود بلدية القدس الحالية. وهذا يعني إعادة ترسيم حدود القدس على المستوى البلدي، كما هو الأمر بالنسبة للحدود الجيوسياسية بين فلسطين وإسرائيل. وضمن هذا البديل تقام سلطة فوق بلدية مشتركة تشمل مدينة القدس والمدن التي تحيطها كمنطقة ميتروبولينية، ويتم تقسيم هذه المنطقة الميتروبولينية إلى وحدات إدارية، يتبع جزء منها للبلدية الفلسطينية وآخر للبلدية الإسرائيلية من حيث تلقي الخدمات، ودفع الضرائب وصيانة البنية التحتية وتطويرها. وحسب هذا البديل فإن توزيع السيادة على إدارة المناطق الدينية يتم حسب الانتماء الديني. أما بشان الإدارة الحضرية فتكون مشتركة وظائفياً وعلى مستويات مختلفة.
ربما يلاقي هذا البديل قبولاً جزئياً لدى الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكنه لا يشكل نقطة انطلاق وبداية مرغوبة لكلا الطرفين، خاصة مع تزايد الدعوات للفصل التي ينادى بها الساسة والقادة الامنيون الإسرائيليون.

هذا البديل يمكن أن يكون حسب بدائل ثانوية أخرى مثل، سيادة فلسطينية على القدس الشرقية وسيادة إسرائيلية على القدس الغربية بواقع مدينة مفتوحة، ويمكن أن تكون المستوطنات الإسرائيلية تحت السيادة والإدارة الفلسطينية أو أن تكون بها السيادة فلسطينية والإدارة إسرائيلية. يمكن اقتراح عدة نماذج داخل هذا البديل، ولكن المبدأ في هذا البديل، هو وجود مساواة وندية بين الحقوق التي تشمل جميع أجزاء القدس ويتم تسوية السيادة عليها اعتماداً على اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

في هذا البديل يتم تقسيم القدس على أساس عرقي، سياسي، ووظائفي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، دون إغلاق أي جزء من المدينة أمام الآخر، باستثناء المواقع الدينية. لكل شخص في المدينة حق التملك والاستثمار والسكن في جميع أنحاء المدينة رغم اقتسام السيادة. هذا البديل لا يمكن تحقيقه نتيجة لاقامة الجدار والرفض الإسرائيلي المتمسك بالطابع اليهودي للمدينة والتخوف من الطابع التعددي وما تسميه إسرائيل بالخطر الديمغرافي والامني الفلسطيني.

2. الحدود الجيو سياسية لمدينة القدس كمدينة ذات سيادة مشتركة وعاصمة لدولتين

2.1 مدينة ذات حدود نافذة

وفق هذا البديل يكون تقسيم المدينة إلى جزئين فلسطيني وإسرائيلي اعتماداً على تحقيق الشرعية الدولية وتوزيع السكان العرقي والقومي. الحدود بين الدولتين وطرفي المدينة تكون من خلال نقاط عبور متفق عليها وتم ترسيمها وفق الاتفاق المشترك وحسب هذا البديل يكون ضبط على انتقال السكان والبضائع بين جزئي المدينة، ولكن لا يوجد مانع من حرية الحركة لكلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وباتجاهين اعتماداً على ضوابط محدودة ولكنها غير محددة ومانعة، بل تكون الحدود نافذة.

من حيث الإدارة البلدية هذا البديل يطرح أن تقام بلديتين بكل جزء من القدس، كل بلدية تقدم الخدمات البلدية وتجبي الضرائب من سكانها. كذلك تقام هيئة فوق محلية للتنسيق بين الدولتين وجزئي المدينة. في هذا البديل تكون البلدة القديمة تحت السيادة الفلسطينية مع منح سيادة إسرائيلية جزئية على منطقة الحي اليهودي في البلدة القديمة. وهذا يعني تقاسم المسؤولية والسيادة على المواقع المقدسة داخل البلدة القديمة على أساس تبعية هذه المواقع الدينية. أما بشأن المستوطنات الإسرائيلية فجزء منها يتبع إلى إسرائيل، مقابل ذلك يتم تعديل الحدود وتبادل الاراضي وفق مساحة متساوية. من حيث المواقف فان كلا الطرفين يرحب ربما بهذا البديل عملياً ولكنه سوف يطرح بدائل مختلفة لموقع الحدود وربما أن الطرف الإسرائيلي يكون اشد رفضاً لهذا البديل من الطرف الفلسطيني ولكنه لا يرفض كلياً.

هذا البديل له اسقاطات وتبعات سياسية واقتصادية إيجابية على الفلسطينيين، بحيث تكون القدس الشرقية جزء من الدولة الفلسطينية وقلبها الاقتصادي، الجيو سياسي والثقافي وتمكن من تواصل وتكامل الدولة الفلسطينية إضافة إلى تحقيق الشرعية الدولية. أما بالنسبة للإسرائيليين فان تبعات هذا البديل يتركز على النواحي الرمزية والحيزية بالأساس، حيث أن الاسقاطات الأخرى (الاقتصادية، السياسية والثقافية) يمكن تأمينها داخل إسرائيل حاليا. كما أن الرغبة في حزام استيطاني يحمي القدس، سوف تقل أهمية في واقع تسوية سياسية بين الأطراف.

2.2 مدينة مقسمة مفصولة

هذا البديل يسعى إلى تقسيم مجدد للمدينة بواسطة إقامة حواجز بين أجزاء المدينة وعدم السماح للانتقال بين أجزائها. وبذلك تتحول القدس إلى منطقة حدودية وتكون الحدود المقترحة حدود الرابع من حزيران لعام 1967. هذا البديل يشكل المطلب التفاوضي الفلسطيني لحل جيو سياسي.

في كل جزء من المدينة تقام سلطة بلدية وتكون المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية تحت السيادة والإدارة الفلسطينية، والبلدة القديمة تكون تحت السيادة الفلسطينية. هذا البديل الذي يعتمد تطبيقه على الشرعية الدولية والتي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية، يكون نقطة الانطلاق للجانب الفلسطيني إضافة إلى استعادة أو تسوية أملاك العرب في القدس الغربية. وان الاعتراف الإسرائيلي بهذه الشرعية يشكل عامل مهم في تقدم تسوية جيو سياسية، والتي ربما لا تكون بالضرورة مطبقة كلياً لعودة فلسطينية إلى حدود 1967-6-4 إلا انه ربما سوف يكون تعديل.

يجب الاشارة إلى أن البدائل المذكورة يمكن طرحها اذا كان التعامل مع الجدار كأمر مؤقت يمكن ازالته. رغم اننا لا نؤمن بالظرفية الحالية في التعامل مع الجدار كأمر مؤقت ولكن من ناحية اخرى لا يمكن التسليم به لانه لا يمكن أن يشكل اساسا لتحقيق الطموحات الفلسطينية ولا يمكن أن يساهم في تحقيق الامن والامان الإسرائيلي.

<u>تقييم البدائل</u>

تقييم هذه البدائل يجب أن يعتمد على معايير تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تحقيق إحدى البدائل في الواقع الحالي أو الواقع الممكن بالظرفية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الحالية، والمواقف التي يطرحها كلا الجانبين بشأن إيجاد حل أو تسوية أو حتى ترتيب جيوسياسي بشأن القدس. إضافة إلى ذلك فان الحل المقترح يجب أن يؤمن ازدهار وتطور القدس والحفاظ على مكانتها المميزة بين المدن، حيث ليس من الحكمة وضع ترتيب جيوسياسي مقبول على الطرفين ولكنه يؤدي إلى أضعاف مكانة القدس وتردي في مكانتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ان تقييم أولي يظهر أن البديل المرغوب والممكن هو مزج بين السيادة المشتركة والحدود النافذة. حيث يأخذ هذان البديلان الواقع الحالي لانتشار السكان ويمكن من خلالهم تأمين تطبيق الشرعية الدولية، وكذلك علاقة "الأنا" "بالآخر" . إن أخذ هذه المعايير بعين الاعتبار يمكن خلق ترتيب جيوسياسي يمكن الحياة فيه. وان وضع ترتيب جيو سياسي ليس بالضرورة إلغاء المسؤولية الجماعية بشأن تطور القدس. بل يشكل الترتيب الجيو سياسي نقطة انطلاق لخلق تعاون على تنمية مدينة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية وكمركز إشعاع حضاري عالمي ومدينة بها تنمو التعددية الدينية لجميع الأديان.

وحيث أن المفاهيم، المضامين بشأن السيادة المشتركة، والحدود النافذة لا يوجد لها نموذج في العالم، ولذلك يجب أن يقوم طاقم فلسطيني بوضع مضامين ومفاهيم السيادة المطلوبة من قبله. على أن تكون السيادة المشتركة وظائفياً أو إقليميا هي مرحلية نحو السيادة التامة على الجزء المتفق عليه في القدس. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى تفصيل اكثر بشأن مركبات السيادة المعتمدة على الدمج بين السيادة المشتركة والحدود النافذة.

الجدول التالي (رقم 7) يلخص البدائل الخمسة المقترحة على ثلاثة محاور هي: السيادة، وإدارة المواقع الدينية والإدارة الحضرية، والموقف الإسرائيلي والفلسطيني من كل بديل.

جدول رقم7: تلخيص البدائل الخمس المقترحة على ثلاثة محاور السيادة، ادارة المواقع الدينية، والإدارة الحضرية، والموقف الإسرائيلي والفلسطيني من كل بديل

البديل الجيو سياسي المقترح	السيادة	الإدارة للمواقع الدينية	الإدارة الحضرية	الموقف الإسرائيلي	الموقف الفلسطيني
إدارة خارجية على القدس "تدويل" البلدة القديمة.	السيادة تكون لسلطة دولية على البلدة القديمة وما حولها.	تحت الإدارة الخارجية مع تمثيل للأديان الثلاثة.	بلدية تشمل البلدة القديمة بإدارة دولية.	رفض مطلق.	رفض غير مطلق.
سيادة إسرائيلية واحدة (القدس الحالية حسب التعريف الإسرائيلي).	السيادة والسيطرة تبقى بيد إسرائيل.	تحت السيادة والسيطرة الإسرائيلية مع منح حرية لإدارة محلية للأوقاف الإسلامية والمسيحية.	بلدية القدس وتفعيل لجان أحياء أو مديريات بلدية وظائفية في الأحياء الفلسطينية.	موقف مؤقت للمدى القريب إلى حين تحقيق هدف القدس اليهودية بأغلبية يهودية.	رفض فلسطيني.
سيادة مشتركة وإعادة ترسيم الحدود.	سيادة مشتركة على القدس كمدينة مفتوحة وتقسيم المسؤوليات والصلاحيات.	تقسيم السيادة والمسؤولية الإدارية وفق اعتبارات انتماءات دينية.	إقامة بلدية فلسطينية وأخرى إسرائيلية وإقامة جسم فوق بلدي مشترك لإدارة البلديتين.	رفض إسرائيلي جزئي.	رفض فلسطيني جزئي.
تقسيم المدينة مع حدود نافذة وحرية حركة.	تقسيم السيادة بين إسرائيل وفلسطين حسب الحدود الخاضعة للمراقبة والتفتيش.	تقسيم إدارة المواقع الدينية بين فلسطين (المواقع المسلمة والمسيحية) وبين إسرائيل (المواقع اليهودية).	تشكيل بلديتين بينهما يوجد تنسيق وتعاون مع أنهما مفصولتين.	رفض إسرائيلي جزئي.	قبول فلسطيني.
تقسيم المدينة وفصلها عودة إلى حدود ١٩٦٧/٦/٤.	سيادة إسرائيلية مطلقة على الجزء الغربي وسيادة فلسطينية على الجزء الشرقي.	تقع تحت السيادة والإدارة الفلسطينية وترتيب خاص للحي اليهودي.	بلديتان منفصلتان بدون تعاون.	رفض إسرائيلي مطلق.	مطلب تفاوضي ونقطة انطلاق.

مما تقدم حاولنا تقديم استعراض أولي لطرح بدائل جيوسياسية في القدس، آخذين بعين الاعتبار الوضع الحالي والشرعية الدولية. لا شك بأن هذه الدارسة هي دراسة أولية وتضع أسس لا بد من ترجمتها وفحصها تفصيلياً لأجل طرح ترتيب مفصل أكثر. ولقد حاولنا في هذه الفصل وضع البدائل اعتماداً على سيناريوهات سياسية مستقبلية، وهذه المنهجية ما زالت بحاجة إلى تطوير وتحليل لتشمل مركبات أخرى، تتعلق بمسائل لها علاقة بوضع الترتيبات الجيوسياسية في القدس ولكنها ليست متعلقة بالحدود بشكل مباشر، مثل أملاك الفلسطينين في القدس الغربية، موقع القدس الإقليمي والعالمي، التخطيط الحضري داخل المدينة، توزيع المسؤوليات والصلاحيات.

الشكل الاتي يلخص السيناريوهات ومحاورها الأساسية والتي يمكن أن "تتحرك" بأي اتجاه لتشكل سيناريوهات أساسية أو فرعية وفق تطورات الواقع المفروض والتطورات السياسية والحيزية التي تشهدها المدينة حاليا.

شكل رقم (3): السيناريوهات المختلفة في القدس

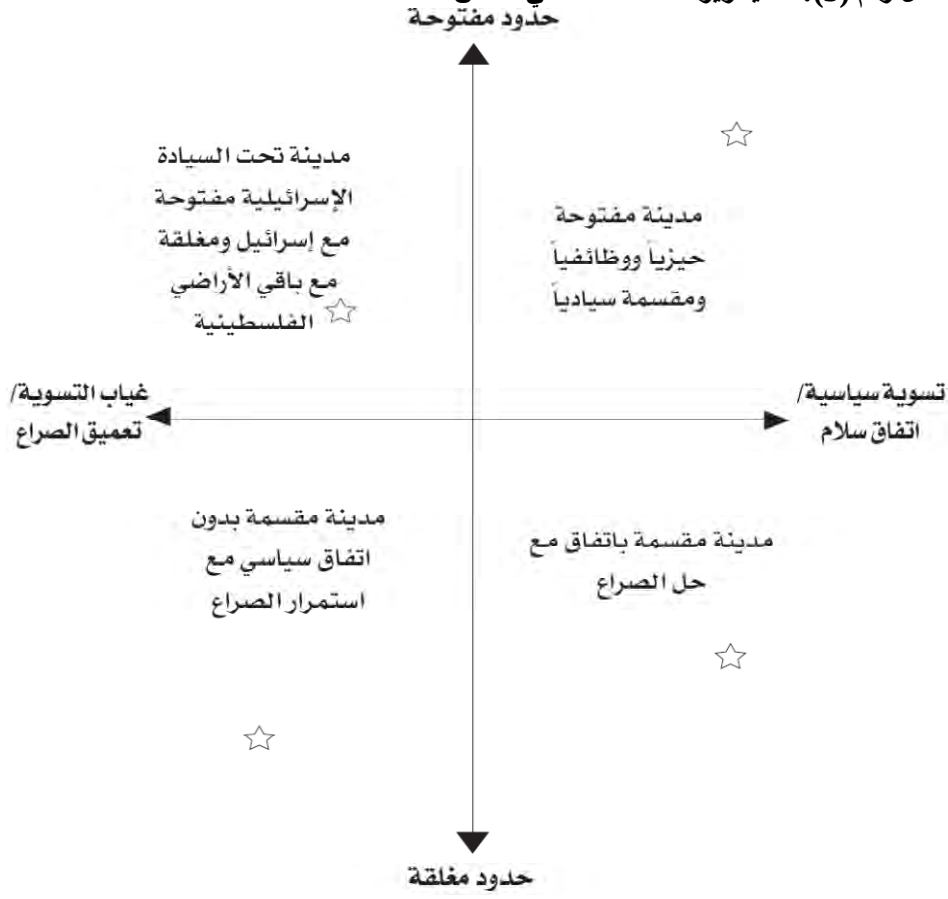

ملخص وتوصيات

معظم الطروحات السياسية التي طرحت لمستقبل القدس تعاملت بدرجة معينة مع الواقع المفروض على الأرض أو ما يعرف بالحقائق الاستيطانية التي فرضتها إسرائيل منذ احتلالها للمدينة. إلا أن المرحلة التي نشهدها اليوم تثبت أن الحقائق المفروضة أصبحت تشكل خطراً على إمكانية التوصل إلى تسوية ليس بشأن مستقبل القدس فقط؛ وإنما على جدوى حل الدولتين. فالكثير من المقترحات الإسرائيلية التي يروّج لها اليوم تستعيض بالتواصل الجغرافي والسكاني لمناطق الضفة الغربية؛ بما يسمى بالتواصل الوظائفي، خاصة في منطقة مستوطنة معاليه أدوميم التي تشكل عثرة كبيرة أمام تواصل شمال الضفة الغربية مع جنوبها. الأمر الذي يهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية متواصلة ومترابطة جغرافياً ووظائفياً. فالمحور الأساسي لارتباط مناطق الضفة الغربية يمر عبر القدس وجرى تقطيع أوصال هذا الترابط تدريجياً منذ انطلاق المسيرة السلمية قبل أكثر من عقد. ومؤخراً جاءت عملية بناء الجدار لتقضي على اخر ما تبقى من هذا التواصل وتحدد طبيعة التسوية التي تريدها إسرائيل وهي ترتيبات أمنية وديمغرافية تخرج الوجود السكاني الفلسطيني وتحيطه بجدار وتشرذمه من خلال عوازل وشبكة طرق استيطانية تقطع أوصال المناطق الفلسطينية وتعزلها عن بعضها البعض وعن الأراضي والمناطق غير المأهولة والتي تشكل مناطق توسع وتمدد مستقبلي لتجمعات سكانية قائمة وجديدة خاصة الفراغات الحيزية بين المدن والقرى في محيط القدس وضمن التعريف الإسرائيلي للقدس الكبرى بالإضافة إلى منطقة غور الأردن، وشمال البحر الميت، وبرية القدس والخليل.

غياب الحل أو بالاحرى الواقع المفروض الذي تفرضه إسرائيل ضمن تصورتها يقوم على اساس الحل ديمغرافي عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين (من خلال سلخهم وعزلهم عن القدس وهيمنة جغرافية) واستبدال مفهوم القدس الموحدة إلى القدس اليهودية الكبرى من خلال ضم المستوطنات والمساحات الشاسعة في محيطها. بالإضافة إلى تحويل البلدة القديمة ومحيطها إلى منطقة نفوذ سيطرة إسرائيلية بالكامل وزيادة شوكة الحركات الدينية اليهودية المتطرفة التي تسعى للسيطرة على محيط الحرم القدسي الشريف وكل المناطق المطلة على ساحات الحرم الشريف وبدعم كبير من الحكومة الإسرائيلية والجهات الدينية اليهودية. هذا الحل أو السيناريو الذي تفرضه إسرائيل بالقوة على ارض الواقع يحقق مصالحها على المدى القصير إلا أن مثل هذا الواقع سيكون نقطة تحول كبير للصراع باتجاه تعميقه وتحويله إلى صراع شامل عربي إسلامي مع إسرائيل بعد أكثر من 4 عقود من انحصار الصراع بكونه صراع وطني ضمن دائرته الفلسطينية –الإسرائيلية. رغم هذا الواقع الذي تفرضه إسرائيل ورغم الممارسات المتسلطة والمهينة إلا أن فرص نجاحها في تمرير هذا السيناريو تبقى ضئيلة وذلك نتيجة للأسباب و الإسقاطات التالية:-

- مخالفة هذا الواقع المفروض على الأرض للقانون والأعراف الدولية وإلغائه شبه الكامل للمطالب الفلسطينية بأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية.

- الحل الديمغرافي بمعزل عن التسوية السياسية يخدم فقط "المصالح الإسرائيلية" للمدى القصير والفوري إلا أن اسقطاته على إمكانية حل الصراع وتحقيق الأمن (بما فيه لإسرائيل نفسها) ستكون خطيرة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها من حيث التردي وتفاقم الصراع. فالسيناريو الذي تريد إسرائيل فرضه خاصة في البلدة القديمة ومحيطها يعمق الصراع ويحوله إلى صراع على هوية القدس الدينية والوطنية ويزج بأطرف خارجية إلى دائرة الصراع والتي بقيت حتى اليوم خارجه.
- إسرائيل تسعى وفي أحسن الأحوال (من منطلق تعريفها لمصالحها) إلى تحويل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى تنازع حدودي مع كيان فلسطيني ذات صلاحيات محدودة معتقدة بذلك انه يمكن إخراج موضوع القدس من دائرة المفاوضات وأية علاقات مستقبلية مع الطرف الفلسطيني. هذا التوجه سيكون مرفوض فلسطينيا ويصعب أن يحظى على موافقة المجتمع الدولي.
- الاعتراف الدولي بالقدس كعاصمة لإسرائيل لا يمكن أن يتحقق بدون تسوية سياسية.
- الطابع التعددي للقدس لا يمكن الحفاظ عليه ضمن خطة إسرائيل لتهويد القدس وإخضاعها لسيادتها وسيطرتها حيث أن النسيج الحضري الفلسطيني هو الهوية والطابع المرتبط بالمدينة وصورتها الخارجية وليس أنماط غريبة معظمها ذات طابع استعماري واضح.
- القدس لا يمكن أن تكون مدينة مركز وعاصمة إلا بالتوصل إلى تسوية سياسية وبتدخل ومشاركة دولية لتعظيم الدور والمكانة الدولية التي تتمتع بها المدينة. فتقوية القدس إسرائيليا وتحويلها إلى مركز فشل حتى الآن ولا فرص له إلا من خلال تسوية سياسية وشراكة سلام مع الجانب الفلسطيني ومن خلال إقامة دولة الفلسطينية قادرة على الحياة والتطور.

بناء على ما تقدم فأن على الجانب الفلسطيني أن يحدد خارطة مصالحه في القدس بشكل غير مستند فقط إلى المطالب العامة للسيادة والحق الوطني بل دمج هذه المطالب مع خطة تحدد طرق الاستجابة للشروط الوظائفية التي يجب توفرها في التسوية لإقامة دولة فلسطينية ذات قدرة على الحياة والنماء والتطور على أن تكون القدس عاصمة تستجيب للمطالب وتطلعات الشعب الفلسطيني وتطبق القانون والشرعية الدولية بالإضافة إلى تحقيق المركزية للمدينة كعاصمة إدارية واقتصادية. هذا التوجه يعني انه لا يمكن اخذ الواقع الذي فرضته إسرائيل على الأرض في القدس تحديدا كأمر مسلم به وغير قابل للتغيير خاصة عندما يتعلق الأمر بالترابط الجغرافي والوظائفي الفلسطيني للقدس ومحيطها المباشر.

النقاط التالية تشكل خطوط عريضة مقترحة لتحديد خارطة المصالح هذه لطرحها على المفاوضات المستقبلية أو على الأطراف الدولية لطلب تدخلها في حالة إصرار إسرائيل على عدم التفاوض مع الطرف الفلسطيني والاعتراف به كشريك وتنفيذها لخطوات أحادية الجانب. هذه الخطوط العريضة ما هي إلا مقترحات عامة تتطلب التفصيل وهي خاضعة لاعتبارات أصحاب

القرار وللظرفية التي ستنشأ عند تناول موضوع القدس في إطار أية مفاوضات مستقبلية بين الطرفين.

وضع مرجعيات دولية قانونية، إدارية، نظرية وعملية تشكل مبادئ لتقيم الواقع الذي أوجدته المستوطنات وأثرها السلبي على قيام دولة فلسطينية وعاصمة قادرة على تلبية الاحتياجات والقيام بوظائفها.

الحل يجب أن يكون قابل للتطبيق الفعال ويؤثر إيجابيا على عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للوصول إلى التطور والتنمية المستدامة وبدون ذلك لا يمكن الوصول إلى الاستقرار والأمن في المدينة وبين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من أجل تحقيق سلام واستقرار فلسطيني إسرائيلي في القدس ولا بد من طرح يستجيب للحق الفلسطيني ويساهم في بناء مدينة وعاصمة فلسطينية ذات قدرة على الحياة والتطور إلى جانب العاصمة الإسرائيلية. وفيما يلي نقترح نقاط محورية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في أي طرح تسوية مستقبلا:

1. رفض الانطلاق من معادلة جيو ديمغرافية كأساس للحل.
2. عدم الانطلاق من الحدود السياسية والإدارية الحالية كأساس للحل.
3. قبول مبدأ الشرعية الدولية مع تعديلات طفيفة عند التطبيق.
4. الحدود السياسية تكون حسب قرار وقف إطلاق النار عام 1949 مع التركيز على حدود البلدية خلال الحقبة الأردنية والتي تشكل قلب القدس ومركزها الحضاري.
5. رفض كل الاقتراحات لإعادة تعريف جديد للقدس الفلسطينية تستثني البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها. حيث تشكل البلدة القديمة نواة القدس التاريخية ومركز القدس.
6. إعادة تنظيم حيز القدس الشرقية وتخطيطه كمركز وقلب فلسطيني متواصل مع المدن والمناطق المحيطه به ليشكل أساس في أي تسوية سياسية.
7. التعريف الفلسطيني للقدس بحدود البلدية الفلسطينية والمتروبولين هي قضية إدارية وخدماتية خاضعة لاعتبارات فلسطينية مرتبطة بالوظائف الحضارية الفلسطينية والعلاقة القوية لكافة مناطق الضفة الغربية مع القدس.
8. ترابط الأحياء وتواصلها الجغرافي مع بعضها البعض – مع مركز المدينة – وترابط أحياء ومدن متروبولين القدس الفلسطينية خاصة رام الله وبيت لحم. لذلك يجب العمل بشكل مكثف لوقف مخططات توسيع معاليه ادوميم وضمها إلى القدس ضمن ما يعرف بمنطقة E1 والتي بوشر البناء فيها مؤخرا.
9. القدرة الاستيعابية المستقبلية واتجاهات تمدد وتطور الأحياء والوظائف المختلفة التي تقوم بها يجب ان تكون اساس لمناقشة أي مقترحات جيوسياسية تتعلق بمستقبل القدس.
10. تحقيق شروط تنموية/اقتصادية/بنيوية كي تقوم المدينة بوظائفها كمركز وكعاصمة مع إمكانية إقامة أحياء جديدة (حساب عدد الأحياء التي كان من المفروض أن تنشأ في الظروف الطبيعية وعدد الأحياء المطلوب إقامتها لاستيعاب الزيادة الطبيعية والهجرة إلى العاصمة (ظاهرة طبيعية تتيح قيام مدينة مركز وطني وعاصمة) آخذين بعين الاعتبار توزيع الكثافات

السكانية ومراعاتها للطابع التاريخي الديني للمدينة (محيط البلدة القديمة) والطابع المناخي والحفاظ على البيئة (أطراف الصحراء – مناطق محمية في الشرق – ومناطق خضراء).
11. تحديد العلاقة مع القدس الغربية وتطوير آليات واضحة للعلاقة اليومية على المستوى الاستراتيجي والوظائفي اليوم وكذلك تحديد مناطق ووظائف تتطلب التعاون والمشاركة.
12. تحديد الوظائف العالمية للمدينة وطبيعة الجهات والأطراف ذات العلاقة والمصالح بمستقبل المدينة. (يتضمن ذلك تحضير سيناريوهات لدور الأطراف الدولية في الصراع على القدس والتوصل إلى تسوية مقبولة على الطرفين)
13. تطوير مناطق وظائفية خاصة التعليم العالي والصناعات الخفيفة والسياحة وتقنية المعلومات ومؤسسات الدولة ومناطق السفارات والمؤسسات الدولية.

رغم الطرح الإسرائيلي المفروض والمطبق بالقوة لا يمكن أي يلغي سيناريو ومطلب أن تكون القدس عاصمة لدولتين ومدينة مفتوحة حيث أن إقامة الجدار بالرغم من تأثيره السلبي ومحاولة إسرائيل أن تفرضه كحدود إلا أن الواقع والتجربة العالمية أثبتت انه بالامكان إعادة النظر في الأمر الواقع المفروض مما يؤدي إلى رسم خارطة جيو سياسية مختلفة تأخذ بعيين الاعتبار الاحتياجات والمطالب الفلسطينية. وأخيرا فان الصراع الحالي الذي تشهده القدس لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتائجه وعواقبه إلا أننا حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل التجارب والنماذج السابقة وطرح بعض الأفكار والمقترحات التي من شأنها التعريف بالإشكاليات والعقبات التي تواجه القدس ومستقبلها وكذلك تحديد الإسقاطات الحالية والمستقبلية لسياسة الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل واثر غياب حل وتسوية سياسية على مستقبل المدينة.

International Peace Cooperation Center

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG